www.alamrakamy.com
عالم رقمي
عقول شابة
رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير خالد حسن
جريدة أسبوعية متخصصة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات
السنة العشرون - العدد 942 الاثنين 9 نوفمبر 2026 - 29 جمادى الأول 1448 هـ
الثمن: 5 جنيهات
No. 942 20th year MONDAY - 9 November 2026

خلال معرض CAIRO ICT 2026

وزير الاتصالات: دفع الابتكار فى الذكاء الاصطناعي يجذب استثمارات مراكز البيانات و التوسع في تنميه المهارات الرقميه

كتب: باكينام خالد

أكد المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن مصر تستعد لدفع الإبتكار في مجال الذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة عبر مسارين؛ أولهما جذب استثمارات أكبر في مراكز البيانات المخصصة للذكاء الاصطناعي، بما يوفر قدرات الحوسبة اللازمة للباحثين والمبتكرين لتطوير منتجاتهم داخل مصر، وثانيهما التوسع في برامج تنمية المهارات الرقمية وإعادة التأهيل؛ مشيرا إلى أهمية تطوير مهارات العاملين في مختلف القطاعات لمواكبة التطورات التي تشهدها وظائفهم، وأن يكون الشباب مطورين لهذه التكنولوجيا، لا مستخدمين لها فحسب.

جاء ذلك خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لفعاليات الدورة الثلاثين لمعرض ومؤتمر CAIRO ICT، المقام تحت رعاية وتشريف الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بحضور نخبة من الوزراء، وقيادات كبرى شركات التكنولوجيا المحلية والعالمية، والمستثمرين، ورواد الأعمال من الدول العربية والأفريقية.

وأشار المهندس رأفت هندي إلى أن مصر بدأت العمل في ملف الذكاء الاصطناعي منذ عام 2019، مؤكدا أنه تم إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025 - 2030 والتي تمثل الانتقال من إرساء الأسس إلى التطبيق الواسع في ركائزها الستة: الحوكمة، والتكنولوجيا والتطبيقات، والبيانات، والبنية التحتية، والنظام البيئي، وبناء



القدرات. وأوضح أن المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي يتولى تنسيق هذا العمل بين جهات الدولة، مضيفا أن مركز الابتكار التطبيقي طور نموذج «كرنك» اللغوي العربي، بما يتيح للباحثين ورواد الأعمال البناء عليه وتطوير منتجات تفهم اللغة العربية وتخدم المستخدم العربي، مؤكدًا أنه تم إصدار الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول كمرجع يصون الخصوصية ويحدد المسؤوليات.

عقب ذلك، شارك المهندس رأفت هندي في جلسة وزارية رفيعة المستوى عقدت تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي قيد التطبيق: من قصص النجاح إلى الأثر الوطني الواسع"، بمشاركة كل من الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية، والدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، والدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

وخلال الجلسة، أشار المهندس رأفت هندي إلى الهاكاثون الذي سيتم إطلاقه بالتعاون مع وزارة المالية وسيتم خلاله طرح مجموعة من التحديات لإتاحة الفرصة أمام الشركات الناشئة والمبتكرين لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مؤكدًا أنه سيتم التنسيق مع عدد من الوزارات لتنفيذ مبادرات مماثلة.

وأكد المهندس رأفت هندي أن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ستقوم بتوفير قدرات كهربائية تصل إلى 1 جيجاوات لعدد من الفرص الاستثمارية في صناعة مراكز البيانات، مضيفا أن المواقع المستهدفة لإنشاء مراكز بيانات بها تحظى بمزايا تنافسية، من بينها قربها من نقاط إنزال الكابلات البحرية الدولية، بما يتيح الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر وبنيتها التحتية الدولية للاتصالات في خفض زمن الاستجابة وتسريع نقل البيانات، وتعزيز فرص تصدير خدمات مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وشدد على أهمية النظر إلى مراكز البيانات من منظور السيادة الرقمية وعدم الاكتفاء بالجانب الاستثماري فقط، مشيرا إلى أن التخلف عن مواكبة التطور العالمي المتسارع في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي سيدفع الدولة للاعتماد على الحلول الخارجية الأمر الذى يتعارض مع مفاهيم السيادة الرقمية، وهو ما تدركه الدولة جيدًا، مضيفا ان وزارة الاتصالات تعمل بتنسيق متكامل مع وزارات الاستثمار والكهرباء والمالية لتعظيم العوائد من هذه الصناعة.

رئيس إي فاينانس: نستهدف ضخ 80 مليون دولار استثمارات جديدة العام المقبل لتطوير البنية التكنولوجية



كتب: إسلام توفيق

تعتزم مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية ضخ استثمارات بقيمة 80 مليون دولار خلال العام المقبل، بهدف تطوير قدراتها التكنولوجية وتعزيز بنيتها التحتية الرقمية، ومواكبة التوسع المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والخدمات المالية الرقمية.

وقال إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمجموعة، إن إي فاينانس تعمل حاليًا على إعداد استراتيجية جديدة بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة العالمية، لتحديد توجهاتها المستقبلية وأولويات النمو والاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح أن الاستراتيجية تستهدف تعظيم القيمة المضافة من المنظومة التكنولوجية التي طورتها المجموعة، وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات، إلى جانب تحديد المجالات التي تمتلك فيها المجموعة مزايا تنافسية، والقدرات التي تحتاج إلى تطوير. وأضاف أن الاستراتيجية تتضمن دراسة فرص الشراكة والاستحواذ، ووضع خطة استثمارية واضحة تحدد حجم الإنفاق وتوزيعه ومراحل تنفيذه، مشيرًا إلى أن أبرز المجالات المستهدفة بالتوسع تشمل الخدمات المالية، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتطوير المنصات القطاعية. وأشار سرحان إلى أن قرارات الاستثمار ستستند إلى احتياجات العملاء، والقدرة على التنفيذ، والعائد المتوقع، مع التوسع التدريجي في مراكز البيانات والقدرات الحاسوبية وفقًا لحجم الطلب. ولفت إلى أن المجموعة تستهدف تعزيز التكامل بين شركاتها، بما يسمح بالانتقال من تقديم حلول الدفع والتحصيل الإلكتروني إلى توفير خدمات أكثر شمولًا، تشمل التمويل والادخار وإدارة التدفقات المالية، فضلًا عن خدمات استضافة وإدارة التطبيقات والتحليلات للمؤسسات. وأكد أن الاستثمار التكنولوجي لا يقتصر على شراء المعدات والأنظمة.

أورنج مصر: نطور نماذج الذكاء الاصطناعي منذ 6 سنوات.. و25 مليون يورو لدعم الشركات الناشئة

كتب: محمد عصام

قال المهندس محمد شبل، رئيس قطاع الأعمال بشركة أورنج مصر، إن الشركة تعمل على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي منذ نحو 5 إلى 6 سنوات، عبر مراحل متتالية بدأت بتحسين جودة البيانات وبناء النماذج، وصولًا إلى نماذج اللغة الكبيرة (LLMS)، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المختلفة، ثم الوكلاء الذكيين (AI AGENTS)، التي تمثل المرحلة المقبلة من تطور التكنولوجيا.

وأوضح شبل أن جودة البيانات تمثل الركيزة الأساسية لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مشيرًا إلى أن التسارع التكنولوجي الحالي يختصر الوقت اللازم لتطوير النماذج وتحويلها إلى حلول عملية قابلة للتطبيق. وأضاف أن الذكاء الاصطناعي سيصبح جزءًا أساسيًا من مختلف الأنشطة والخدمات، بما يشمل قطاعات النقل والصحة والتصنيع والخدمات الحكومية، مؤكدًا أهمية التركيز على تحديد الاستخدامات التي تحقق قيمة مضافة حقيقية للسوق، بدلًا من الاقتصار على تعلم التكنولوجيا أو تطويرها. وفي سياق متصل، كشف رئيس قطاع الأعمال بأورنج مصر عن عرض مجموعة أورنج تقديم دعم بقيمة 25 مليون يورو لمساندة الشركات الناشئة والأعمال في مصر.



وأشار إلى أن الرئيس التنفيذي للمجموعة شارك في اجتماع مع الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال الشهر الماضي، شهد الإعلان عن عرض الدعم المخصص لمساندة الشركات والأعمال في السوق المصرية.





www.alamrakamy.com
عالم رقمي 2
عقول شابة
السنة العشرون - العدد 942
الاثنين 9 نوفمبر 2026 - 29 جمادى الأول 1448 هـ
CAIRO ICT

النفايات الإلكترونية.. مخاطر التلوث وفرص التدوير :

"ITU": 120 مليون طن حجم الخردة الإلكترونية عالمية في 2030 مقارنة ب96 مليون طن في 2022

91 مليار دولار من المواد الخام عبر توظيف المعادن المستردة من النفايات الإلكترونية وتعزيز سلاسل الإمداد

38 مليار دولار قيمة المنافع الاقتصادية والبيئية والصحية المترتبة لتدوير 60 % من حجم النفايات العالمية

كتب : محمد عصام

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تسارعًا غير مسبوق في وتيرة التحول الرقمي والتوسع في استخدام الأجهزة والمعدات الإلكترونية، بالتزامن مع التطورات المتلاحقة في تقنيات الاتصالات والحوسبة والذكاء الاصطناعي والأجهزة الذكية. وعلى الرغم من الدور المحوري الذي أسهمت به هذه التطورات في تحسين جودة الحياة، ورفع كفاءة الإنتاج والخدمات، وتعزيز فرص الابتكار والتنمية، فإنها أفرزت في المقابل تحديًا بيئيًا وتنمويًا متناميًا يتمثل في التزايد المتسارع في حجم النفايات الإلكترونية، التي تُعد من أسرع أنواع النفايات نموًا على مستوى العالم.

ولم تعد النفايات الإلكترونية تقتصر على المخلفات الناتجة عن انتهاء العمر التشغيلي للحواسيب والهواتف والأجهزة المنزلية وغيرها من المعدات الكهربائية والإلكترونية، وإنما أصبحت قضية متعددة الأبعاد، تتداخل فيها الاعتبارات البيئية والاقتصادية والصحية والتنموية، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بتسارع أنماط الاستهلاك، وقِصر دورات حياة المنتجات، والتطور السريع في التكنولوجيا، فضلًا عن محدودية معدلات جمع هذه النفايات وإعـادة استخدامها وتدويرها ومعالجتها وفق أساليب آمنة ومستدامة في العديد من دول العالم.

وفي ظل التزايد المستمر في حجم النفايات الإلكترونية، أصبحت كفاءة إدارتها مؤشرًا مهمًا على قدرة الدول على تحقيق التوازن بين متطلبات التحول الرقمي وأهداف الاستدامة البيئية، بالتوازي مع الحفاظ على الموارد وتعزيز الكفاءة الاقتصادية ودفعت هذه التحديات العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى تطوير أطر تشريعية وآليات رقابية لتنظيم حركة النفايات الإلكترونية عبر الحدود، وتطبيق مبدأ المسؤولية الممتدة للمنتج، وإنشاء منظومات متخصصة لجمع النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها واسترداد المواد والمعادن ذات القيمة منها، فضلًا عن الاستثمار في تطوير تقنيات أكثر كفاءة وأمانًا لمعالجتها، وبناء سلاسل إمداد دائرية تتيح إعادة إدماج المواد المستردة في دورة الإنتاج.

وفـي هـذا السياق، يستعرض هـذا التحقيق النفايات الإلكترونية من خلال ثلاثة أقسام رئيسة، تتناول أبرز الاتجاهات والتطورات المرتبطة بها، وأطر إدارتها واستغلال مواردها، إلى جانب أهم التجارب والممارسات الدولية ذات الصلة، مع إلقاء الضوء على الواقع المصري وخارطة الطريق الوطنية.

تُعد "النفايات الإلكترونية" من القضايا البيئية المتنامية المرتبطة بالتحولات التكنولوجية المتسارعة واتساع نطاق الاعتماد على الأجهزة الكهربائية والإلكترونية في مختلف مجالات الحياة. ومع تطور أطر إدارتها، لم تعد النفايات الإلكترونية يُنظر إليها باعتبارها مجرد أجهزة مستهلكة يتعين التخلص منها، بل أصبحت قضية متعددة الأبعاد تجمع بين الأبعاد البيئية والصحية والاقتصادية والتنظيمية، خاصة في ظل احتواء بعض مكوناتها على مواد خطرة، إلى جانب ما تتضمنه من مواد وموارد ذات قيمة يمكن استردادها وإعادة استخدامها أو تدويرها.

6 أنواع من النفايات

تتعدد المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى الأجهزة الإلكترونية التي تقترب من نهاية عمرها الافتراضي، ومـن أبرزها "النفايات الإلكترونية " و"الخردة الإلكترونية"، و"الأجهزة الإلكترونية المنتهية الصلاحية". فتشير هذه المصطلحات بوجه عام إلى المنتجات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية التي لم يعد مستخدموها بحاجة إليها. وتشمل الأجهزة التي يتم التخلص منها أو توجيهها إلى مسارات جمع وإعادة استخدام أو إعادة تدوير، بحسب حالتها والغرض من التعامل معها؛ بسبب انتهاء عمرها التشغيلي أو تقادمها أو استبدالها بمنتجات أحدث.

وتُعرَّف النفايات الإلكترونية بأنها المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي يتم التخلص منها، والتي تعتمد في تشغيلها على قابس كهربائي أو بطارية. وتكتسب هذه النفايات أهمية خاصة؛ نظرًا إلى احتوائها على مزيج من المواد والمكونات، بعضها ذو قيمة اقتصادية، ويمكن استرداده وإعادة استخدامه، وقد تحتوي بعض مكوناتها على مواد خطرة، مثل الزئبق، بما قد يترتب على التعامل غير الآمن معها مخاطر على صحة الإنسان والبيئة.

ويتم تقسيم النفايات الإلكترونية إلى ست فئات رئيسة وفقًا للمرصد العالمي للنفايات الإلكترونية، حيث يستند هذا التصنيف إلى طبيعة استخدام الأجهزة وحجمها ومكوناتها، فضلًا عن خصائصها البيئية وطبيعة التعامل معها عند التخلص منها، وذلك على النحو الآتي:

معدات تبادل الحرارة: تشمل هذه الفئة الثلاجات، وأجهزة تكييف الهواء، والمجمّدات، والمضخات الحرارية، وسخانات المياه. وتُعد من الفئات ذات المخاطر البيئية المرتفعة؛ نظرًا لاحتواء العديد منها على غازات تبريد، من بينها مركبات الكلوروفلوروكربون (CFCS) ومركبات الهيدروفلوروكربون (HFCS)، التي يرتبط بعضها باستنزاف طبقة الأوزون أو زيادة الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.

الشاشات وأجهزة العرض: تضم هذه الفئة أجهزة التلفاز، وشاشات الحاسوب، وأجهزة الحاسوب المحمولة واللوحية وغيرها من أجهزة العرض. وتحتوي بعض أنواعها، ولا سيما الأجهزة القديمة، على زجاج ومواد يدخل في تركيبها الرصاص ومعادن ثقيلة أخرى، ما يزيد من مخاطرها البيئية والصحية في حال كسرها .

المصابيح: تشمل هذه الفئة مصابيح الفلورسنت، والمصابيح عالية الكثافة، ومصابيح LED الحديثة، وتكتسب هذه الفئة أهمية خاصة من الناحية الصحية والبيئية؛ إذ تحتوي بعض أنواع المصابيح، خصوصًا مصابيح الفلورسنت، على الزئبق، ما يستلزم إدارتها والتعامل معها بصورة مناسبة عند نهاية عمرها.

الأجهزة الكبيرة: تشمل هذه الفئة الغسالات، والمجففات وغسالات الأطباق والمواقد الكهربائية وأجهزة الطباعة والنسخ كبيرة الحجم، وكذلك الألواح الكهروضوئية ضمن التصنيف العام للفئة. وتتميز هذه الفئة بارتفاع أوزان الأجهزة وكميات المواد، ولا سيما المعادن، الداخلة في تركيبها.

الأجهزة الصغيرة: تشمل هذه الفئة المكانس الكهربائية، والمحامص، والخلاطات، والمراوح، والألعاب الإلكترونية، وأدوات القياس، والأجهزة والمعدات الموسيقية الصغيرة. وتمثل تحديًا كبيرًا في إدارة النفايات الإلكترونية؛ بسبب صغر حجم المنتجات وتنوعها وانتشارها الواسع بين المستهلكين، بما يصعّب عمليات جمعها وفرزها .

أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصغيرة: تشمل هذه الفئة الهواتف المحمولة، وأجهزة التوجيه (ROUTERS)، والطابعات الصغيرة، والساعات الذكية وغيرها من أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات صغيرة الحجم. وتحتوي هذه الأجهزة على عدد من المعادن القيمة، مثل النحاس والذهب، إلى جانب مواد قد تكون خطرة إذا جرى التعامل معها بطرق غير سليمة.



تطور حجم النفايات الإلكترونية عالميًا

وفيما يتعلق بحجم النفايات الإلكترونية، فوفقًا لأحدث إصدار عالمي من "المرصد العالمي للنفايات الإلكترونية" (GLOBAL E-WASTE MONITOR 2024) - الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) - فقد نما حجم الأجهزة الكهربائية والإلكترونية المطروحة في السوق عالميًا من 62 مليون طن في عام 2010 إلى 96 مليون طن في عام 2022، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 120 مليون طن في عام 2030، وفي هذا الإطار بلغ حجم النفايات الإلكترونية المتولدة عالميًا نحو 34 مليون طن من عام 2010 قبل أن يرتفع بمتوسط سنوي قدره 2.3 مليون طن خلال الفترة 2010–2022، ليصل إلى نحو 62 مليون طن عام 2022، بمتوسط بلغ 7.8 كيلوجرامات للفرد. ويمثل هـذا الحجم من النفايات المولدة لعام 2022 (62 مليون طن) ما يعادل حمولة نحو 1.55 مليون شاحنة.

وفـي المقابل، لم تتجاوز نسبة النفايات التي وُثق جمعها وإعادة تدويرها بصورة موثقة وفق معايير سليمة بيئيًا 22.3% من إجمالي النفايات المتولدة في عام 2022، بما يعادل نحو 13.8 مليون طن، مقارنة بنحو 8 ملايين طن عام 2010.

وتكشف هذه البيانات عن اتساع الفجوة بين الزيادة في توليد النفايات الإلكترونية والتقدم في معدلات جمعها وإعـادة تدويرها بصورة رسمية. ومن المتوقع، وفقًا للمرصد، أن يواصل هذا الاتجاه التصاعدي، ليصل حجم النفايات الإلكترونية المتولدة عالميًا إلى نحو 82 مليون طن بحلول عام 2030، بزيادة قدرها 33%، مقارنة بمستويات عام 2022. وفي سيناريو استمرار الاتجاهات الحالية، يُتوقع تراجع معدل الجمع وإعادة التدوير الموثق رسميًا من 22.3% عام 2022 إلى نحو 20% بحلول عام 2030، بما يعكس اتساع الفجوة بين النمو المتسارع في توليد النفايات الإلكترونية والجهود المبذولة لجمعها وإعادة تدويرها. ويشير هذا الاتجاه إلى أن أنظمة جمع النفايات الإلكترونية وإدارتها بصورة رسمية وسليمة بيئيًا لا تتطور بالوتيرة نفسها التي تتزايد بها كمياتها عالميًا.

التقدم التكنولوجي المتسارع

وتسهم مجموعة من العوامل في اتساع الفجوة بين النمو المتسارع في توليد النفايات الإلكترونية ومعدلات جمعها وإعادة تدويرها بصورة رسمية، ومن أبرزها: التقدم التكنولوجي المتسارع، وارتفاع مستويات الاستهلاك، وقِصر دورات حياة المنتجات، ومحدودية إمكانات الإصـلاح، وتزايد اعتماد المجتمعات على الأجهزة الإلكترونية، فضلًا عن أوجه القصور في تصميم بعض المنتجات وعدم كفاية البنية التحتية المخصصة لإدارة النفايات الإلكترونية.

وفي هذا السياق، تُشير التقديرات إلى أنه إذا نجحت الـدول في رفع معدل جمع وإعـادة تدوير هذه النفايات إلى 60% بحلول عام 2030، فإن المنافع الاقتصادية والبيئية والصحية المترتبة على ذلك، بما في ذلك الحد من المخاطر التي تهدد صحة الإنسان، قد تتجاوز التكاليف بأكثر من 38 مليار دولار أمريكي. وتزداد أهمية تعزيز إعـادة التدوير في ظل استمرار اعتماد العالم بدرجة كبيرة على عدد محدود من الدول في توفير العناصر الأرضية النادرة، وهي مواد تتمتع بخصائص فريدة، وتُعد ضرورية للعديد من تقنيات المستقبل، ولا سيما تقنيات الطاقة المتجددة والمركبات والتنقل الكهربائي، الأمر الذي يجعل استعادة هذه المواد من النفايات الإلكترونية قضية ذات أبعاد اقتصادية واستراتيجية متزايدة.

78 مليار دولار تكاليف خارجية يتحملها السكان والبيئة لانبعاثات الرصاص والزئبق وتسرب البلاستيك

التخلص الامن من النفايات الإلكترونية

الجدير بالإشارة أن مصير النفايات الإلكترونية المتولدة عالميًا يتم تصنيفه ضمن أربعة مسارات رئيسة، يعكس كل منها أسلوب إدارة هذه النفايات ومـدى اسـترداد ما تحتويه من مـوارد، فضلًا عن مستويات التلوث والمخاطر البيئية والصحية الناجمة عنها، وتتراوح بين الجمع والإدارة الرسمية من جهة، والتخلص غير السليم منها أو تسربها إلى أنشطة غير رسمية من جهة أخرى، بما يحدد في النهاية مصير المواد القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير، ومستويات التلوث المرتبطة بها، وهي كالتالي:

المسار الأول - الجمع وإعادة التدوير الرسميان للنفايات الإلكترونية بطريقة سليمة بيئيًا (13.8 مليون طـن): حيث تُـدار أنشطة الجمع "الرسمية" وفقًا للتشريعات الوطنية المتعلقة بالنفايات الإلكترونية، وقد أشار تقرير المرصد العالمي للنفايات الإلكترونية لعام 2024 إلى أن لدى 81 دولة أدوات قانونية سارية، حيث تتولى المنظمات والمنتجون و/أو الحكومة مسؤولية جمع النفايات الإلكترونية عبر تجار التجزئة، ونقاط التجميع البلدية.

أمـا المسار الثاني فهو التخلص من النفايات الإلكترونية ضمن النفايات المتبقية بصورة غير سليمة، حيث يذهب معظمها إلى المدافن عالميًا (14 مليون طن). عبر وضعها في حاويات النفايات العادية إلى جانب النفايات المنزلية الأخرى، وتتركز هذه الممارسة في الغالب في البلدان ذات الدخل المرتفع، وتلك ذات الدخل المتوسط المرتفع على حين ان المسار الثالث - جمع وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية خارج الأنظمة الرسمية في ظل وجود نظم متطورة لإدارة النفايات الإلكترونية (16 مليون طن): تُجمع هذه النفايات غالبًا من خلال تجار أو شركات تعمل خارج الأطر الرسمية، ولا سيما في البلدان مرتفعة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، حيث قد تُوجَّه لإعادة تدوير المعادن والبلاستيك دون معالجة آمنة للمواد الخطرة، أو تُصدَّر إلى دول منخفضة ومتوسطة الدخل تفتقر إلى البنية التحتية الكافية لإدارة النفايات الإلكترونية.

على حين أن المسار الرابع - هو جمع وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية خارج الأنظمة الرسمية في ظل غياب نظم متطورة لإدارة النفايات الإلكترونية (18 مليون طن): يتم في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث يشارك عدد كبير من العاملين لحسابهم الخاص في أنشطة غير رسمية لجمع النفايات الإلكترونية والكهربائية من المنازل والمنشآت وبيعها للإصلاح أو التجديد أو التفكيك، حيث تُفكك المعدات يدويًا لاستخراج المكونات والمواد القابلة للتسويق، بينما تُستخدم تقنيات الحرق والترشيح والصهر لاسترداد المواد الخام الثانوية.

10 مليار دولار تكلفة معالجة النفايات

تؤكد المسارات الأربعة أن إدارة النفايات الإلكترونية تتجاوز البعد البيئي لتشكل قضية اقتصادية تتعلق بإهدار الموارد أو استردادها. ووفقًا للمرصد العالمي للنفايات الإلكترونية عام 2024، تتمثل التكاليف الرئيسة للنفايات الإلكترونية في عام 2022 بنحو 78 مليار دولار كتكاليف خارجية يتحملها السكان والبيئة، ناجمة عن انبعاثات الرصاص والزئبق وتسرب البلاستيك والمساهمة في الاحتباس الحراري، لا سيما في الحالات التي لا تتم فيها إدارة المواد الخطرة بشكل سليم. وتنشأ تكاليف إضافية عن معالجة النفايات الإلكترونية تبلغ 10 مليارات دولار ؛ حيث يتحمل المنتجون في البلدان التي تطبق لوائح "المسؤولية الممتدة للمنتج" (EXTENDED PRODUCER RESPONSIBILITY - EPR) الحصة الكبرى منها. وتتكون تكاليف المعالجة السليمة بيئيًا بشكل أساسي من إعادة تدوير النفايات الإلكترونية وفقًا للمعايير المطلوبة - بهدف إزالة التلوث وإدارة المواد الخطرة - بالإضافة إلى التكاليف الإدارية.

وتُقسم التكاليف الخارجية الي 36 مليار دولار كتكاليف اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل وتكاليف بيئية ناجمة عن انبعاث غـازات الاحتباس الحراري المسببة لتغير المناخ ، بجانب 22 مليار دولار أمريكي: تمثل التكلفة المقدَّرة للأعباء الصحية الناجمة عن الأمراض، وتراجع رأس المال البشري نتيجة انخفاض الإنتاجية والأجور، فضلًا عن القيمة النقدية المقدَّرة لسنوات الحياة العملية المفقودة بسبب انبعاثات الزئبق ، بالاضافة الى 19 مليار دولار أمريكي: ناجمة عن تسرب النفايات البلاستيكية إلى البيئة وأقل من مليار دولار ناجمة عن تسرب الرصاص إلى البيئة وآثاره على الحياة البرية والبشر.

أما الفوائد، فتُقدّر بـ 28 مليار دولار أمريكي قيمةً للمعادن المستردة التي تعود إلى دائـرة الاقتصاد الدائري، وتتمتع بقيمة سوقية إيجابية، و23 مليار دولار أمريكي تمثل القيمة النقدية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تم تجنبها.

تجنب انبعاثات الغازات السامة

وتساهم إدارة النفايات الإلكترونية عالميًا في تجنب انبعاثات تعادل 93 مليار كيلوجرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛ وتأتي هذه الانبعاثات في صورة غـازات تبريد مستخدمة في معدات التبادل الحراري (41 مليار كيلوجرام)، وكذلك من خلال خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المتحقق عبر إعادة تدوير المعادن، مقارنة بعمليات التعدين التقليدية (52 مليار كيلوجرام). وبالإضافة إلى ذلك، يمثل التعدين الحضري نهجًا أكثر استدامة لاستخدام الموارد؛ فهو يحافظ على الموارد الطبيعية، ويقلل من الأثر البيئي واضطراب الأراضـي، مقارنة بأنشطة التعدين الأولية، كما يوفر الطاقة، ويحول النفايات الإلكترونية بعيدًا عن مكبات النفايات، ويخلق فرصًا اقتصادية محلية، ويعزز أمن سلاسل التوريد.

المواد الخام

تُعد النفايات الإلكترونية مصدرًا مهمًا للمواد الخام التي يمكن استردادها وإعادة استخدامها في إطار الاقتصاد الدائري؛ نظرًا لاحتوائها على مجموعة متنوعة من المعادن والمواد ذات القيمة، مثل؛ الذهب والفضة والنحاس والبلاديوم والعناصر الأرضية النادرة والبوليمرات. وتُعد لوحات الدوائر المطبوعة (PCBS) والأسـلاك الداخلية من أهـم مكونات النفايات الإلكترونية، لاحتوائها على نسب مرتفعة نسبيًا من المعادن الأساسية والنفيسة. وعلى الرغم من وجود بعض المعادن النفيسة، مثل؛ الذهب والفضة والبلاديوم، بكميات محدودة، فإنها تمثل قيمة اقتصادية مرتفعة عند استردادها وإعادة استخدامها.

وتمثل إعـادة توظيف النفايات الإلكترونية (UPCYCLING) بديلًا مستدامًا من خلال تحويل النفايات الإلكترونية إلى مواد وظيفية عالية القيمة. كما يسهم استرداد المعادن الحرجة والبوليمرات والعناصر الأرضية النادرة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل العبء البيئي الناجم عن عمليات الاستخراج الأولـي. كما يمكن للتقنيات اللامركزية والصغيرة النطاق لاسترداد المواد وإعادة توظيفها أن تتيح استرداد القيمة على المستوى المحلي، ولا سيما في المناطق التي تفتقر إلى مرافق مركزية متقدمة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية، مما يعزز الاقتصاد الدائري محليًا.

ووفقًا لما أورده التقرير العالمي لرصد النفايات الإلكترونية، قُدِّر أنه في عام 2022 احتوت مختلف أصناف النفايات الإلكترونية المتخلص منها على نحو 31 مليار كجم من المعادن (منها 24 مليار كجم حديد/صلب، و3.9 مليارات كجم ألومنيوم، و2.1 مليار كجم نحاس)، و17 مليار كجم من البلاستيك، و14 مليار كجم من مواد أخرى (زجاج، خرسانة، مركبات). وتُقدر القيمة الاقتصادية الإجمالية للمعادن المكتنزة في نفايات عام 2022 بنحو 91 مليار دولار (أبرزها النحاس بـ 19 مليار دولار، والذهب بـ 15 مليار دولار، والحديد بـ 16 مليار دولار).

راية القابضة تطلق راية فنتشرز للاستثمار في الشركات الناشئة والتكنولوجيا

كتب : سارة نور الدين

كشفت شركة راية القابضة للاستثمارات المالية - (RAYA) عن الإطلاق الرسمي لـ«راية فنتشرز» (RAYA VENTURES)، ذراعها المتخصصة في استثمارات رأس المال المخاطر، بالتزامن مع تنفيذ أول استثماراتها في شركة «بيديما» (PIDIMA) البريطانية، المتخصصة في تطوير برمجيات الذكاء الاصطناعي للمؤسسات .

تأسست راية فنتشرز عام 2025، بهدف الاستثمار في الشركات الناشئة خلال مراحل نموها المبكرة، مع التركيز على مجالي الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية، ودعم الشركات التي تقدم حلولًا مبتكرة تلبي احتياجات الأسواق، بما يتماشى مع استراتيجية راية القابضة للتوسع في الاستثمارات التكنولوجية. وتأسست بيديما عام 2024، وتعمل على تطوير حلول للذكاء الاصطناعي تستهدف إدارة مسارات العمل المؤسسية المعقدة ودورة حياة المنتجات، من خلال تنظيم العمليات التشغيلية وتبسيط الإجراءات وربط البيانات والأنظمة المختلفة داخل بيئة عمل متكاملة.

تقدم الشركة منصتين رئيسيتين هما «وورك فلو» (WORKFLOW) و«لايف سايكل» (LIFECYCLE)، اللتان تستهدفان رفع كفاءة العمليات المؤسسية وتحسين إدارة المنتجات ودعم اتخاذ القرارات ومتابعة التنفيذ. وتستهدف «راية فنتشرز» الاستثمار في مراحل النمو المبكرة، من مرحلة ما قبل التأسيس إلى الجولة الاستثمارية من الفئة A، مع التركيز على مصر وأسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، والاستفادة من خبرات المجموعة وشبكتها الإقليمية لدعم الشركات المستثمَر فيها وتوسيع فرص نموها. تعمل الذراع الجديدة ككيان قانوني مستقل، وتوفر للشركات المستثمَر فيها التمويل والدعم الاستراتيجي والإرشاد، فضلًا عن إتاحة فرص للاستفادة من شبكة راية القابضة وعلاقاتها التجارية والإقليمية.

عبر روبوتات المحادثة : الذكاء الاصطناعي" يقتحم صداقات الأطفال..والحكومات تتحرك قانونيا

كتب : اسلام توفيق

قد تبدأ العلاقة بسؤال عن الواجب المدرسي، ثم تتحول إلى محادثات يومية يبوح فيها الطفل بأسراره لروبوت ذكاء اصطناعي يتذكر تفاصيل حياته ويؤكد أنه دائما إلى جانبه. لكن ماذا يحدث عندما يقتنع الطفل بأن الروبوت يحبه فعلا، أو يفهمه أكثر من أسرته وأصدقائه؟ هذه المخاوف دفعت حكومات إلى التحرك لتقييد سلوكيات روبوتات المحادثة مع الأطفال، في انتقال من تنظيم المحتوى الذي تقدمه إلى تنظيم العلاقات التي قد تشجع المستخدمين على بنائها معها.

ووقعت حاكمة نيويورك، كاثي هوكول قانونا يمنع روبوتات المحادثة من إيهام القاصرين بأنها تمتلك مشاعر حقيقية أو تربطها بهم علاقات شخصية، على أن يبدأ تطبيقه في يناير 2027 وفي اليوم نفسه، أقـر مجلس النواب الأسترالي مشروع قانون يتضمن قيودا على أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تحاكي الحميمية العاطفية وتشجع الأطفال على الاعتماد عليها بدلا من العلاقات الإنسانية. ولا يزال المشروع بحاجة إلى استكمال إجراءاته البرلمانية ولا يستهدف قانون نيويورك استخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسة أو البحث، وإنما السلوكيات التي قد تجعل الروبوت يبدو صديقا حقيقيا أو شريكا عاطفيا.



وتشمل القيود منع الروبوتات من الادعاء بامتلاك مشاعر إنسانية، أو تشجيع الأطفال على إخفاء محادثاتهم عن أسرهم، أو تقديم محتوى جنسي أو ضار.

أمـا التحرك الأسـتـرالـي، فيستهدف الأنظمة المصممة لاستغلال حاجة الأطفال إلى الاهتمام والانتماء، وتشجيعهم على الاعتماد العاطفي على الآلات وتكمن جاذبية هذه الأنظمة في قدرتها على الاستماع المستمر وتقديم ردود شخصية ومتفهمة، دون ملل أو انشغال.

وقد يجد الطفل الذي يعاني الوحدة أو صعوبة تكوين الصداقات في الروبوت طرفا متاحا طوال الوقت، خصوصا مع تطور الأصـوات الطبيعية وقـدرة الأنظمة على تذكر المحادثات السابقة.

وكشف مسح أجرته هيئة السلامة الإلكترونية الأسترالية، شمل 1950 طفلا تتراوح أعمارهم بين 10 و17 عاما، أن 54 % ممن استخدموا مساعدات أو رفقاء الذكاء الاصطناعي لجؤوا إليها لأسباب شخصية أو اجتماعية كما أفاد نحو ثلث المستخدمين بمشاركة معلومات شخصية أو حساسة، بينما تعرض واحـد من كل خمسة لتفاعلات محتملة الضرر أو غير ملائمة.

يحذر مختصون من أن الروبوتات المصممة لإرضـاء المستخدم قد تعزز مشاعره وأفـكـاره باستمرار، بـدلا من مساعدته على التعامل مع الخلافات والرفض والـحـدود الطبيعية للعلاقات الإنسانية لكن الأدلــة العلمية بشأن التأثيرات طويلة الأمد لهذه العلاقات لا تزال محدودة، ولا يعني استخدام الأطفال لهذه الأدوات أنهم سيعانون بالضرورة مشكلات نفسية.

خرق إلكتروني.. تسريب بيانات 41 ألف موظف بوزارة الأمن الداخلي

كتب : رشا حجاج

كشفت منظمة غير حكومية تُعنى بنشر التسريبات المعلوماتية، الأربعاء، أنها نشرت بيانات تخص أكثر من 41 ألف موظف في وزارة الأمن الداخلي الأميركية.

وذكرت منظمة "ديستريبيوتد دينايل أوف سيكرتس" أنها حصلت على هذه المعلومات الحساسة من مجموعة من القراصنة الإلكترونيين معروفين باسم "ديبارتمنت أوف بيس" وقد ابتكروا أداة "آيس بيك" ICEPICK، التي تتيح البحث المُفصّل عن أسماء الموظفين ومكاتبهم ومهامهم.

وقالت الناشطة مايا أرسون كريمو في بيان للمنظمة إنّ "هذه البيانات ضخمة جدا، سواء من ناحية الحجم أو التأثير".ووصفت المؤسسة المشاركة للمنظمة إيما بيست التسريب بأنه "استثنائي".

وأوضـحـت المنظمة أنّ "البيانات تكشف هويات المسؤولين عن الإشـراف على العمليات السرية وعمليات التخفي، والحملة الحكومية لملاحقة المخبرين، فضلا عن الموظفين الرئيسيين المسؤولين عن برامج النقل القسري والترحيل التابعة لوزارة الأمن الداخلي الأميركية، التي تتصاعد وتيرتها باستمرار".

وأدت هذه الحملة إلى احتجاز آلاف المهاجرين غير القانونيين وترحيلهم، كما طال هذا الإجراء مواطنين أميركيين.

وزارة المالية تطلق موقعها الإلكتروني الجديد لتعزيز الشفافية وتيسير الخدمات الرقمية

كتب : وائل مجدي

أعلن أحمد كجوك، وزير المالية، إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للوزارة باللغتين العربية والإنجليزية بصورة تجريبية، في إطـار برنامج متكامل يستهدف تعزيز التواصل الإعـلامـي والرقمي مع المواطنين والمستثمرين، وإتاحة المعلومات والبيانات المالية بصورة أكثر وضوحًا وشفافية، إلـى جانب التوسع في الخدمات الإلكترونية وتيسير الحصول عليها.



وقال كجوك إن الموقع الجديد يستهدف تقديم تجربة رقمية أكثر سهولة وتفاعلية، من خلال تصميم حديث يتوافق مع الهوية البصرية للوزارة، ويعمل بكفاءة على الهواتف المحمولة والحاسبات والأجهزة اللوحية، مع تحسين سرعة الأداء وتعزيز أمن البيانات كما يتيح عرض المعلومات المالية بصورة تفاعلية ومبسطة، ويسهّل الوصول إليها عبر محركات البحث، بما يسهم في تعزيز الشفافية ورفـع مستوى الـوعـي الاقتصادي والمالي لدى المواطنين.

وأوضـح الـوزيـر أنــه تـم الربط الإلكتروني مع المصالح والجهات والهيئات التابعة لوزارة المالية، بما يعزز تكامل المعلومات والخدمات ويسهّل الوصول إليها، فضلًا عن إتاحة منصة للتفاعل المباشر مع المواطنين والمستثمرين، لتلقي مقترحاتهم وشكاواهم واستفساراتهم والرد عليها، بما يدعم تحسين جودة التواصل وسرعة الاستجابة.

وأشار كجوك إلى العمل على تطوير تطبيق إلكتروني جديد للوزارة، بهدف توسيع نطاق الخدمات الرقمية وتيسير الحصول عليها عبر الهواتف المحمولة، لافتًا إلى أن الفترة المقبلة ستشهد إضافة خدمات جديدة إلى الموقع الإلكتروني، بالتوازي مع استكمال متطلبات إتاحته للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأكد وزير المالية أن إطلاق الموقع الجديد يمثل خطوة في مسار تطوير التواصل الإعلامي والرقمي مع المواطنين والمستثمرين، وبناء منظومة اتصال مؤسسي أكثر انفتاحًا وتفاعلًا، تضع احتياجات المستخدمين في مقدمة أولوياتها وشدد على حرص الوزارة على الاستفادة من ملاحظات المستخدمين خلال المرحلة التجريبية، بهدف تحسين تجربة الاستخدام وتطوير الخدمات المقدمة بصورة مبسطة وعصرية، بما يعزز كفاءة التواصل مع المواطنين والمستثمرين.

أورنج مصر توقع شراكة مع BOTIM لإتاحة تحويلات الأموال من الإمارات إلى مصر

كتب : باكينام خالد

كشفت اورنـج مصر عـن توقيع شـراكـة مع BOTIM، منصة التكنولوجيا المالية الرائدة في الإمارات، بما يتيح للعملاء استقبال التحويلات المالية الدولية من الإمـارات مباشرةً على اورنچ كاش في مصر،حيث تُعد هذه الشراكة هي الأولى من نوعها لـ«BOTIM» مع مشغل محمول في مصر، وتمثل خطوة جديدة نحو توسيع نطاق حلول التحويلات المالية الرقمية بين الإمارات ومصر، وتوفير تجربة أكثر سهولة ومرونة للعملاء، خاصة في ضوء مكانة مصر باعتبارها واحدة من أهم 5 وجهات للتحويلات المالية الدولية عبر منصة «BOTIM».

وبموجب الشراكة، يمكن للعملاء في الإمارات إرسـال التحويلات المالية الدولية عبر BOTIM، فيما يستقبل المستفيدون فـي مصر الأمــوال مباشرة في محافظهم الإلكترونية على اورنچ كاش، وبمجرد وصول الأموال، يمكن للعملاء الوصول إليها واستخدامها بشكل فوري وسريع وآمن، والاستفادة منها في مجموعة واسعة من احتياجاتهم المالية اليومية، بما في ذلـك تحويل الأمــوال وإجـراء المدفوعات والمشتريات، أو سحبها نقدًا.

تأتي هذه الشراكة امتدادًا لجهود اورنچ مصر المستمرة لتطوير إمكانيات «اورنچ كاش» وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات مالية رقمية مبتكرة وآمنة. كما تدعم التوجه الأوسع نحو تعزيز الشمول المالي وتبني حلول مالية رقمية ميسّرة في مصر.

من جهته قـال أحمد العبد، نائب الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري قسم الأفراد بشركة اورنچ مصر: "من خلال هذه الشراكة، تتيح BOTIM للمصريين المقيمين في الإمارات إرسال الأموال على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع من خلال تطبيق BOTIM مباشرة إلى محافظ اورنچ كاش في مصر، بما يوفر تجربة سلسة ومتكاملة للعملاء كما يمكن لعملاء اورنچ كاش الوصول بسهولة إلى أموالهم من خلال أكثر من 300 ألف نقطة للسحب النقدي على مستوى الجمهورية، تشمل متاجر اورنچ وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع المعتمدة. ومع عروض الكاش باك المستمرة والعروض الترويجية التي تتيح جوائز كبرى، تواصل اورنچ كاش تقديم قيمة أكبر لتلبية الاحتياجات المالية اليومية للعملاء".

من جانبه، قال هشام شريف، نائب رئيس قطاع مدفوعات المستهلكين والثروات في «BOTIM»: «شهدت المحافظ الإلكترونية تطورًا ملحوظًا في أساليب تحويل الأمــوال، إلا أن محدودية الربط والتكامل فيما بينها عبر الحدود لا تزال تمثل تحديًا أمام الاستفادة الكاملة من إمكاناتها في تعزيز سهولة التحويلات المالية الدولية وخفض تكلفتها.

رؤيتنا

«عالم رقمى» لم يعد تعبيراً غامضاً يحتاج إلى تفسير فى ضوء ما نشاهده الآن، وما يدور حولنا من تغيرات متسارعة تدفعنا بقوة إلى عصر عولمة المعرفة ، والعلم ، وثورة المعلومات، والاتصالات التى اقتحمت كل تفاصيل حياتنا، وإن لم نلحق بها نظل مكاننا بل سيتجاوزنا الزمن بمراحل.

«عالم رقمى» جريدتكم تسعى لكم ومعكم إلى دخول عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر المشاركة فى إعداد جيل جديد قادر على التعامل مع هذا المجال بقوة، والانتقال من مرحلة المستخدم إلى الإنتاج وإيجاد مجتمع المعلومات.

«عالم رقمى» تسعى حثيثاً إلى المشاركة فى إيجاد ذلك المجتمع من خلال التوعية والتسويق بكل مفردات مجتمع المعلومات وسوق التكنولوجيا والاتصالات محلياً وعالمياً من جهاز الكمبيوتر والتليفون المحمول مروراً بشبكة الإنترنت وصولاً إلى خدمات المحتوى الإلكترونى.

«عالم رقمى» تهدف إلى فتح قنوات الاتصال والتفاعل بين كل أطراف مجتمع المعلومات بداية منك إلى الشركات ومؤسسات الأعمال والأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية دون مبالغة أو تهميش طرف لصالح آخر.

عالم رقمي

أول جريدة اسبوعية متخصصة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
تصدر عن شركة عالم رقمى للصحافة والنشر والتوزيع
بترخيص من المجلس الاعلى للصحافة
الاصدار الثانى
التصميمات الفنية بجريدة «عالم رقمى»

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
خالد حسن

مدير عام التحرير
فاتن الخولى

مدير الديسك
نيللى عبد الحميد

المشرف الفنى العام
محسن سيد

سكرتير التحرير
عبدالرحمن يحيى
محمد ياسر
وائل مجدى

قسم التحقيقات : **محمد ايمن**
قسم الاخبار : **باكينام خالد**
قسم الخارجى: **بيتر نبيل**
المدير التقنى : **باسل خالد**
المدير المالى : **منال رضوان**
مدير المحتوي الالكتروني: **شيماء حسن**
للاشتراكات والاعلانات
شركة عالم رقمي

المكتب الرئيسي : 8 شارع حسن ابوسعدة الحي السابع مدينة العبور
ت: 0244818333
محمول: 01009990515
www.alamrakamy.com
Info@alamrakamy.com

خلال جولته في الدورة الثلاثين لمعرض CAIRO ICT

رئيس الوزراء يتفقد جناح أورنج مصر ويطلع على حلولها في الذكاء الاصطناعي والصحة الرقمية

هشام مهران يستعرض أمام الدكتور مصطفى مدبولي تطبيقات أورنج للذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء ودعم الشركات الناشئة

كتب : محمد عصام

تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والمهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جناح أورنج مصر خلال فعاليات الدورة الثلاثين من معرض ومؤتمر CAIRO ICT 2026، حيث كان في استقبالهما هشام مهران، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أورنج مصر، الذي استعرض أمامهما أبرز الحلول والخدمات والتطبيقات التكنولوجية التي تقدمها الشركة خلال مشاركتها في المعرض.

واستعرض هشام مهران خلال الجولة رؤية أورنج للمرحلة المقبلة، في توفير الاتصال والإنترنت، إلى بناء منظومة متكاملة تجمع بين البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات والحوسبة والذكاء الاصطناعي وتنمية المهارات ودعم الشركات الناشئة وتطوير خدمات جديدة للأفراد وقطاع الأعمال ومؤسسات الدولة.

وأكد مهران أن القيمة الحقيقية للاستثمار في التكنولوجيا تتحقق عندما تتحول الشبكات ومراكز البيانات والحوسبة والذكاء الاصطناعي إلى خدمات وتطبيقات عملية تستجيب للاحتياجات الفعلية للمواطنين والشركات والمؤسسات.

واستعرض جناح أورنج، بالتعاون مع شركائها التكنولوجيين، تطبيقات متقدمة لإنترنت الأشياء IOT والذكاء الاصطناعي يمكن استخدامها في الصناعة والزراعة والمباني والمدن الذكية.

وتعتمد هذه التطبيقات على ربط الأجهزة والمعدات والحساسات بمنصات رقمية تجمع البيانات لحظيًا وتحللها وتحولها إلى معلومات تساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة، بما يشمل مراقبة أداء المعدات والتنبؤ بالأعطال وتحسين استهلاك الطاقة ورفع كفاءة التشغيل.

كما تمتد الاستخدامات إلى الزراعة والمباني والمدن الذكية، من خلال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالظروف البيئية والتربة والمحاصيل واستهلاك الطاقة وأداء المعدات ودرجات الحرارة وغيرها من المؤشرات التشغيلية.

وأكد هشام مهران أن قطاع الاتصالات يدخل مرحلة جديدة تتسع فيها مساهمة الشركات في الخدمات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مشيرًا إلى أن أورنج تواصل الاستثمار في مراكز البيانات وخدمات الحوسبة والبنية التحتية، بالتوازي مع الاستثمار في الشباب ودعم الابتكار وريادة الأعمال.

«مركز أورنج الرقمي» يدعم تنمية المهارات وريادة الأعمال.. ومستهدف تدريب 200 ألف شاب مسار رقمي يبدأ عبر QR CODE لربط أفكار الشباب ببرامج الدعم والتسريع وفرص الاستثمار

وشدد على أن التحدي الحقيقي خلال المرحلة المقبلة هو الانتقال بالذكاء الاصطناعي من كونه مفهومًا أو إمكانات تقنية إلى حالات استخدام وتطبيقات عملية يمكن قياس أثرها على المواطنين والشركات ومؤسسات الدولة.

وكان مركز أورنج الرقمي ORANGE DIGITAL CENTER في مقدمة المبادرات التي عرضتها الشركة أمام رئيس مجلس الوزراء، باعتباره منصة متكاملة تجمع بين تنمية المهارات الرقمية ودعم الابتكار وريادة الأعمال.

ويقدم المركز برامج لتدريب وتأهيل الشباب في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل والاقتصاد الرقمي، بالتوازي مع احتضان الأفكار الواعدة ومساعدة أصحابها على تطويرها وتحويلها إلى مشروعات قابلة للنمو والوصول إلى السوق.

وتستهدف أورنج الوصول ببرامج التدريب والتأهيل إلى 200 ألف شاب، مع التوسع في شبكة مراكز أورنج الرقمية بما يتيح فرصًا أكبر أمام الطلاب والخريجين في مختلف المحافظات لاكتساب المهارات في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وغيرها من تخصصات المستقبل.

كما استعرض مهران توجه الشركة إلى توسيع منظومة المركز من خلال مسرّع الذكاء الاصطناعي AI ACCELERATOR، لدعم الشركات الناشئة المصرية الواعدة في مجال الذكاء الاصطناعي، ومساعدتها على تطوير حلولها ونماذج أعمالها واختبار تطبيقاتها مع العملاء والتعرف على احتياجات السوق والاستعداد لجذب الاستثمارات.

واطلع رئيس مجلس الوزراء كذلك على مسار رقمي تتيحه أورنج أمام الشباب ورواد الأعمال للوصول إلى برامج دعم المشروعات الناشئة، حيث يمكن لصاحب الفكرة البدء بالتسجيل عبر QR CODE والانتقال مباشرة إلى القنوات الرقمية المخصصة لتقديم مشروعه.

ويعكس هذا النموذج توجه أورنج إلى جعل دعم ريادة الأعمال أكثر سهولة ووصولًا للشباب، وربط برامج التدريب والتأهيل بفرص حقيقية لتطوير المشروعات وبناء الشركات.

وشكلت الصحة الرقمية أحد المحاور الرئيسية داخل جناح أورنج، حيث اطلع رئيس الوزراء على منظومة من الحلول التي تستفيد من الحوسبة السحابية والبيانات والذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات الصحية.

وتشمل الحلول أنظمة رقمية متكاملة لإدارة الصيدليات تتيح متابعة المبيعات والمدفوعات والمخزون والمشتريات وبيانات العملاء، إلى جانب التحليلات اللحظية والتنبيهات التي تساعد على رفع كفاءة الإدارة والتشغيل.

كما تعرض أورنج حلولًا أكثر تقدمًا لدعم القرار الطبي والسريري، تتيح الوصول إلى معلومات وقواعد بيانات دوائية محدثة والاستفادة من بيانات المريض في عمليات المراجعة السريرية، بما يساعد الفرق الطبية على الوصول إلى معلومات أكثر دقة، وتعزيز سلامة استخدام الأدوية وتحسين جودة الرعاية.

وتمتد الحلول إلى تطبيقات المساعدات الرقمية والروبوتات داخل المستشفيات والمنشآت الصحية، والتي يمكن استخدامها لإرشاد المرضى والزائرين وتوفير المعلومات حول الأقسام والعيادات والمواعيد والخدمات المختلفة.



بالتعاون بين وزارتي العدل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إطلاق خدمة « التوكيل الرسمي العام في القضايا عن بُعد» على منصة مصر الرقمية

كتب : اسلام توفيق

أطلقت وزارة العدل، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خدمة إصدار «توكيل رسمي عام في القضايا عن بُعد» على منصة مصر الرقمية، لتمكين المواطنين من الحصول على التوكيل إلكترونيًا وتسليمه من البريد المصري دون الحاجة إلى التوجه لمكاتب ومنافذ التوثيق، وذلك باستخدام تطبيق الهوية الرقمية.

ويأتي إطلاق الخدمة في إطار جهود الدولة لتحقيق التحول الرقمي. وتنويع أساليب تقديم الخدمات الحكومية.

وتمثل هذه الخدمة نقلة نوعية في تطوير آليات تقديم خدمات التوثيق. حيث تعتمد على تطبيق الهوية الرقمية في التحقق من هوية المواطن وأهليته وإرادته، وعلى التوقيع الإلكتروني المعتمد لإتمام المعاملة، وفق ضوابط وإجراءات تحفظ سرية بيانات المواطنين وتطبّق أعلى معايير الأمن السيبراني، بما يسهم في تبسيط الإجـراءات وتوفير الوقت والجهد، وتحقيق الفصل بين مقدم الخدمة ومتلقيها، وتعزيز الثقة في المعاملات الحكومية الرقمية.

وتكتسب الخطوة أهمية خاصة في ظل الإقبال المتزايد على خدمات التوثيق ومنها خدمة التوكيل الرسمي العام في القضايا ، إذ يبلغ متوسط المعاملات المنفذة في هذه الخدمة بمكاتب ومنافذ التوثيق قرابة 18 ألف معاملة يوميًا.

وللحصول على الخدمة يقوم المواطن بتسجيل الدخول على منصة مصر الرقمية ثم اختيار خدمة «إصـدار توكيل رسمي عام في القضايا عن بُعد»، وتسجيل بيانات المعاملة، ثم يسدد الرسوم المستحقة بإحدى وسائل الدفع المتاحة.

عقب ذلك يجري التحقق من أهلية المواطن وإرادتـه باستخدام تقنيات الـذكـاء الاصطناعي، حيث ينتقل من منصة مصر الرقمية إلى تطبيق الهوية الرقمية لاستكمال الإجراءات وفق الآليات والمعايير المعتمدة. ويُصدر محرر التوكيل إلكترونيًا إلى جانب شهادة لحظية للتوقيع الالكتروني عن بُعد للمواطن تُستخدم لمرة واحدة لكل معاملة. بما يمكنه من التوقيع الالكتروني على طلبه فوراً وبأعلى معايير الأمـان. ويتم إجـراءات التحقق من خلال مسح الوجه ومطابقته بالبصمة البيومترية المسجلة فـي قـواعـد بيانات الـدولـه المصرية، ليقوم بعدها بالتوقيع الإلكتروني على المحرر، وتحديد عنوان استلام المحرر وبيانات التوصيل ليصل المحرر المصدر الى العنوان الذي حدده.

هـذا ويمثل اعتماد تقنية التوقيع الإلكتروني عن بُعد خطوة فارقة في مسيرة التحول الرقمي في مصر، حيث قامت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بإنشاء منظومة رقمية آمنة للتوقيع الالكتروني عن بُعد وفقاً لأعلى المعايير الدولية. وتم ربط وتكامل أنظمة الجهات المُرخص لها من الهيئة بتلك المنظومة لتيسير إجراءات إصدار شهادات التوقيع الالكتروني عن بُعد عند الحاجة إلى توقيع مستند أو أي معاملة الكترونية. وتتميز هذه التقنية الحديثة بتفوقها على وسائط التوقيع التقليدية القائمة على الأجهزة المادية مثل البطاقات الذكية (SMART CARDS) أو وحدات التشفير المدمجة (SMART TOKENS).

و تستعرض رؤيتها لتمكين المشروعات الناشئة خلال مشاركتها في المهرجان العالمي لريادة الأعمال (GEF) بالقاهرة

جناح أورنج بالمعرض يفتح أبوابه لتلقي أفكار الشركات الناشئة وتبني المشاريع

كتب : ساره نور الدين

أعلنت أورنـج مصر عن مشاركتها في فعاليات النسخة الثالثة من المهرجان العالمي لريادة الأعمال (GLOBAL ENTREPRENEURSHIP FESTIVAL – GEF)، الذي تستضيفه مصر للمرة الأولى تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، تحت شعار «العالم الذي نساعد في صنعه»، وهو ما يعكس التزام أورنج الراسخ بدعم المنظومة الرقمية، وتمكين رواد الأعمال والمشروعات الناشئة باعتبارهم القاطرة الرئيسية لبناء مستقبل الاقتصاد القومي.

وجاءت مشاركة أورنج مصر عبر جلسة نقاشية رفيعة المستوى تحت عنوان: «الأثر العالمي ما بعد النجاح: تحويل الاقتصاد وتعيين الإنسانية وبناء إرث دائم»، ضمت: هشام مهران، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أورنج مصر، وعمر الصاحي، المدير العام لشركة أمازون مصر، ومصطفى قنديل، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة سويفل (SWVL)، والمهندس عمرو سليمان، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة ماونتن فيو للتنمية والاستثمار العقاري، والدكتور بهاء سالم، رئيس مجلس إدارة مجموعة السالم القابضة، وسيريل أزوبو، الشريك في شبكة «بي دبليو سي» (PWC) نيجيريا، وأدارها الإعلامي ورائد الأعمال أحمد رشاد، مؤسس منصة «بيزنس بالعربي».

وخلال كلمته بالجلسة، كشف هشام مهران الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أورنج مصر، عن تفاصيل استراتيجية الشركة لتأهيل الكوادر الشابة، حيث قال: « هناك 200 ألف متدرب نستهدف الوصول إليهم، وهذا الملف يمثل جزءاً أصيلاً من ثقافتنا المؤسسية ورسالتنا الأساسية لإعداد هذا الجيل وتأهيله لسوق العمل».

وأوضح مهران أن الشركة تمتلك حالياً «مراكز أورنج الرقمية» (ORANGE DIGITAL CENTERS - ODC) في القاهرة وأسـوان، وتستعد قريبا لافتتاح فرع في الإسكندرية، إلى جانب الدلتا والبحر الأحمر، لتدريب الطلاب والخريجين واحتضان أفكارهم والاستثمار فيها، مؤكداً شغفه الكبير بإخلاص الشباب المصري وتطلعهم لتعلم كل ما هو جديد.

وسلط مهران الضوء على الاستراتيجية الرقمية للشركة الداعمة للمشروعات الصغرى والمتوسطة، قائلاً: « إن منصاتنا تُدير واحدة من أهم المنظومات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وتُعد هذه الشركات القاطرة الحقيقية للنمو، وبدايتها تبدأ من التحول الرقمي الأساسي».

وأعلن مهران عن مبادرة جديدة لشركة أورنج قائلا: « سنطلق قريباً (مُسرِّع الذكاء الاصطناعي - AI ACCELERATOR) لتسريع وتيرة تنفيذ هذه الأفكار وتحويلها إلى مشاريع ناجحة ، حيث ينبع كل ذلك من إيماننا الراسخ بدعم الشركات الناشئة والمتوسطة؛ فالاقتصاد ينمو وينتعش من خلال هذه المشاريع».

وأضاف مهران، أن أورنج لديها التزام أمام الحكومة المصرية باستثمار 25 مليون يورو في الشركات الناشئة، وهو ما يسهم في دعم مصر في التحول إلى مركز للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

كما تناول مهران زيارته الأخيرة لمحافظة أسوان واطلاعه على فكرة مشروع لتطبيقات «إنترنت الأشياء» (IOT) تهدف إلى دعم المنازل الذكية، مؤكداً استعداد «أورنج مصر» التام لدعم إنتاج هذا النموذج الأولي وتوفير المساحات اللازمة لتطوير المشروع. وأضاف « سنعمل على التسويق لهذه النماذج الأولية بالتعاون مع الشركاء مثل شركة «ماونتن فيو»، بهدف ربط الشباب بشكل مباشر مع متطلبات بيئة السوق».

واستحضر مهران تجربته الشخصية، موضحاً أنه من أبناء صعيد مصر وتلقى تعليماً عادياً، لكن النجاح يكمن في أربعة عناصر أساسية: (الرؤية، الشعور بالمسؤولية والملكية، تمكين الآخرين، وإحداث فارق وتغيير حقيقي)، معتبراً تجربة مصطفى قنديل (مؤسس سويفل) النموذج والهدف الذي تتطلع الشركة لتكراره في مصر.

ووجه مهران نصيحة لرواد الأعمال قائلاً: «إذا سألتني مجدداً عن النصيحة: الفشل ليس نهاية المطاف، ابدأ من جديد واترك أثراً يُذكر».

واختتم مهران تصريحاته بإتاحة فرصة مباشرة لدعم المشاريع، معلناً عن فتح أبواب جناح شركة «أورنج مصر» في

المهرجان أمام كافة الشركات الناشئة لتقديم أفكارها، مؤكداً أن أي فكرة تنال إعجاب الشركة وتلفت انتباهها ستُقدّم لها الدعم الكامل، داعياً الجميع للمشاركة دون تردد.

ويُعد مهرجان ريادة الأعمال العالمي منصة دولية تجمع مختلف أطراف منظومة ريادة الأعمال، وتدعم فرص التعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات الكبرى والمستثمرين وشركاء التنمية؛ وهو ما يتسق مع رؤية «أورانج مصر» في بناء شراكات استراتيجية عابرة للقطاعات، وتحويل الأفكار الابتكارية إلى مشروعات اقتصادية ذات أثر مستدام يخدم التنمية المستدامة في مصر والمنطقة.



تدريب 200 ألف شاب والتوسع في مراكز أورنج الرقمية (ODC) بالإسكندرية والدلتا والبحر الأحمر

خلال CAIRO ICT 2026

وزراء الاتصالات والاستثمار والمالية والري يعرضون خططاً حكومية للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

الاتصالات: توفير ما يصل إلى 1 جيجاوات من الكهرباء لدعم إنشاء مراكز البيانات في مصر

الاستثمار: 43% من صادرات مصر الرقمية تأتي من 50 شركة.. والعمل جارٍ على جذب شركات جديدة وتسهيل تراخيص المستثمرين

كتب : أمير طه

كشف المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن تعاون مع وزارة الكهرباء لتوفير قدرات تصل إلى 1 جيجاوات من الطاقة الكهربائية في مواقع مخصصة، لدعم إنشاء مراكز البيانات في مصر وتشغيلها. جاء ذلك خلال الجلسة الافتتاحية بمعرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «CAIRO ICT 2026»، التي شارك فيها عدد من الوزراء وعرضوا خطط وزاراتهم في التحول الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي.

قضية سيادة رقمية

قال هندي إن الحكومة تعمل على بناء بيئة متكاملة لدعم تقديم الخدمات الرقمية للمواطنين، بالتوازي مع التوسع في البنية التحتية التكنولوجية وجذب الاستثمارات إلى قطاع مراكز البيانات. وأضاف أن هناك اتفاقًا على تنفيذ مجمعات لمراكز البيانات وتحديد المواقع المناسبة لإقامتها، مع استكمال الموافقات اللازمة وتيسير الإجـراءات أمام المستثمرين، بما يدعم تنفيذ هذه المشروعات ويسرّع وتيرة الاستثمار فيها. وأكد أن التوسع في مراكز البيانات لا يرتبط بجذب الاستثمارات وحدها، فهو يمثل أيضًا قضية سيادة رقمية، مشددًا على أهمية أن تمتلك مصر بنيتها التحتية الخاصة لتخزين بياناتها وإدارتها.

وأوضح هندي أن الدولة تستهدف إنشاء مراكز بيانات مصرية مملوكة لها، بما يتيح استضافة البيانات داخل مصر وعدم الاعتماد على مراكز بيانات خارجية، تعزيزًا للسيادة الرقمية وحماية للبنية المعلوماتية للدولة.

صادرات رقمية عالية القيمة

أكد الوزير في كلمته أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر يواصل تحقيق معدلات نمو قوية، إذ سجل نموًا تجاوز 24.3% خلال الربع الأخير من العام المالي الماضي. وقال إن المعرض يمثل منصة مهمة لتعزيز التعاون وتبادل الرؤى، معربًا عن تطلعه إلى أن تفتح المناقشات آفاقًا جديدة للشراكات والتعاون مع مختلف الدول.

وأضاف أن القطاع يشهد تطورًا كبيرًا بالتزامن مع اتساع آفاق التعاون مع وزراء ومسؤولين في دول أخرى، وأن الذكاء الاصطناعي أصبح محورًا رئيسيًا للنقاش، سواء في توظيفه وتطبيقاته العملية أو في تأثيره على العنصر البشري.

وأكد أن مصر تستهدف خلال السنوات المقبلة جذب مزيد من استثمارات الذكاء الاصطناعي، ودعم المبتكرين لتطوير تجارب وحلول تكنولوجية داخل البلاد، إلى جانب التوسع في برامج إعادة تأهيل الكوادر البشرية ومواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال. وأضاف أن مصر تعمل على صياغة نهج إفريقي مشترك للذكاء الاصطناعي بالتعاون مع دول القارة، من خلال برامج مشتركة لبناء القدرات البشرية، ودعم الشركات الناشئة، وتعزيز توظيف التكنولوجيا في تحقيق المصالح والأهداف التنموية للدول الإفريقية. واختتم الوزير كلمته بالتأكيد على تطلع مصر إلى تطوير تطبيقات ذكاء اصطناعي تعبّر عن احتياجات مجتمعاتها، وتوسيع مشاركة الشباب في دعم هذه التطبيقات وتطويرها.

43% من الصادرات الرقمية من 50 شركة

من جانبه، أكد محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن الوزارة تعمل على تسهيل إجراءات التراخيص أمام المستثمرين، وتعزيز التعاون مع الوزارات المعنية لتوفير بيئة أكثر تيسيرًا لإقامة المشروعات، خاصة في قطاعي التكنولوجيا ومراكز البيانات. وقال فريد إن نحو 43% من صادرات مصر الرقمية تأتي من 50 شركة فقط، مشيرًا إلى أن الوزارة تستهدف استقطاب مزيد من الشركات المصدّرة، بما يوسع قاعدة الشركات العاملة في هذا المجال ويزيد الصادرات.

وأوضح أن الرقمنة والذكاء الاصطناعي محوران رئيسيان في خطة العمل، إلى جانب تطوير الخدمات الحكومية، لافتًا إلى إتاحة خدمات رقمية جديدة للمصدّرين

المالية: إطلاق مسابقة خلال شهر لطرح 5 تحديات حكومية أمام شركات التكنولوجيا، مع جوائز مالية للفائزين



بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة «إي فاينانس»، بما يسهّل الإجراءات ويحسّن مستوى الخدمات المقدمة.

وأضاف أن الوزارة تعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، مع ضرورة وضع آليات لمراقبة تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومتابعة مخرجاتها، إذ قد تقدم أحيانًا معلومات غير دقيقة، وهو ما يُعرف بـ«الهلوسة». وأشار إلى العمل على رقمنة الشكاوى والمشكلات في عدد من القطاعات، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والعمليات التجارية، بما يدعم الرقابة ويساعد على تطوير منظومة التجارة وإجراءاتها. وكشف وزير الاستثمار عن العمل على تطوير المختبر التنظيمي للتجارة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، بوصفه أحد مخرجات منتدى مصر 2026، موضحًا أن الوزارة تستهدف جذب الشركات القادرة على تقديم حلول رقمية مبتكرة تدعم الاقتصاد المصري وتعزز قدرته على التصدير.

وفيما يتعلق بالاستثمار في مراكز البيانات، أوضح فريد أن هذا النوع من المشروعات يمثل استثمارًا متكاملًا، نظرًا لاحتياجاته الكبيرة من الطاقة الكهربائية ومتطلبات البنية التحتية والتشغيل.

وأكد وجود تنسيق مشترك بين وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاستثمار والتجارة الخارجية، والكهرباء، بهدف تجهيز الأراضي واستكمال الموافقات اللازمة قبل طرحها أمام المستثمرين، بما يتيح الحصول على التراخيص بصورة أسهل ويختصر الإجـراءات المطلوبة لإقامة المشروعات. وتابع أن الرخصة الاستثمارية تستهدف دعم الشركات من خلال تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص، وتيسير ممارسة الأنشطة الاستثمارية، إلى جانب توفير الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار.

مسابقة حكومية بجوائز مالية

على صعيد آخر، أعلن أحمد كجوك، وزير المالية، اعتزام الوزارة إطلاق مسابقة جديدة خلال شهر، تعالج 5 مشكلات وتحديات من تلك التي تواجه العمل الحكومي، لافتا الى ان الوزارة تدعو شركات التكنولوجيا إلى تقديم حلول عملية ومبتكرة للتعامل معها، مقابل جوائز مالية بالجنيه المصري للشركات الفائزة.

وقال كجوك إن المسابقة تستهدف الاستفادة من خبرات الشركات وقدراتها التكنولوجية في تقديم حلول تسهم في معالجة التحديات التي تواجه الدولة، وتعزيز الاعتماد على الخدمات والحلول الرقمية.

وأضاف أن الوزارة تسعى إلى دعم جهود الدولة في التحول الرقمي، عبر توسيع التعاون مع شركات التكنولوجيا والاستفادة من تطبيقاتها في تطوير الخدمات الحكومية، مشيرًا إلى لقاءات عُقدت مع وزير الاتصالات وممثلي الشركات لبحث فرص توظيف تكنولوجيا المعلومات وإحداث نقلة في مستوى الخدمات.

وأوضح كجوك أن الوزارة تعمل على تطوير تطبيق منظومة الضريبة العقارية، عبر إصدار نسخة جديدة تتضمن تحسينات كبيرة في مستوى الخدمة المقدمة للممولين، وتطوير آليات التقدير، بما يتيح خدمات أكثر دقة في حساب الالتزامات الضريبية.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل كذلك على إطلاق موقع إلكتروني جديد لوزارة المالية باللغتين العربية والإنجليزية، مع الاستفادة من إمكانات الشركات المحلية في تطوير الخدمات والمنصات الرقمية.

وأكد الوزير أهمية مواصلة دعم الممولين وتيسير الإجراءات أمامهم، من خلال تبسيط الخدمات وتسهيل التعاملات، بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال.

وأشار إلى أهمية توفير دورات تدريبية متخصصة في الاقتصاد وإدارة الأعمال، إلى جانب دعم الشركات العاملة في مصر ومساعدتها على التوسع وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي. وشدد على ضرورة تشجيع الابتكار والإبداع في مختلف القطاعات، بما يعزز القدرات الإنتاجية والتنافسية للشركات، ويدعم القطاعات الأعلى نموًا والأكثر قدرة على التصدير، وينعكس إيجابًا على أداء الاقتصاد المصري.

الذكاء الاصطناعي والدرونز في خدمة إدارة المياه

أكد الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، أن الـوزارة بدأت منذ 4 سنوات تنفيذ خطة للتحول نحو جيل متطور من منظومة الري، تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تحسين إدارة الموارد المائية ورفع كفاءة استخدامها. وأوضح سويلم أن خطة الوزارة تتضمن محاور متعددة، تشمل تحلية المياه والحوكمة وتطوير آليات إدارة منظومة المياه بالحلول الرقمية والتكنولوجية الحديثة.

وأشار إلى أن الـوزارة تمتلك قاعدة بيانات تضم نحو 55 ألف كيلومتر طولي من الترع، كما تعمل على توثيق بيانات 60 ألف منشأة مائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، بما يتيح التعرف على تفاصيل هذه المنشآت ومتابعة حالتها رقميًا. وأضاف أن الوزارة تعمل على تطوير قواعد البيانات الخاصة بترعة الإسماعيلية، عبر حصر الأراضي التي تخدمها وإجراء الدراسات اللازمة بشأنها وتسجيل بياناتها، إلى جانب الاستعانة بالطائرات المسيّرة «الدرونز» لرصد التطورات وتحديد المساحات بدقة.

عالم رقمي
عقول شابة
السنة العشرون - العدد 942
الاثنين 9 نوفمبر 2026 - 29 جمادى الأول 1448 هـ
CAIRO ICT

خلال افتتاح الدورة الثلاثين لمعرض ومؤتمر CAIRO ICT 2026

وزير الاتصالات: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حقق نمواً بنسبة 24.3 % هو الأعلى في تاريخه

كتب : أمير طه

انطلقت فعاليات الـدورة الثلاثين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا CAIRO ICT 2026، بعد جولة افتتاحية لرئيس الـوزراء الدكتور مصطفى مدبولي شملت ثلاث قاعات للمرة الأولى. وينتشر الذكاء الاصطناعي في تطبيقات جميع الأجنحة الممتدة على مساحة 60 ألف متر.

وأعلن المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن قطاع الاتـصـالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر حقق نمواً بنسبة 24.3%، وهو الأعلى في تاريخه، وبلغت صادراته 7.4 مليار دولار في عام 2025، ويعمل فيه أكثر من 200 ألف شاب وشابة.

ورحب الوزير بضيوف مصر من الدول العربية والأفريقية، وشكر رئيس الوزراء على رعايته المعرض وافتتاحه دورته الثلاثين.

وقال الوزير إن السؤال لم يعد عن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي، وإنما عن كيفية توظيفه لتحقيق فائدة أكبر للأفراد والمؤسسات والاقتصاد القومي.

وكـشـف عـن انـطـلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للفترة من 2025 حتى 2030 برعاية رئيس الجمهورية، مشيراً إلى أن الذكاء الاصطناعي يندرج ضمن خطة شاملة لا تخص قطاعاً بعينه

وتنتقل مصر الآن إلى التطبيق الواسع في الحوكمة والتكنولوجيا والبيانات والبنية التحتية والنظام البيئي وبناء القدرات، ويتولى المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي التنسيق بين مؤسسات الدولة.

وأضـاف أن الــوزارة حولت هـذا التوجه إلى تطبيقات تعمل فعلياً في الصحة والعدل والزراعة، وطـورت نموذجاً عربياً لبناء منتجات تفهم لغة المستخدم العربي وتخدمه، وأصـدرت الميثاق المسؤول لأن الثقة شرط لانتشار هذه التقنيات. وتستعد الوزارة لدفع الابتكار عبر جذب استثمارات أكبر في مراكز البيانات.

وتعمل مصر مع شركائها الأفارقة على صياغة نهج مشترك للذكاء الاصطناعي، في ظل تشابه التحديات في الصحة والتعليم والزراعة، ويظل تبادل الخبرات والتكاتف أقصر الطرق أمام الجميع.

وتتطلع الـوزارة إلى بناء كـوادر مشتركة وفتح أسواق أرحب أمام الشركات الناشئة، وتنسيق عربي أفريقي يرعى المصالح المشتركة، بما يجعل المنطقة شريكاً أصيلاً في رسم مسارات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.

توجه أسامة كمال، الرئيس التنفيذي لشركة تريد فيرز إنترناشيونال المنظمة للمعرض، بالشكر إلى رئيس الوزراء على تشريفه بافتتاح المعرض والمؤتمر، وإلـى الوزير رأفـت هندي على دعمه المعرض والمؤتمر، وإلى الـوزراء المشاركين. وأكد أن نجاح الشركات والمؤسسات المشاركة هو الذي صنع نجاح المعرض على مدار 30 عاماً.

قال محمد أمين، النائب الأول لرئيس شركة دل تكنولوجيز، إن التنظيم صنع للمعرض علامة قوية معروفة على مستوى المنطقة.

وأكد أن الذكاء الاصطناعي أصبح حقيقة تغير كل شيء، وأن المؤسسات ستدير الأشخاص كما ستدير الذكاء الاصطناعي الوكيلي، فهو لم يعد مجرد مساعد يأتي خلفنا، بل صار يعمل بنفسه إلى جوار الجميع.

وأضــاف أن الـــسؤال لـم يعد عما ستقدمه التكنولوجيا، بل عما نستطيع صنعه بها. وأشار إلى أن مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي حصلت في الاثني عشر عاماً الماضية على نحو 1.2 تريليون دولار من البنوك حول العالم، وهو ما يعكس قوة نمو الاستثمارات في هذا المجال وتسارعها.

وأوضح أن دل تكنولوجيز تعمل في مصر منذ 25 عاماً، وتتطلع إلى مواصلة مسيرتها بمزيد من العمل والاستثمارات في خدمة الاقتصاد المصري.

وقـال إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، إن المجموعة تشارك في المعرض منذ 20 عاماً، وإن الاستدامة أهم عناصر النجاح.

ورأى أن انعقاد المعرض بعد المنتدى الاقتصادي جاء في توقيت جيد، إذ اطلع الجميع على حجم الاستثمارات والحوافز الاستثمارية، وعلى أهمية الحوسبة السحابية للذكاء الاصطناعي في تصريحات وزير الاتصالات.

ولفت الى فخر المجموعة باستثماراتها في مراكز البيانات الوطنية، وتضخ أكثر من 100 مليون دولار لتطوير منصات رقمية تتعاون فيها مع القطاعات الحكومية، وهي تستهدف التوسع خارج مصر في الإقليم العربي بدعم من وزير المالية أحمد كجوك. وأضاف أن المجموعة استقبلت وزير المالية اللبناني خلال فعاليات المعرض.

وقال هشام مهران، الرئيس التنفيذي لأورانج مصر، إن الشركة سعيدة بمشاركتها في دورة تاريخية لمعرض شهد تحولات التطور الرقمي في مصر والمنطقة، وإن أورنج بدأت عملها في مصر قبل ثلاثة عقود أيضاً.



وأكد أن الذكاء الاصطناعي بات مؤثراً بقوة في الاقتصاد الرقمي، ويتطلب بنية تحتية مناسبة وقدرات بشرية مؤهلة. وتشارك الشركة عبر مراكز البيانات وتعزيز الحوسبة السحابية وتوفير بيئة موثوقة، وتحرص على التعاون مع شركاء عالميين لأن الثقة أساس أي تحول رقمي ناجح. وتواصل أورنج الاستثمار في تطوير شبكاتها، خاصة شبكات الجيل الخامس، لخدمة حلول الذكاء الاصطناعي، وتعمل على تنمية مهارات الشباب.

ويقدم مركز أورنج الرقمي برنامجاً لتسريع الذكاء الاصطناعي يدعم الشركات الناشئة، ويجمع بين إشراف الخبراء واختبار الحلول مع العملاء لتحويلها إلى تطبيقات عملية ترفع أداء المؤسسات.

وأكد أن أمام مصر فرصة حقيقية لتشكيل مستقبل التحول الرقمي عالمياً، وأنها تحتاج إلى مواصلة العمل المشترك لتحويل هذه الفرصة إلى واقع.

وقال الرئيس التنفيذي لهواوي مصر بنيامين هو إن أولويات الشركة بناء بنية تحتية قوية من شبكات الجيل الخامس ومراكز البيانات لنشر المعرفة، عبر شراكات محلية وتنمية مهارات الشباب، بما يدعم رؤية مصر 2030 لتصبح مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا.

وأضاف أن المستقبل لا تصنعه التكنولوجيا في ذاتها، بل الأثر الذي تتركه، وأن هواوي تتعاون مع شركائها لتحويل الذكاء الاصطناعي إلى أثر ملموس وبناء مستقبل أكثر شمولاً للجميع.

وقال المهندس محمد المفتي، رئيس مجلس إدارة شركة ICT MISR، إن المعرض أتاح للشركات مساحة لإثبات قدراتها، وإن وزارة الاتصالات تضطلع بـدور رئيسي في ترجمة رؤيـة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي وتوجيهاته لدعم الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي.

وأوضح أن الشركة تدعم التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي بتطوير البنية التحتية الرقمية ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي من خلال IOT MISR، وتوفر خدمات رقمية متعددة للقطاع المالي عبر شركتها التابعة فينوفيت. وتوجه بالشكر إلى أسامة كمال وفريق التنظيم على ثلاثين عاماً من تنظيم المعرض.

وقال محمد كيوان، الرئيس التنفيذي لإيجيبت تراست، إن صناع القرار وشركات التكنولوجيا يجتمعون لبحث تحويل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي إلى قيمة يمكن الاستفادة منها.

وأكد أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحتاج إلى ثقة كاملة وسجل موثوق يحمي حقوق المتعاملين معها، وأن دمج خدمات الثقة الرقمية فيها يمكّن الشركات من اتخاذ قراراتها باطمئنان.

وتحتفل الشركة بعشرين عاماً في خدمات الثقة، وتـرى أن قيمة هذه السنوات تكمن أيضاً في ما يمكن تقديمه اليوم. وأضاف أن التكامل بين مقدمي الخدمات وجميع الشركات والمؤسسات هو طريق النجاح المشترك.

وقال خالد فوزي، المدير الإقليمي الأول لفورتينت في مصر وليبيا والسودان، إن الشركة تحتفل بعشرين عاماً من وجودها في مصر، وإنها لا تكتفي بتقديم حلول أمنية، فقد ساعدت آلاف الشركات على التطور الآمن.

وأوضح أن زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي ترفع الحاجة إلى تأمين الخدمات واستخدامه بصورة آمنة ومسؤولة، وأن الأمن السيبراني سيكون عاملاً رئيسياً في دعمه.

وتدمج الشركة تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التأمين، وتؤمّن الذكاء الاصطناعي نفسه داخل المؤسسات. وكشف أن الشركة تقدم منصة لمواجهة تحديات الأمن السيبراني الخاصة بالذكاء الاصطناعي، وتهتم بملف السيادة الرقمية، وتستثمر في الكوادر البشرية، ولديها شراكة مع وزارة الاتصالات لتدريب آلاف المهندسين.

وقـال إن رسالة فورتينت لمصر هي الالتزام بالاستثمار في البنية التحتية والكوادر لدعم الأمن السيبراني.

وقال المهندس محمد مصطفى، المدير الإقليمي لمصر والسعودية في نوفينتك، إن مصر ركيزة أساسية للنمو والاستثمار في المنطقة، وإن استثمارات الشركة تتجاوز خدمة السوق المحلي إلى الانطلاق نحو أسواق المنطقة، اعتماداً على المواهب المصرية، مع خلق فرص عمل عالية القيمة وزيادة صادرات مصر من الخدمات الرقمية.

وأضاف أن الشركة تطمح في ظل التحولات التي يقودها الذكاء الاصطناعي إلى أن تكون شريكاً للتحول يجمع الخبرات العالمية والقدرات المحلية، وتستمع إلى عملائها لتقدم حلولاً تلبي احتياجاتهم، وتؤمن بمصر سوقاً للنمو ووجهة للاستثمارات الرقمية ومركزاً إقليمياً لتصدير الخدمات الرقمية.

وقال المهندس إيهاب إبراهيم، المدير التنفيذي الإقليمي لماينهارت، إن الشركة تتشرف برعاية المعرض، وتثق في توجيهات رئيس الجمهورية وجهود وزارة الاتصالات لترسيخ مكانة مصر التكنولوجية واجتذاب الشركات العالمية. وكشف أن الأعوام الأخيرة شهدت تحولات جذرية في دعم الحكومة المصرية صناعة مراكز البيانات وتحفيزها، لتصبح الأكثر زخماً بين الأسواق الصاعدة، وتوقع معدلات نمو مضاعفة لهذه المراكز استناداً إلى معايير ومؤشرات رصدتها الشركة.

وأضاف أن الذكاء الاصطناعي سيدعم 26% من القوى العاملة مع خلق فرص عمل جديدة، وأن مصر قادرة على إعداد 30 ألف خبير في هذا المجال.

وأعلنت ماينهارت أنها ستضع خبراتها التي تتجاوز 70 عاماً، وكوادرها المنتشرة في أكثر من 55 دولة، في خدمة التحول الرقمي ومراكز البيانات الوطنية داخل مصر.

وقال المهندس محمد بن عمر، المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات AICTO، إن المنظمة، وهي منظمة متخصصة تابعة لجامعة الدول العربية، تهنئ مصر بانعقاد الدورة الثلاثين من المعرض، وتشكر رئيس الـوزراء ووزير الاتصالات على رعايتهما المعرض ومواصلة دعم الشراكات التكنولوجية العربية.

وأكد أن المعرض منصة لترجمة الرؤية العربية المشتركة إلى مبادرات ملموسة. وتشارك المنظمة بأربع فعاليات، منها مائدة مستديرة حول البنية التحتية الذكية للذكاء الاصطناعي، ومائدة ضمن برنامج تمكين المرأة العربية لتتولى الريادة في الذكاء الاصطناعي، ومائدة مستديرة حول حماية الأطفال رقمياً، إلى جانب فعاليات أخرى.

الجدير بالذكر، أن معرض ومؤتمر CAIRO ICT، يعد أحـد أبـرز الملتقيات التكنولوجية لصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى المنطقة، وتُعقد فعاليات دورته هذا العام تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، مع التركيز على دور التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات، ورفع كفاءة الأعمال، ودعم الابتكار في مختلف القطاعات.

كما تتضمن الفعاليات المصاحبة كلا من الــدورة الثالثة مـن مـعـرض ومؤتمر الـذكـاء الاصطناعي ومراكز البيانات والحوسبة السحابية $AIDC^2$، والدورة الثالثة عشرة من معرض ومؤتمر المدفوعات الرقمية والشمول المالي PAFIX الذي يقام تحت رعاية البنك المركزي المصري، إلـى جانب فعالية كونكتا (CONNECTA) في دورتها السادسة للألعاب والأجهزة الذكية وتكنولوجيا الترفيه، كما تتيح ساحة الابتكار INNOVATION ARENA للشركات الناشئة ورواد الأعمال عرض حلولهم ومنتجاتهم والتواصل مع المستثمرين وشركاء الأعمال والجهات الداعمة للابتكار

خلال افتتاحه للدوره الثلاثين

أسامة كمال: شركات التكنولوجيا في مصر أساس نجاح معرض «CAIRO ICT»



كتب : باكينام خالد

وجه أسامة كمال رئيس شركة تريد فيرز انترناشيونال المنظمة لمعرض ومؤتمر CAIRO ICT الشكر إلى الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، و المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والحكومة المصرية بوزاراتها المختلفة على دعمهم للمعرض، مشيدًا بمشاركة الوزراء في الجلسة الحوارية.

وأكد أسامة كمال أن شركات التكنولوجيا العاملة في مصر تمثل الركيزة الأساسية لنجاح معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «CAIRO ICT»، مشيرًا إلى أن دور القائمين على تنظيم المعرض يقتصر على تنسيق المشاركة وإتاحة الفرصة أمام الشركات للتواجد.

وأضاف أن الشركاء هم أساس النجاح الحقيقي للمعرض، بفضل ما يقدمونه من إسهامات وخدمات لمصر والقارة الإفريقية والعالم.

جاء ذلك خلال كلمته بالجلسة الافتتاحية لمعرض CAIRO ICT الذي افتتحه صباح اليوم دولة رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في نسخته الثلاثين.

رئيسة البريد المصري تطلع رئيس الوزراء على خدمة «بريدي» وتستعرض جهود تحديث منظومة الخدمات.. وتعزيز التحول الرقمي والشمول المالي



كتب : رشا حجاج

تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الـوزراء، جناح البريد المصري، ضمن فعاليات معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «CAIRO ICT 2026»، يرافقه المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكان في استقبالهما الأستاذة داليا الباز، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، التي استعرضت أحدث تطورات منظومة الخدمات البريدية، وأبرز الإنجازات والمشروعات والخدمات الجديدة، وفي مقدمتها خدمة «بريدي» التي تمثل نقلة رقمية جديدة في تطوير منظومة المراسلات الرسمية، إلى جانب مجموعة متكاملة من الحلول المالية واللوجستية والتكنولوجية التي تستهدف تيسير حصول المواطنين على الخدمات الحكومية والمالية والبريدية، وتعزيز التحول الرقمي والشمول المالي.

وخلال الجولة، استعرضت داليا الباز، أمام السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء خدمة «بريدي»، التي تمثل الجيل الجديد من المراسلات الرسمية، وتقدم بديلًا رقميًا لخدمات البريد المسجل والبريد المسجل بعلم الوصول، من خلال إتاحة إرسال واستقبال المراسلات والمستندات الرسمية إلكترونيًا، مع التحقق من هُوية المرسل والمرسل إليه، وتوثيق تاريخ ووقت الإرسال والاستلام، وتوفير أدلة رقمية موثوقة على عمليات التسليم، بما يضمن حماية محتوى المراسلات ومرفقاتها من التلاعب أو التعديل غير المصرح به.

وأوضحت داليا الباز، أن الخدمة تسهم في اختصار الوقت والإجــراءات، وتقليل الاعتماد على المستندات الورقية، مع الحفاظ على الحجية القانونية للمراسلات، بما ييسر تعاملات الأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية، ويوفر وسيلة رقمية آمنة وموثوقة لتبادل المستندات والمراسلات الرسمية، بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي وتطوير منظومة الخدمات الحكومية.

وفي إطار تطوير الخدمات المالية الرقمية، استعرضت الأستاذة داليا الباز، المزايا والخدمات الإضافية التي يقدمها تطبيق «إيزي باي – EASY PAY»، والذي يوفر للمستخدمين مجموعة متكاملة من الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، تشمل متابعة الأرصدة وكشوف الحسابات، وإدارة البطاقات، وإجراء التحويلات المالية، وسداد المدفوعات والفواتير، بما يعزز قدرة العملاء على إدارة معاملاتهم المالية بسهولة وسرعة، دون الحاجة إلى التوجه إلى مكاتب البريد لإجراء كل معاملة.

كما استعرضت داليا الباز خدمة «VISA PLUS»، باعتبارها أحد الحلول الرقمية التي تسهم في تعزيز منظومة المدفوعات الإلكترونية وتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية، بما يدعم توجه البريد المصري نحو توفير وسائل دفع أكثر سهولة ومرونة وأمانًا.

هذا وتعكس الخدمات والحلول التي استعرضها البريد المصري توجه الهيئة نحو تطوير نموذج متكامل لتقديم الخدمات، لا يقتصر على الخدمات البريدية التقليدية، وإنما يمتد ليشمل الخدمات الحكومية والمالية واللوجستية والرقمية، بالاعتماد على الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها البريد المصري، وفي مقدمتها الانتشار الجغرافي الواسع والبنية التكنولوجية المتطورة، بما يسهم في تقريب الخدمات من المواطنين، وتيسير حصولهم عليها، وتقليل الوقت والجهد والتكلفة، وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، وصولاً إلى تقديم خدمات أكثر سهولة وكفاءة وأمانًا تلبي احتياجات المواطنين وتواكب متطلبات الحياة اليومية.

وفي ختام الجولة، أكدت داليا الباز، أن البريد المصري يواصل تنفيذ إستراتيجية طموحة تستهدف تطوير منظومة الخدمات وتوسيع نطاق الحلول الرقمية والمالية واللوجستية، وتعزيز دوره الوطني في دعم جهود الدولة للتحول الرقمي والشمول المالي، من خـلال توظيف إمكاناته البشرية والتكنولوجية وشبكة انتشاره الواسعة لتقديم خدمات عصرية ومتطورة تلبي احتياجات المواطنين.

رئيس الوزراء يتفقد جناح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

التوسع في إتاحة مزيد من الخدمات الحكومية الجديدة عبر منصة «مصر الرقمية»

كتب : محمد الخولي

خلال جولته اليوم بالدورة الثلاثين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا للشرق الأوسط وأفريقيا «CAIRO ICT 2026»، الذي يعقد خلال الفترة من 7 إلى 10 نوفمبر الجاري، تحت شعار «AI IN ACTION»، تفقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ومرافقوه، جناح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

واستمع رئيس الـوزراء إلى شرح من المهندس/ محمود بدوي، مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون التحول الرقمي، حول أبرز الجهود في مجال التحول الرقمي، والتوسع في الخدمات المقدمة للمواطنين عبر منصة «مصر الرقمية» خلال عام 2026 مقارنة بعام 2025، حيث أوضح أن عدد الخدمات المتاحة على منصة «مصر الرقمية» ارتفع إلى 261 خدمة ضمن 29 حزمة خدمية، بزيادة 71 خدمة و6 حزم خدمية، كما ارتفع عدد تطبيقات الهاتف المحمول إلى 21 تطبيقًا، بزيادة 5 تطبيقات.

كما نوه المهندس/ محمود بدوي إلى أن منصة «مصر الرقمية» شهدت نموًا في أعداد المستخدمين بنسبة 32%، ليصل عددهم إلى 13.7 مليون مستخدم في عام 2026، مقارنة بنحو 10.4 مليون مستخدم في عام 2025، لافتا إلى ارتفاع عدد المعاملات المنفذة من 23.8 مليون معاملة إلى 36 مليون معاملة خلال الفترة ذاتها، كما تأهلت منصة «مصر الرقمية» للقائمة النهائية لجوائز الأمم المتحدة في المجال الرقمي فئة «الحكومة الرقمية».

وفي هذا السياق، أكد «بدوي» أن هناك مُمكنات للتحول الرقمي أسهمت في تحقيق نقلة نوعية في تبسيط إجراءات تقديم الخدمات وإتاحتها رقميا، وتشمل: التحقق البيومتري من شخصية المواطن عبر تطبيق الهوية الرقمية الذي تم إطلاقه بالتعاون مع وزارة الداخلية والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والتحقق من الأهلية والإدراك باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتوقيع الإلكتروني بالتعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»، والدفع الالكتروني، والخزينة الرقمية التي تتيح حفظ مستندات المواطن إلكترونيا مع إمكانية الوصول إليها واسترجاعها في أي وقت عند الحاجة.

واستعرض «بدوي» خدمة إصدار توكيل رسمي عام في القضايا عن بعد، والتي تم إطلاقها عبر منصة «مصر الرقمية» بالتعاون مع وزارة العدل، مشيرا إلى أنها تعد نموذجا للتكامل بين هذه الممكنات الرقمية؛ بما يتيح إنجازها رقميًا بالكامل دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، فضلا عن توصيل مستند التوكيل للمواطن حتى باب المنزل.

كما استعرض «بدوي» خدمة إصدار شهادة القيد المعروفة باسم «كعب العمل» إلكترونياً، والتي تم إطلاقها عبر منصة «مصر الرقمية»، بالتعاون مع وزارة العمل، وتتيح للمواطنين استخراج شهادة القيد لاستخدامها في التقديم إلى جهات العمل المختلفة، دون الحاجة إلى التوجه لمكاتب العمل.

وفي هذا الإطار، أكد المهندس/ محمود بدوي أنه يتم العمل على التوسع في إتاحة مزيد من الخدمات الرقمية الجديدة عبر منصة «مصر الرقمية»، مع إعطاء الأولوية للخدمات ذات الأثر المباشر على حياة المواطنين واحتياجاتهم اليومية، بما يشمل الخدمات ذات الصلة بقطاعات التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالي، وغيرها من الخدمات ذات الأولوية.

واستمع رئيس مجلس الوزراء، إلى عرض تقديمي بعنوان «الذكاء الاصطناعي في مصر: من الرؤية الاستراتيجية إلى التطبيق المسؤول»، تناول المحاور الستة الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025–2030، والتي تشمل: الحوكمة، والتكنولوجيا، والبيانات، والبنية التحتية، وبيئة الأعمال، والمهارات.

وفي هذا الإطار، تم استعراض جهود تنفيذ هذه الاستراتيجية، والتي تضمنت تطوير إطار وطني لحوكمة الذكاء الاصطناعي، وإرشادات الاستخدام المسؤول، والعمل على تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز إتاحة البيانات، إلى جانب تطوير البنية التحتية ومـراكـز البـيـانـات، ودعـم احتضان التطبيقات والشركات الناشئة بمراكز إبـداع مصر الرقمية، وتنمية المهارات وبناء القدرات المتخصصة.

وتـطـرق الـعـرض إلـى مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بحلول عـام 2030 والتي تشمل زيــادة مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الـمـعـلـومـات فـي الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.7%، والوصول إلى 30 ألف محترف وخبير في مجال الذكاء الاصطناعي، ودعم تأسيس أكثر من 250 شركة ناجحة في هذا المجال، فضلًا عن التوسع في إتاحة أدوات ومنتجات الذكاء الاصطناعي للجمهور وتعزيز الاستفادة منها في بيئة العمل.

وتم استعراض جهود مصر في وضع الأطر والسياسات المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بدءًا من إنشاء المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والتكنولوجيات، وإطلاق النسخة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي عام 2021، ثم إصدار النسخة الثانية للفترة 2025–2030، وصولًا إلى إعداد الإطار الوطني لحوكمة الذكاء الاصطناعي والمبادئ التوجيهية للاستخدام المسؤول والذكاء الاصطناعي التوليدي، وسلط العرض الضوء على جهود مصر في التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما يدعم تبادل الخبرات والمشاركة في تطوير الأطر والمبادئ المنظمة للاستخدام المسؤول لهذه التقنيات.

وخـلال الجولة، تم تسليط الضوء أيضاً على جهود المعهد القومي للاتصالات NTI في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث يعمل المعهد على مسارين متكاملين؛ المسار الأول يستهدف إعداد كوادر متخصصة من خلال مجموعة من البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات سوق العمل، وفي مقدمتها برنامج «الجاهز للتوظيف» الذي تخرج فيه 606 متدربين في تخصصات الذكاء الاصطناعي، وبلغت نسبة توظيفهم 83% في وظائف حديثة، إلى جانب إعداد الكوادر للمنافسة في منصات العمل الحر ويتم ذلك من خلال مراكز إبداع «مصر الرقمية» التي تدرب بها 2397 متدربًا، بالإضافة إلى التدريب الصيفي الذي التحق به 4306 طلاب جامعيين ضمن مسارات العمل الحر، حيث تمكن المتدربون من إنتاج 2000 مشروع تطبيقي على منصة GITHUB، وحصل 81% منهم على فرص عمل أثناء التدريب.

وفيما يتعلق بالمسار الثاني، لجهود المعهد القومي للاتصالات في مجال الذكاء الاصطناعي، تم توضيح أن هذا المسار يستهدف بناء قدرات غير المتخصصين، ويتصدره برنامج «سفراء الذكاء الاصطناعي» لنشر الوعي وبناء المعرفة لدى فئات أوسع، حيث بلغ عدد المستفيدين منه نحو 22522 مواطنًا، عبر مستويات أساسية ومتقدمة ودفعات تخصصية، وذلـك تماشيًا مع مستهدف الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (2025–2030) بتمكين 36% من المواطنين من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في أعمالهم اليومية بحلول 2030، كما تم التنويه إلى البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، وتتضمن محورًا خاصًا عن الاستخدام الآمن والمسؤول لأدوات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن توظيفها في العمل الحكومي بصورة سليمة تحمي البيانات وتحسن الأداء.

مصر الرقمية

وتحدث المهندس/ أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»، حول جهود دعم منظومة الابتكار وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، موضحاً أن الهيئة تعمل على تشجيع الشركات العالمية على توسيع أنشطتها في مصر، وجذب استثمارات جديدة لتأسيس مراكز متخصصة في الذكاء الاصطناعي، بما يعزز مكانة مصر كمركز لتطوير وتقديم الخدمات والحلول المدعومة بهذه التقنيات للأسواق العالمية، ويواكب ذلك دعم مراكز التعهيد القائمة في تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتوسع في أنشطة أكثر تقدمًا، بما يسهم في رفع القيمة المضافة للصناعة وتعزيز صادراتها الرقمية.

وفي هذا السياق، أشار المهندس/ أحمد الظاهر إلى أن جهود الهيئة تمتد إلى دعم الشركات الناشئة والمبتكرين من خلال برامج الاحتضان وتسريع الأعمال، وفي مقدمتها إطلاق برنامج CREATIVA AI LAB للمرة الأولى من خلال مراكز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا»، لدعم أصحاب الأفكار والشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، ومساعدتهم على تطوير حلول وتطبيقات مبتكرة، مضيفاً أن الهيئة تواصل تنفيذ برامج التأهيل للعمل الحر ITIDA GIGS، التي تستهدف تنمية مهارات الشباب في التخصصات الرقمية الحديثة، ومنها الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتأهيلهم للاستفادة من فرص العمل الحر في الأسواق العالمية.

وأكد المهندس/ أحمد الظاهر أن الهيئة تولي اهتمامًا خاصًا بتطوير القدرات المتخصصة للعاملين والشركات بقطاع تكنولوجيا المعلومات، من خلال مركز تقييم واعتماد هندسة البرمجيات (SECC)، الذي يقدم 17 برنامجًا تدريبيًا متخصصًا في الذكاء الاصطناعي، كما تدعم الهيئة من خلال مبادرة ITAC، مشروعات تطبيقية تستهدف توظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول تكنولوجية متقدمة.

وفيما يتعلق بجهود «مركز الابتكار التطبيقي»، تم عرض مجموعة من التطبيقات التي طورها المركز في قطاعات مختلفة، لاسيما المبنية على النموذج اللغوي الكبير «كرنك»، باستخدام بيانات باللغة العربية، مع التركيز على فهم اللغة العربية الفصحى والعامية المصرية، حيث نجح نموذج «كرنك» في تحقيق إنجاز عالمي بتصدره المركز الأول بين النماذج اللغوية الداعمة للغة العربية، فيما تجاوز إجمالي عدد مرات تحميل نماذج «كرنك» 300 ألف مرة منذ إطلاقها.

كما تم التطرق إلى مجموعة من الحلول التي طورها «مركز الابتكار التطبيقي» لإتاحة الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة، ومن أبرزها منصة «بالمصري»، التي توفر ثلاث قدرات رئيسية، تشمل: تحويل الكلام إلى نص مع إمكانية تمييز المتحدثين، والترجمة الآلية بين اللغة العربية وخمسين لغة أجنبية، وتحويل النصوص إلى كلام طبيعي يحاكي النطق البشري، بما يسهم في تيسير التواصل وتجاوز الحواجز اللغوية، إلى جانب تطبيق «كرنك تشات» الذي يعد مُساعد محادثة ذكي يقدم تجربة تفاعلية تستند إلى مصادر معلومات موثوقة ومدققة، مع مراعاة السياق الثقافي واللغوي المصري والعربي، بالإضافة إلى تطبيق «لغات» لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعليم اللغة الإنجليزية، من خلال تجربة تعليمية مصممة بما يلائم احتياجات المتعلم المصري.

وخلال الجولة التفقدية، تمت الإشارة إلى إصدار ثلاثة تطبيقات جديدة في قطاعات العدالة والتعليم والصحة، وهي: تطبيق «كرنك القانوني»، الذي يستند إلى قاعدة معرفية قانونية بالتعاون مع وزارة العدل بهدف تقديم إجابات مبسطة للاستفسارات القانونية ومساعدة المواطنين على فهم حقوقهم وواجباتهم، وتطبيق «سيا» وهو مساعد تعليمي ذكي يستند إلى قـدرات النموذج اللغوي الكبير «كرنك» ويستهدف دعم طلاب المرحلة الثانوية في مواد اللغة العربية والتاريخ والفيزياء من خلال تجربة تعليمية تفاعلية، بالإضافة إلى تطبيق «سِنّة»، الذي يوظف تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم الكشف المبكر عن تسوس الأسنان لدى الأطفال دون سن السادسة.

خبراء الاتصالات يناقشون تحديات الشبكات في عصر الذكاء الاصطناعي خلال «CAIRO ICT 2026»

أكثر من 57 % من حركة البيانات أصبحت مشفرة ما يصعب التعرف عليها وتحليلها

المالية: إطلاق مسابقة خلال شهر لطرح 5 تحديات حكومية أمام شركات التكنولوجيا، مع جوائز مالية للفائزين

كتب : ساره نور الدين

ناقش خبراء ومسؤولو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التحديات المتسارعة التي تواجه شبكات الاتصالات مع التوسع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومتطلبات تطوير البنية التحتية وتعزيز مرونة الشبكات وتأمينها، بما يضمن استمرارية الخدمات ويواكب الزيادة الكبيرة في حركة البيانات. جاء ذلك خلال جلسة «IPV6 للعصر»، ضمن فعاليات معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «CAIRO ICT 2026».

وشارك في الجلسة كل من سامي تريميتش، مدير التطوير الاستراتيجي بمنظمة آيكتو، وهيثم النخال، الخبير الأول في مجال بروتوكول الإنترنت بشركة إنترا، ومحمد حمدي، الخبير الأول لبروتوكول الإنترنت والنطاق العريض بالشركة المصرية للاتصالات، وهشام أمين، خبير شبكات بروتوكول الإنترنت وحلول الشبكات المعرّفة بالبرمجيات بشركة فودافون مصر، وحسام شركس، رئيس قسم التخطيط لبروتوكول الإنترنت بشركة اتصالات مصر. ناقش لي هايفنغ، مسؤول تسويق حلول وتسويق بروتوكول الإنترنت لشركات الاتصالات في هواوي، والدكتور طيب بن مريم، رئيس مجموعة «ويكنج» لتطور تكنولوجيات الشبكات (WAKING GROUP CHAIR NETWORK TECHNOLOGIES EVOLUTION)، التحولات التي يشهدها قطاع الاتصالات مع التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي. وأجمع المتحدثان على أن هذه التقنيات تعيد تشكيل مستقبل شبكات الاتصالات، وتفرض تحديات جديدة على البنية التحتية الرقمية وأمنها السيبراني، خاصة مع تزايد قدرة الأدوات الذكية على اكتشاف الثغرات الأمنية واستغلالها وتنفيذ الهجمات بصورة آلية وسريعة.

من عصر الإنترنت إلى عصر الفيديو

أوضح لي هايفنغ أن قطاع الاتصالات مرّ بمراحل تطور مختلفة. ركزت المرحلة الأولى، خلال عصر الإنترنت، على الاتصال وتوسيع نطاق التغطية للوصول إلى أكبر عدد من المستخدمين، باستخدام التكنولوجيا في مدّ الشبكات وزيادة انتشارها.

ثم انتقل القطاع إلى عصر الفيديو، الذي صار التركيز فيه على المحتوى، ما تطلب زيادة سعات الشبكات وعرض النطاق الترددي، وضمان جودة الخدمة وتحسين أداء الشبكات بالكامل، لمساعدة شركات الاتصالات على إدارة خدماتها بكفاءة وتلبية احتياجات العملاء.

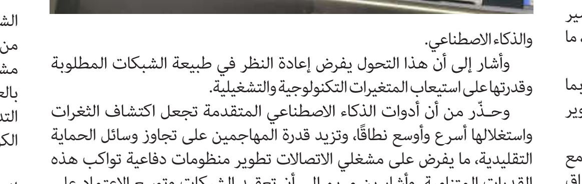
أشار هايفنغ إلى أن الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل طبيعة حركة البيانات داخل شبكات بروتوكول الإنترنت، وأن القطاع يواجه ثلاثة تحديات رئيسية:

1. صعوبة التنبؤ بأنماط حركة البيانات.
2. عدم القدرة على تحديد طبيعة نسبة كبيرة منها بسبب التشفير، إذ تشير الدراسات التي استعرضها إلى أن أكثر من 57% من حركة البيانات أصبحت مشفرة، ما يجعل التعرف عليها وتحليلها أكثر صعوبة حتى مع التقنيات المتقدمة.
3. ضمان تقديم خدمات اتصال مستقرة وسريعة الاستجابة في الوقت الفعلي، بما يلبي متطلبات العملاء المتزايدة ويضمن جودة الأداء. وأضاف أن ذلك يتطلب تطوير قدرات الشبكات وأدوات إدارتها ومراقبتها.

حذّر هايفنغ من أن الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل مشهد الأمن السيبراني، مع ظهور أدوات متقدمة قادرة على اكتشاف الثغرات الأمنية وتنفيذ عمليات الاختراق آليًا، بما يفتح مرحلة جديدة في طبيعة التهديدات التي تواجه شبكات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية.

تحول جديد في القطاع

من جانبه، أوضح الدكتور طيب بن مريم أن المرحلة الحالية تمثل تحولًا جديدًا في قطاع الاتصالات، مع تكامل شبكات الجيل الخامس (5G) والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.



وأشار إلى أن هذا التحول يفرض إعادة النظر في طبيعة الشبكات المطلوبة وقدرتها على استيعاب المتغيرات التكنولوجية والتشغيلية.

وحـذّر من أن أدوات الذكاء الاصطناعي المتقدمة تجعل اكتشاف الثغرات واستغلالها أسرع وأوسع نطاقًا، وتزيد قدرة المهاجمين على تجاوز وسائل الحماية التقليدية، ما يفرض على مشغلي الاتصالات تطوير منظومات دفاعية تواكب هذه القدرات المتنامية. وأشار بن مريم إلى أن تعقيد الشبكات وتوسع الاعتماد على الحوسبة السحابية يضاعفان تأثير الأخطاء التشغيلية، حتى لو كانت محدودة.

وأكد أن ضمان استمرارية الخدمات يتطلب شبكات قادرة على استيعاب الأعطال والتعامل معها والتعافي منها دون التأثير على كفاءة التشغيل.

وأوضح أن تعزيز اعتمادية الشبكات يتطلب بنية تشغيل مزدوجة، وتنويع مصادر توريد المعدات والتكنولوجيا بين موردين من الشرق والغرب، إلى جانب الحماية من انقطاع مسارات الألياف الضوئية المتعددة.

وشدد على أهمية تطوير قدرات الشبكات الأساسية للاستعداد لمتطلبات الحوسبة المستقبلية، واستيعاب الزيادة المتوقعة في أحجام البيانات والضغوط التشغيلية، بالتوازي مع تعزيز حماية الأجهزة وروابط الاتصال وحركة البيانات، بما يضمن مواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة واستمرارية الخدمات.

استمرارية الخدمات في المنشآت والعيادات

وفي سياق متصل، قال هشام أمين، خبير شبكات بروتوكول الإنترنت وحلول الشبكات المعرّفة بالبرمجيات بشركة فودافون مصر، إن تأمين المنشآت والعيادات من أي أعمال تخريبية أو كوارث طبيعية يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع، مشيرًا إلى أهمية ضمان استمرار تقديم الخدمات للمرضى وعدم توقف العمل بالعيادات تحت أي ظروف. وأضاف أن الحفاظ على استمرارية العمل يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة، سواء الناتجة عن أعمال التخريب أو الكوارث الطبيعية، بما يضمن استمرار الرعاية للمرضى.

ومن جانبه، قال هيثم النخال، الخبير الأول في مجال بروتوكول الإنترنت بشركة إنترا، إن تأمين العيادات والمنشآت الصحية من أي أعمال تخريبية أو كوارث طبيعية يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع، مؤكدًا أهمية اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لضمان استمرارية العمل وعدم توقف تقديم الخدمات الطبية للمرضى.

وأضاف أن ضمان استمرارية عمل العيادات يتطلب الاستعداد لمختلف المخاطر والأزمات المحتملة، بما يحفظ سلامة المنشآت ويضمن استمرار الرعاية الصحية للمرضى دون انقطاع.

قال محمد حمدي، الخبير الأول لبروتوكول الإنترنت والنطاق العريض بالشركة المصرية للاتصالات، إن شركات الاتصالات ومقدمي الخدمات يواجهون تحديات تقليدية تتعلق بالتوسع في خدمات الإنترنت، وزيادة أعداد مستخدمي شبكات DSL والألياف الضوئية (FIBER)، إلى جانب التوسع في خدمات قطاع الأعمال والمؤسسات. وأضـاف أن ظهور الذكاء الاصطناعي فرض تحديات جديدة على الشبكات، في مقدمتها الزيادة الكبيرة في حركة مرور البيانات الناتجة عن تطبيقاته، فضلًا عن مخاطر الأمن السيبراني التي ازدادت تعقيدًا مع تطور هذه التقنيات.

وأوضح أن مواجهة هذه التحديات تتطلب بناء شبكات اتصالات مرنة وقادرة على الصمود أمام المخاطر. وأكد أن شركته بدأت الاستفادة من منهجيات التوأم الرقمي (DIGITAL TWIN) المدعومة بالذكاء الاصطناعي لمحاكاة الشبكات وعمليات التشغيل، واختبار السيناريوهات المختلفة قبل تطبيقها على أرض الواقع، بما يساعد على اكتشاف التحديات الخفية وتحسين كفاءة إدارة الشبكات والاستعداد للأزمات.

وأوضح أن هذه التقنيات تمثل تطورًا في أساليب المحاكاة التقليدية التي كانت تعتمد على المعامل والاختبارات، إذ يتيح الذكاء الاصطناعي إجراء عدد أكبر من عمليات المحاكاة بصورة أكثر تطورًا، بما يدعم كفاءة التشغيل ومرونة الشبكات في مواجهة تحديات المرحلة المقبلة.

ندرة الترددات وتوسعات السعات والمرونة

قال حسام شركس، رئيس قسم التخطيط لبروتوكول الإنترنت بشركة اتصالاتمصر، إن التطور المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي يفرض على شبكات الاتصالات تحديات جديدة تختلف عن التحديات التقليدية التي اعتادت الشركات التعامل معها، وتتطلب إعادة النظر في أساليب تخطيط الشبكات وتطوير بنيتها التحتية.

وأوضـح أن أول هذه التحديات يتعلق بشبكات الراديو، في ظل محدودية الترددات المتاحة بوصفها موردًا نادرًا يتطلب إدارة أكثر كفاءة لاستيعاب الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات.

خلال جلسة وزارية ضمن فعاليات افتتاح معرض ومؤتمر CAIRO ICT

رأفت هندى: دفع الابتكار في الذكاء الاصطناعي بجذب استثمارات مراكز البيانات والتوسع في تنمية المهارات الرقمية



كتب : اسلام توفيق

أكد المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن مصر تستعد لدفع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة عبر مسارين؛ أولهما جذب استثمارات أكبر في مراكز البيانات المخصصة للذكاء الاصطناعي، بما يوفر قدرات الحوسبة اللازمة للباحثين والمبتكرين لتطوير منتجاتهم داخل مصر، وثانيهما التوسع في برامج تنمية المهارات الرقمية وإعادة التأهيل؛ مشيرا إلى أهمية تطوير مهارات العاملين في مختلف القطاعات لمواكبة التطورات التي تشهدها وظائفهم، وأن يكون الشباب مطورين لهذه التكنولوجيا، لا مستخدمين لها فحسب.

جاء ذلك خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لفعاليات الدورة الثلاثين لمعرض ومؤتمر CAIRO ICT، المقام تحت رعاية وتشريف الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بحضور نخبة من الوزراء، وقيادات كبرى شركات التكنولوجيا المحلية والعالمية، والمستثمرين، ورواد الأعمال من الدول العربية والأفريقية.

وأشار المهندس رأفت هندي إلى أن مصر بدأت العمل في ملف الذكاء الاصطناعي منذ عام 2019، مؤكدا أنه تم إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2025 - 2030 والتي تمثل الانتقال من إرساء الأسس إلى التطبيق الواسع في ركائزها الستة: الحوكمة، والتكنولوجيا والتطبيقات، والبيانات، والبنية التحتية، والنظام البيئي، وبناء القدرات.

وأوضح أن المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي يتولى تنسيق هذا العمل بين جهات الدولة، مضيفا أن مركز الابتكار التطبيقي طور نموذج «كرنك» اللغوي العربي، بما يتيح للباحثين ورواد الأعمال البناء عليه وتطوير منتجات تفهم اللغة العربية وتخدم المستخدم العربي، مؤكدًا أنه تم إصدار الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول كمرجع يصون الخصوصية ويحدد المسؤوليات.

عقب ذلك، شارك المهندس رأفت هندي في جلسة وزارية رفيعة المستوى عقدت تحت عنوان «الذكاء الاصطناعي قيد التطبيق: من قصص النجاح إلى الأثر الوطني الواسع»، بمشاركة كل من الدكتور أحمد كجوك، وزير المالية، والدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، والدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.

وخلال الجلسة، أشار المهندس رأفت هندي إلى الهاكاثون الذي سيتم إطلاقه بالتعاون مع وزارة المالية وسيتم خلاله طرح مجموعة من التحديات لإتاحة الفرصة أمام الشركات الناشئة والمبتكرين لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مؤكدًا أنه سيتم التنسيق مع عدد من الوزارات لتنفيذ مبادرات مماثلة.

وأكد المهندس رأفت هندي أن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ستقوم بتوفير قدرات كهربائية تصل إلى 1 جيجاوات لعدد من الفرص الاستثمارية في صناعة مراكز البيانات، مضيفا أن المواقع المستهدفة لإنشاء مراكز بيانات بها تحظى بمزايا تنافسية، من بينها قربها من نقاط إنزال الكابلات البحرية الدولية، بما يتيح الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر وبنيتها التحتية الدولية للاتصالات في خفض زمن الاستجابة وتسريع نقل البيانات، وتعزيز فرص تصدير خدمات مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وشدد على أهمية النظر إلى مراكز البيانات من منظور السيادة الرقمية وعدم الاكتفاء بالجانب الاستثماري فقط، مشيرا إلى أن التخلف عن مواكبة التطور العالمي المتسارع في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي سيدفع الدولة للاعتماد على الحلول الخارجية الأمر الذى يتعارض مع مفاهيم السيادة الرقمية، وهو ما تدركه الدولة جيدًا، مضيفا ان وزارة الاتصالات تعمل بتنسيق متكامل مع وزارات الاستثمار والكهرباء والمالية لتعظيم العوائد من هذه الصناعة.

وفيما يتعلق بملف الذكاء الاصطناعي، أشار المهندس رأفت هندي إلى أن مصر تخطو خطوات واسعة في الذكاء الاصطناعي، موضحا تقدم مصر في مؤشرات الجاهزية الدولية؛ حيث تقدمت من المركز (111) عالميًا في بداية الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي عام 2019 لتشغل المركز (52) عالميًا حاليًا، مضيفا أن مصر تشغل المركز الأول على مستوى أفريقيا والثالث عربيًا.

وأوضح المهندس رأفت هندي أن استراتيجية الدولة في مجال الذكاء الاصطناعي تقوم عل

من المحافظ الإلكترونية إلى التمويل والمدفوعات الرقمية

«اتصالات مصر» تستعرض قوة منظومتها المتكاملة للتكنولوجيا المالية في CAIRO ICT 2026

أحمد يحيى: تكامل خدماتنا المالية والرقمية يدعم الشمول المالي ويسرّع التحول نحو اقتصاد أقل اعتماداً على النقد



كتب : باكينام خالد

تستعرض «اتصالات مصر» منظومتها المتكاملة للتكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية خلال مشاركتها في معرض القاهرة الدولي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات CAIRO ICT 2026، مسلطةً الضوء على نمو خدماتها وتوسعها في المحافظ الإلكترونية والتمويل والمدفوعات، تعزيزاً لدورها في إتاحة الخدمات المالية للأفراد والتجار والمشروعات، ودعم التحول نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على النقد.

وتعكس هذه المنظومة تطور دور «اتصالات مصر» من تقديم خدمات الاتصالات التقليدية إلى توفير خدمات مالية ورقمية مترابطة، تجمع بين محفظة ETISALAT MONEY، وحلول التمويل من ERADA FINANCE، وخدمات المدفوعات عبر SUPERPAY، إلى جانب تطبيق MY ETISALAT، لتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء والشركاء داخل السوق المصرية.

وتواصل محفظة ETISALAT MONEY تعزيز مكانتها باعتبارها أسرع المحافظ الإلكترونية نموًا في السوق المصرية خلال عام 2026، من خلال حلول تسهّل المعاملات المالية اليومية. وفي قطاع التمويل، توسعت ERADA FINANCE خلال السنوات الأربع الماضية من التمويل متناهي الصغر إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تقديم حلول التمويل الإسلامي، بما يعكس اتساع نطاق الخدمات المالية التي تضمها منظومة الشركة.

وفي مجال المدفوعات الرقمية، تدير SUPERPAY شبكة تضم أكثر من 55 ألف ماكينة دفع إلكتروني على مستوى الجمهورية، وتدعم المدفوعات عبر متاجر «اتصالات مصر» وبوابات الدفع الإلكتروني، مما يعزز انتشار حلول الدفع وإتاحتها للتجار والعملاء.

وعلى صعيد الخدمات الرقمية، يحتفل تطبيق MY ETISALAT بمرور عشر سنوات على إطلاقه، فيما أصبح أكثر من نصف قاعدة عملاء الشركة يستخدمون خدماتها الرقمية لإدارة حساباتهم وإجراء معاملاتهم المختلفة، بما يشمل دفع الفواتير وشحن الرصيد والوصول إلى خدمات متنوعة عبر التطبيق.

وقال المهندس أحمد يحيى، الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية في «اتصالات مصر»: «تعكس مشاركتنا في معرض ومؤتمر CAIRO ICT 2026 رؤيتنا لمستقبل الخدمات المالية والرقمية في مصر، حيث نعمل على تطوير منظومة مترابطة تجمع بين التكنولوجيا المالية والمدفوعات والحلول الرقمية، بما يجعل الخدمات أكثر سهولة وإتاحة للعملاء. ونواصل من خلال هذه المنظومة دعم جهود الدولة لتعزيز الشمول المالي وتسريع التحول الرقمي، والمساهمة في بناء اقتصاد أقل اعتمادًا على النقد».

وأضاف: «إن النمو الذي حققته خدماتنا، سواء من خلال المكانة التي وصلت إليها محفظة ETISALAT MONEY، أو توسع شبكة SUPERPAY، إضافة إلى اعتماد أكثر من نصف عملائنا على الخدمات الرقمية عبر تطبيق MY ETISALAT، يعكس التقدم الذي أحرزناه في تطوير نموذج متكامل يتجاوز خدمات الاتصالات التقليدية. وسنواصل الاستثمار في تطوير هذه الحلول وتعزيز شراكاتنا مع المؤسسات والعلامات التجارية، لتقديم خدمات ومزايا تضيف قيمة حقيقية للعملاء وشركائنا».

كما تواصل «اتصالات مصر» تطوير منظومة برنامج الولاء ودمجه داخل تطبيق MY ETISALAT، ما يتيح للعملاء استبدال نقاطهم والاستفادة من عروض ومزايا حصرية عبر شبكة واسعة من الشركاء والعلامات التجارية. وتمتد هذه المنظومة لتشمل الشركاء من البنوك والشركات، من خلال إتاحة حلول ولاء ومكافآت تستفيد من شبكة الشراكات التجارية للشركة، تعزيزاً لتكامل خدماتها الرقمية والمالية.

وتستند هذه المنظومة إلى حضور راسخ لـ«اتصالات مصر» في السوق المصرية، رسّخته عبر شبكة واسعة وقاعدة عملاء كبيرة وخبرات متراكمة في تقديم خدمات الاتصال والتكنولوجيا للأفراد وقطاع الأعمال، إلى جانب تطوير مستمر لبنيتها التحتية شمل مشاركتها في إطلاق خدمات الجيل الخامس في مصر، بما يدعم قدرتها على مواكبة الطلب المتزايد على الاتصال وخدمات البيانات وإتاحة تطبيقات رقمية أكثر تطورًا.

وتشكّل هذه القدرات مجتمعةً أساسًا قويًا يدعم توسع «اتصالات مصر» في التكنولوجيا المالية، والربط بين خدمات الاتصال واحتياجات العملاء المالية اليومية. ويجسّد تكامل المحافظ الإلكترونية والتمويل والمدفوعات داخل منظومتها توجهًا نحو بناء تجربة مترابطة تدعم وصول الأفراد والتجار والمشروعات إلى الخدمات المالية والرقمية، وتعزز مساهمة الشركة في الشمول المالي والتحول الرقمي للاقتصاد المصري

مدير منطقة الشرق الأوسط و افريقيا لشركه انتل لـ« عالم رقمي » :

إنتل ومصر: شراكة استراتيجية لتعزيز مهارات الذكاء الاصطناعي وتوطين التكنولوجيا

أجرى الحوار : فاتن الخولى

في إطار دعم التحول الرقمي وتعزيز مكانة مصر في مجال الذكاء الاصطناعي، تتعاون شركة إنتل مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء القدرات الرقمية، ونقل الخبرات الفنية، واستكشاف فرص توطين وتجميع الحلول التكنولوجية محليًا.

عالم رقمي حاورت المهندس طه خليفة، المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بشركة إنتل، عن أبرز محاور الشراكة خلال السنوات الثلاث المقبلة، بما يشمل تدريب مليون مواطن مصري، وتأهيل 1,500 مدرب، وتعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي، ودعم الابتكار وتطوير الصناعة التكنولوجية المحلية.

ما أهمية التعاون بين وزارة الاتصالات المصرية وشركة إنتل في مجال الذكاء الاصطناعي، وما الذي تستهدفون تحقيقه من خلال هذه الشراكة؟

يمثل التعاون مع وزارة الاتصالات المصرية خطوة مهمة لدعم جهود مصر في بناء منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي، من خلال الجمع بين تنمية المهارات وبناء القدرات ونقل الخبرات الفنية والتكنولوجية، إلى جانب بحث فرص توطين وتجميع عدد من الحلول التكنولوجية محليًا.

ونستهدف من خلال هذا التعاون الانتقال من مجرد التوعية بتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز القدرة على استخدامها بصورة عملية، والاستفادة من الكفاءات والإمكانات المتاحة في مصر، بما يدعم التحول الرقمي ويعزز القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المحلية.

ما أبرز الأهداف التي تسعى مذكرة التفاهم إلى تحقيقها خلال السنوات الثلاث المقبلة؟

تركز مذكرة التفاهم على عدة مسارات متكاملة خلال السنوات الثلاث، تشمل رفع الوعي وبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، وتدريب المواطنين، وإعداد المدربين، وتنمية المهارات للفئات المختلفة، ونقل المعرفة والخبرات الفنية، إلى جانب التوعية بالاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا من خلال برنامج «الثقة الرقمية للجميع» DIGITAL TRUST FOR ALL.

كما تشمل التعاون في ورش العمل والتدريبات المتخصصة على تقنيات إنتل في البنية التحتية والحوسبة الخاصة بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب بحث فرص توطين وتجميع بعض الحلول التكنولوجية محليًا، ودعم الابتكار من خلال الهاكاثون السنوي للذكاء الاصطناعي.

كيف ستضمنون وصول برامج التدريب إلى المواطنين في مختلف المحافظات، وليس في المدن الكبرى فقط؟

أحد العناصر الرئيسية في تصميم المبادرة هو الاعتماد على المنصات الرقمية لإتاحة المحتوى التدريبي، وهو ما يوفر إمكانية الوصول إلى أعداد كبيرة من المستفيدين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

ويأتي إعداد المدربين مكملًا لهذا التوجه، إذ يهدف إلى بناء قاعدة محلية قادرة على نقل المعرفة داخل مؤسسات التعليم والتدريب في مختلف المحافظات، بما يدعم انتشار البرامج واستدامتها.

ما طبيعة المحتوى التدريبي الذي سيتم تقديمه عبر المنصات الرقمية؟

سيبدأ التنفيذ ببرنامج «الذكاء الاصطناعي للمواطنين» AI FOR CITIZENS، الذي يركز على تبسيط مفاهيم الذكاء الاصطناعي وتعزيز فهم تطبيقاته العملية.

كما تتضمن المبادرة برامج لتنمية المهارات الأساسية في الذكاء الاصطناعي والتفكير الابتكاري للنشء والشباب، وبرامج لرفع جاهزية طلاب التعليم الفني والجامعي لسوق العمل، إلى جانب برامج إعادة التأهيل ورفع المهارات للعاملين والباحثين عن عمل.

ماذا يتضمن برنامج «الذكاء الاصطناعي للمواطنين» AI FOR CITIZENS، وما المهارات التي سيكتسبها المشاركون؟

يقوم البرنامج على تبسيط مفاهيم الذكاء الاصطناعي وإتاحتها لجمهور واسع من المواطنين، مع التركيز على التطبيقات العملية لهذه التقنيات في مجالات الحياة والعمل.

ويهدف إلى مساعدة المشاركين على اكتساب المعرفة والثقة اللازمة للتعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي، وفهم كيفية توظيفها بصورة مفيدة ومسؤولة.

كيف سيسهم برنامج «الثقة الرقمية للجميع» في تعزيز الاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي؟

يمثل برنامج «الثقة الرقمية للجميع» DIGITAL TRUST FOR ALL المسار المرتبط بالاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا. وهو مسار مهم، لأن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي يجب أن يصاحبه وعي بكيفية استخدامه بصورة مسؤولة، وليس معرفة أدواته وتطبيقاته فقط.

ولذلك تجمع المبادرة بين تنمية المهارات التقنية والتوعية بالاستخدام المسؤول، بما يساعد على بناء الثقة لدى المواطنين أثناء تعاملهم مع تقنيات الذكاء الاصطناعي.



ما أهمية إعداد 1,500 مدرب خلال ثلاث سنوات، وكيف سيضمن ذلك استدامة المبادرة على المدى الطويل؟

إعداد المدربين عنصر أساسي لضمان استدامة المبادرة وتوسيع نطاقها. فبدلًا من الاعتماد على التدريب المباشر لعدد محدود من المستفيدين، يتم بناء قاعدة من المدربين القادرين على نقل المعرفة إلى أعداد أكبر.

ويستهدف البرنامج تأهيل 1,500 مدرب خلال ثلاث سنوات، بما يدعم نقل المعرفة وبناء قدرات مؤسسات التعليم والتدريب المحلية.

كيف سيتم قياس نجاح البرامج التدريبية؟ وما المؤشرات التي ستعتمدون عليها لتقييم أثرها؟

ستكون خطة التنفيذ المرحلية هي الإطار الذي يحدد تفاصيل تنفيذ البرامج المتفق عليها ومؤشرات قياسها. أما المؤشرات الأساسية المعلنة حاليًا فتشمل الوصول إلى المستهدف البالغ مليون مواطن خلال ثلاث سنوات، إلى جانب تأهيل 1,500 مدرب.

ولا ينبغي أن يقتصر قياس النجاح على أعداد المستفيدين؛ فالأثر الحقيقي يتمثل أيضًا في مدى اكتساب المشاركين للمعرفة والمهارات، وقدرتهم على توظيف الذكاء الاصطناعي عمليًا وبصورة آمنة ومسؤولة.

هل هناك مستهدفات محددة لنسبة الشباب أو طلاب الجامعات والتعليم الفني ضمن إجمالي المستفيدين؟

الشباب وطلاب التعليم الفني والجامعي من الفئات المستهدفة بشكل واضح، إلى جانب العاملين والباحثين عن عمل والقيادات الحكومية وغيرها.

ولم يتم الإعلان بعد عن نسب محددة لكل فئة من إجمالي المستفيدين المستهدفين البالغ مليون مواطن.

ما دور برامج إعادة التأهيل ورفع المهارات في مساعدة العاملين والباحثين عن عمل على مواكبة التطورات في الذكاء الاصطناعي؟

تمثل إعادة التأهيل ورفع المهارات مسارًا مهمًا في المبادرة، لأن التحول المرتبط بالذكاء الاصطناعي لا يقتصر على إعداد الأجيال الجديدة، وإنما يشمل أيضًا العاملين الحاليين والباحثين عن فرص عمل.

ومن خلال هذه البرامج، يمكن مساعدة المستفيدين على تطوير مهاراتهم ومواكبة التغيرات في طبيعة الوظائف، وفهم كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة لتحسين الإنتاجية والأداء.

بجانب التدريب، تتضمن الشراكة بحث فرص توطين وتجميع بعض الحلول التكنولوجية محليًا. ما طبيعة هذه الحلول؟

تشمل المجالات التي تم بحثها حلول الذكاء الاصطناعي الطرفي EDGE AI وأجهزة الحاسب الشخصي، إلى جانب مجالات تكنولوجية أخرى تمت مناقشتها في اللقاء الذي عُقد بين وزارة الإنتاج الحربي وإنتل في يوليو الماضي، ومنها تطبيقات وحلول الذكاء الاصطناعي، والبرمجيات الصناعية، ومراكز البيانات والخوادم، وتقنيات الشبكات والاتصالات الرقمية ETHERNET، والكاميرات الذكية ووحدات AI BOX.

ما فرص التجميع المحلي لحلول EDGE AI وأجهزة الحاسب الشخصي في مصر؟

تضع مذكرة التفاهم بحث فرص التجميع المحلي لهذه الحلول ضمن مجالات التعاون. والهدف هو توسيع قاعدة المنتجات التكنولوجية التي يمكن تجميعها محليًا، والاستفادة من القدرات الصناعية والكفاءات المتاحة في مصر.

كيف يمكن أن يسهم التعاون مع إنتل في زيادة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المحلية؟

من خلال الجمع بين نقل المعرفة والخبرات الفنية، وتنمية المهارات، والاستفادة من الإمكانات الصناعية الوطنية، إلى جانب بحث فرص توطين وتجميع حلول تكنولوجية محليًا.

ويمكن أن يساعد هذا النهج على بناء قدرات محلية في مجالات متقدمة، ورفع كفاءة الكوادر، وتوسيع قاعدة المنتجات التكنولوجية التي يمكن تجميعها داخل مصر، بما يعزز القيمة المضافة المحلية.

هل هناك مستهدفات أو جداول زمنية محددة لبدء عمليات التجميع المحلي لبعض الحلول التكنولوجية؟

تتضمن المذكرة بحث فرص التجميع المحلي، ولم يتم الإعلان بعد عن جدول زمني لبدء هذه العمليات أو عن مستهدفات كمية محددة للإنتاج.

والأولوية في المرحلة الحالية هي دراسة الفرص المتاحة وتحديد الحلول المناسبة والإمكانات المطلوبة لتنفيذها، بالتوازي مع بناء القدرات ونقل المعرفة.

ما المجالات التكنولوجية الأخرى التي يمكن أن تشهد تعاونًا بين مصر وإنتل، مثل مراكز البيانات والخوادم والشبكات والكاميرات الذكية؟

كانت هذه المجالات بالفعل ضمن الموضوعات التي جرى بحثها بين وزارة الإنتاج الحربي وممثلي إنتل في يوليو الماضي، وتشمل مراكز البيانات والخوادم، والبرمجيات الصناعية، وتقنيات الشبكات والاتصالات الرقمية ETHERNET، وتقنيات EDGE AI، والكاميرات الذكية ووحدات AI BOX.

وقد جرى بحث هذه المجالات في إطار أوسع لنقل المعرفة وتعميق التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيا.

كيف سيتم نقل الخبرات والمعرفة الفنية من إنتل إلى الكوادر المصرية والمؤسسات المحلية؟

سيتم ذلك من خلال مجموعة من المسارات تشمل التدريب وبناء القدرات، وتوفير محتوى تدريبي متخصص في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبرنامج إعداد المدربين، إلى جانب تبادل الخبرات والدعم الفني والاستشاري المرتبط بالبرامج التدريبية.

كما تتضمن مذكرة التفاهم ورش عمل وتدريبات تقنية على أحدث تقنيات إنتل في البنية التحتية والحوسبة الخاصة بالذكاء الاصطناعي.

هل تستهدف الشراكة تطوير حلول ذكاء اصطناعي موجهة لتحديات واحتياجات السوق المصري بشكل خاص؟

أحد محاور التعاون هو دعم التطبيق العملي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتمكين مختلف الفئات من توظيفها بما يتناسب مع احتياجاتها والتحديات الواقعية التي تواجهها.

كما أن بحث التعاون في مجالات مثل البرمجيات الصناعية، ومراكز البيانات والخوادم، والشبكات، و EDGE AI، والكاميرات الذكية يعكس اهتمامًا بتطبيق التكنولوجيا في مجالات عملية ومتنوعة.

في افتتاح «بافكس» المصاحب لمعرض «CAIRO ICT 2026»:

نائب محافظ المركزي المصري يعلن ارتفاع الشمول المالي إلى 79 % بإجمالي 56.4 مليون مواطن

رامي أبو النجا: معاملات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول بلغت 13 تريليون جنيه في النصف الأول من العام

إبراهيم سرحان: «إي فاينانس» تستثمر نحو 80 مليون دولار العام المقبل في الأمن السيبراني للخدمات المالية

أسامة كمال: «بافكس» من أهم معارض المنطقة التي تدمج القطاعين المالي والتكنولوجي

انطلقت فعاليات معرض ومؤتمر «بافكس» في دورته الثالثة عشرة على التوالي، وهو المعرض المصاحب لفعاليات الدورة الثلاثين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «CAIRO ICT 2026».

وبحث المتحدثون في الافتتاح مستقبل التحول الرقمي المالي والشمول المالي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي، بمشاركة قيادات البنك المركزي المصري والبنوك وشركات التكنولوجيا المالية.

قال أسامة كمال، رئيس شركة «تريد فيرز إنترناشيونال» المنظِّمة لمعرض ومؤتمر «بافكس»، إن المعرض ينعقد بنجاح للعام الثالث عشر على التوالي، وإن الحديث عن التحول الرقمي المالي بدأ فيه منذ البداية مع رئيس شركة اينفاينانس إبراهيم سرحان، وتبنّاه البنك المركزي المصري. وأضاف أن مصطلح الشمول المالي كان ثقيلًا وغريبًا قبل 13 عامًا، في حين أسهمت إجراءات ومنتجات ظهرت لاحقًا في سد فجوة الشمول المالي بصورة إيجابية، بوصول المواطن إلى منتج مالي سهل الاستخدام بلا تكلفة أو بأقل تكلفة، ومن أمثلتها تطبيق «إنستا باي» وشبكة «ميزة».

وأشار إلى أن قيادات التكنولوجيا كانت تتحدث قبل أربع سنوات عن الإنترنت بوصفه خدمة أساسية كالمياه والكهرباء، وهو ما تحقق فعلًا بعدما صار المشغِّل الرئيسي للخدمات المالية الرقمية. وقال إن مصر شهدت نقلة نوعية في التحول الرقمي المالي بفضل جهود المؤسسات الحكومية والبنوك، وقطعت خطوات كثيرة إلى الأمام، لكن ما يتبقى كثير.

وأعرب كمال عن شكره للبنك المركزي المصري على رعايته، ولكافة البنوك وقيادات البنك المركزي وللسيد إبراهيم سرحان والسادة الرعاة .

وأكد أن «بافكس» أصبح من أهم معارض المنطقة التي تدمج بين القطاع المالي والمصرفي وقطاع التكنولوجيا، وتضاف إلى ذلك تطورات الذكاء الاصطناعي داخل القطاع المالي الرقمي، في دورة «بافكس» الحالية، المصاحبة لدورة «CAIRO ICT 2026» الثلاثين.

«إي فاينانس»: ظهير التحول الرقمي وعموده الفقري

قال إبراهيم سرحان، رئيس مجلس إدارة مجموعة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، إن اليوم الأول من المعرض شهد اهتمامًا كبيرًا من رئيس الوزراء، بمشاركة ستة وزراء، بما يؤكد اهتمام الحكومة المصرية الكبير بالتكنولوجيا، وبطريقة مختلفة هذا العام، إذ يدور الحديث عن البيانات والتحليلات والذكاء الاصطناعي.

ويعكس ذلك التطور الكبير في المفاهيم التي تعمل عليها المجموعة والبنك المركزي والبنوك والقطاعات المالية غير المصرفية.

وأضاف أن المجموعة تفخر بكونها ظهير التحول الرقمي في مصر وعموده الفقري، وتتعاون مع البنك المركزي وكافة البنوك العاملة في مصر.

وأوضح أن بيئة العمل المالي والمصرفي أسهمت في زيادة عمليات التحول الرقمي في كافة القطاعات، بدعم من استثمارات ضخمة في القطاع وبنية تحتية حديثة تتمثل في مراكز البيانات، لأن الذكاء الاصطناعي يحتاج إلى مراكز بيانات متطورة.

أشار إلى أن الحكومة المصرية أعلنت طرح مواقع جديدة لإقامة مراكز بيانات حديثة ضخمة تستوعب الذكاء الاصطناعي.

وشدد على أهمية الأمن السيبراني للخدمات المالية بما يواكب التطورات الكبيرة التي يشهدها القطاع على المستوى الرقمي، لافتًا إلى أن الشركة تستثمر نحو 80 مليون دولار العام المقبل. ووصف الرقم بأنه ضئيل جدًا مقارنة بما ستنفقه الحكومة والقطاعات المالية، بما يؤكد اتجاه القطاع إلى مزيد من التطوير.

وتقدم سرحان بالشكر للبنك المركزي المصري وكافة البنوك والبنك التجاري الدولي مصر، كما شكر الأستاذ أسامة كمال رئيس الشركة المنظِّمة لمعرض «بافكس» للعام الثالث عشر على التوالي.



الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر وبنك «يومو» الرقمي

أعرب عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي، عن سعادته بالمشاركة في افتتاح فعاليات «بافكس» في دورته الثالثة عشرة، مؤكدًا حرصه على المشاركة لأنه من أهم المعارض والمؤتمرات التي ترسم ملامح مستقبل التحول الرقمي المالي.

كما توجه بالشكر إلى البنك المركزي المصري على جهوده في تعزيز الابتكار والشمول المالي مع الحفاظ على الاستقرار المالي، وإلى الإعلامي أسامة كمال على تنظيم هذا الحدث المتميز وإتاحة منصة تجمع مختلف أطراف القطاعين المصرفي والتكنولوجي.

وقال إن شعار هذه الدورة يعكس استخدامات الذكاء الاصطناعي في تعزيز إدارة المخاطر، مع الالتزام بأطر الحوكمة والاستخدام المسؤول.

أضاف أن البنك يواصل الاعتماد على خبرة مصرفية تصل إلى 51 عامًا لمواكبة متطلبات السوق واحتياجات العملاء في التحول الرقمي، وأن تأسيس بنك «يومو» الرقمي خطوة مهمة في هذه الاستراتيجية، تستهدف تقديم تجربة مصرفية متكاملة وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية.

وأشار إلى أن قيادات البنك وخبراءه يشاركون في جلسات الشمول المالي ومستقبل المدفوعات، مرحّبًا بالزوار في أجنحة البنك بالقاعة الأولى والقاعة الرابعة بفعاليات «كونكتا»، ومتمنيًا النجاح لفعاليات «بافكس» وأن تسهم هذه الدورة في دعم القطاعين المالي والمصرفي.

الثقة والتمكين المالي والتحقق من وكلاء الذكاء الاصطناعي

قال الدكتور رضا هلال، العضو المنتدب لقطاع المعالجة بشركة «نتورك إنترناشيونال» (NETWORK INTERNATIONAL)، إن الشركة تتواجد في أكثر من 55 بلدًا وتتعامل مع أكثر من 280 بنكًا ومؤسسة مالية، وإن كل بلد فريد في حالته، وتسعى الشركة إلى تطبيق ما يلائم كل سوق. وأضاف أن الحديث كان العام الماضي عن الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وأوضح أن الذكاء الاصطناعي متميز لكن نتائجه تتوقف على البيانات المُدخَلة، وأن الحديث اليوم لم يعد عن «اعرف عميلك»، بل عن «اعرف وكيل الذكاء الاصطناعي الخاص بك»، مع ضرورة توافر الثقة في النظام الجديد.



وأكد أن الشركة تقدم خدماتها لأكثر من 170 بنكًا حول العالم، وتستثمر في العنصر البشري لا في البنية التحتية وحدها، كاشفًا عن حصولها على موافقة للتوسع في دول رابطة الدول المستقلة (CIS).

وقال إنه يتخذ من مصر نموذجًا وحالة تجريبية عند الحديث عن التطورات المالية الرقمية التي ستُدخَل في دول جديدة.

أعرب عن تشرفه بالمشاركة في «بافكس» بوصفها جزءًا كبيرًا من رحلة الشركة في السوق المصرية، وشكر شركاءه من البنوك والشركات والمؤسسات المالية.

وقال جاكوس ماركو، مؤسس ورئيس شركة «أكسيس باي»، إن مصر تمتلك اليوم كل المقومات التي تجعلها من أهم الأسواق في العالم، مع جيل شاب يعتمد على التكنولوجيا والهواتف الذكية يوميًا.

وأوضح أن عدد المحافظ ارتفع من 10 ملايين إلى أكثر من 60 مليون محفظة، بتعاملات تجاوزت 4 تريليونات جنيه العام الماضي، ومن هنا جاء إنشاء الشركة.

وأضاف أن هدفها تسهيل حياة المواطنين، ومنه إرسال الأموال من خلال محفظة «أكسيس باي» في ثوانٍ معدودة، بشكل فوري ومجاني.

وتوجه بالشكر لقيادات البنك المركزي على جهودهم المستمرة في تطوير البنية التحتية وتهيئة بيئة مشجعة على الابتكار، وهي جهود أسهمت في تحسين الشمول المالي الذي ارتفعت نسبته إلى 79%.

وأكد ضرورة الانتقال من الشمول المالي إلى التمكين المالي الحقيقي، بحيث تصبح الخدمات المالية جزءًا طبيعيًا من حياة المواطن، ويحيا حياة أفضل بقدرات مالية أكبر.

وقال إن مصر تمتلك كل المقومات لإنشاء شركات مالية رائدة في جميع دول المنطقة والعالم.

وقال ستيفانو كاميليري، الرئيس التنفيذي للتسويق ورئيس تطوير الأعمال في مجموعة «IDENTIS»، إن الشركة تقدم خدماتها في مجال الأمن وكل ما يخص الخدمات الرقمية.

وتساءل عن الوكلاء وكيفية التعامل مع التهديدات القائمة، معتبرًا العائد على الاستثمار من الأسئلة المهمة، وأنه لا بد من التحقق جيدًا من وكلاء الذكاء الاصطناعي.

أضاف أن الشركة تعمل على رصد التهديدات ومواجهتها، وتتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية والخاصة.

المرأة والمشروعات الصغيرة

من جانبه، قال رامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي المصري، إن المؤتمر يُعقد في وقت يشهد فيه العالم تحولات متسارعة في التحول الرقمي والتكنولوجي، بما يفتح آفاقًا جديدة للتكنولوجيا المالية.

وأوضح أن القطاع شهد تطورًا ملموسًا بفضل المبادرات، وفي مقدمتها:

- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول بنحو 24 مليون مستخدم، بإجمالي معاملات 13 تريليون جنيه خلال النصف الأول من العام الحالي.
- شبكة «إنستا باي» بأكثر من 24 مليون عميل مسجل، ومعاملات تجاوزت 2.4 مليار معاملة بقيمة 7 تريليونات جنيه.
- 67 مليون محفظة بمعاملات 4 تريليونات جنيه حتى سبتمبر الماضي.
- منصة بطاقة الدفع باستخدام الهواتف الذكية، بدءًا من إطلاق «أبل باي»، مع توسع مرتقب لإتاحتها على «أندرويد».

واستكمالًا لذلك، أصدر البنك المركزي القواعد المنظِّمة لخدمات الهوية الرقمية لفتح الحسابات إلكترونيًا دون الحاجة إلى زيارة فروع البنوك، للإسهام في تحسين تجربة العملاء.

وأضاف أن الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أهم تطورات القطاع المصرفي، بما يتسق مع الاستراتيجية الوطنية ويراعي الأمن السيبراني وإدارة المخاطر، ومن ذلك مشروع الاستعلام الائتماني بالتعاون مع شركة «آي سكور» لتقييم الجدارة الائتمانية وإتاحة فرص تمويلية للفئات التي كانت تواجه صعوبات.

وأشار إلى أن البنك المركزي يواصل تطوير قدراته في التكنولوجيا الإشرافية لرصد المخاطر بصورة استباقية.

وكشف أن نسبة الشمول المالي ارتفعت إلى 79% بإجمالي 56.4 مليون مواطن مصري، وبلغت 58% بين الشباب.

أوضح أن البنك يواصل إعداد استراتيجية الشمول المالي الجديدة، مع التركيز على المرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أن المركزي أطلق استراتيجية تضمنت إطلاق المختبر التنظيمي، واستفادت منه أكثر من 24 مؤسسة، ودعم تمويل صندوق «إنكلود» لدعم الشركات الناشئة، ما رفع عدد الشركات من 23 إلى أكثر من 200 شركة.

وقال إن المركزي أطلق مبادرة «فينيولوجي» التي استفاد منها 34 ألف طالب بنحو 1060 مشروعًا رقميًا، بالتعاون مع المعهد المصرفي لتدريب الكوادر عبر برامج متخصصة في التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، ودبلومة «AI FOR BANKING» وغيرها.

وأضاف أن ما تحقق يمثل أساسًا قويًا لمرحلة جديدة تُقاس بالقدرة على توظيف التكنولوجيا لتحسين حياة المواطنين ودعم النمو الاقتصادي.

وأكد أن تحقيق هذه الرؤية يتطلب تضافر جهود مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، لترسيخ مكانة مصر مركزًا إقليميًا للتكنولوجيا والابتكار.

يُعد معرض ومؤتمر المدفوعات الرقمية والشمول المالي PAFIX إحدى الفعاليات المتخصصة المصاحبة لـCAIRO ICT، ويقام تحت رعاية البنك المركزي المصري. ويركز على استعراض تطورات صناعة المدفوعات الرقمية والخدمات المالية والتكنولوجيا المصرفية، ومناقشة الحلول التي تسهم في تطوير منظومة المدفوعات وتعزيز الشمول المالي، إلى جانب إتاحة الفرصة أمام البنوك والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا ومزودي خدمات الدفع لعرض ابتكاراتهم وبحث فرص التعاون وتطوير الخدمات.

في معرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا CAIRO ICT

كانون الشرق الأوسط تستعرض حلول الطباعة الذكية وربط تدفقات العمل

كتب : اسلام توفيق

تشارك كانون الشرق الأوسط للمرة الأولى في معرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا CAIRO ICT، الذي يُقام خلال الفترة من 7 إلى 10 نوفمبر في مركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة الجديدة. وتحت شعار «نحو مستقبل الطباعة بالذكاء الاصطناعي»، تستعرض الشركة كيف يمكن للإدارة الذكية للطباعة، وربط مسارات العمل الخاصة بالمستندات، وتقنيات الطباعة الاحترافية أن تساعد الشركات والجهات الحكومية في التعامل مع تحديات التشغيل اليومية. وتركز المشاركة على الاستخدامات العملية للتكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والأتمتة في المجالات التي تحقق فيها قيمة فعلية للأعمال.

وتأتي هذه المشاركة امتداداً لعلاقات كانون الراسخة مع عملائها وشركائها في السوق المصرية، حيث تقدم الشركة مجموعة متكاملة من التقنيات والخبرات التي تغطي دورة التعامل مع المعلومات والطباعة. ويركز جناح كانون على احتياجات المؤسسات الفعلية، بدءاً من إدارة المستندات بصورة آمنة وتقليل الإجراءات اليدوية، وصولاً إلى زيادة مرونة الإنتاج، وتحسين جودة المطبوعات، ورفع كفاءة استخدام الموارد.

وقال شادي بخور، مدير وحدة أعمال الشركات (B2B) في كانون الشرق الأوسط: «تمثل مصر سوقاً مهمة لكانون، في وقت تتطلع فيه الشركات والمؤسسات بصورة متزايدة إلى حلول تكنولوجية تحقق نتائج ملموسة على مستوى التشغيل. وتتيح لنا مشاركتنا في CAIRO ICT فرصة للاستماع إلى احتياجات العملاء، وتعزيز التعاون مع شركائنا، وإظهار كيف يمكن الجمع بين الطباعة وإدارة المعلومات والأتمتة لمعالجة تحديات واقعية. فلم يعد الحديث يقتصر على الأجهزة، بل أصبح يدور حول مساعدة المؤسسات على العمل بكفاءة أكبر، وحماية معلوماتها، والاستعداد لمتطلبات الأعمال المتغيرة».



ويتيح جناح كانون للزوار التعرف على خدمات إدارة الطباعة والمستندات التي تمنح المؤسسات رؤية أوضح لعمليات الطباعة، وتدعم الوصول الآمن إلى المعلومات، وتساعدها على إدارة بيئات العمل بكفاءة. كما توضح عروض التحول الرقمي كيفية تحويل المعلومات الموجودة في المستندات الورقية وملفات PDF والأنظمة المنفصلة إلى بيانات يمكن الاستفادة منها ضمن مسارات عمل مترابطة، فيما تستعرض تطبيقات الطباعة الاحترافية فرصاً أوسع لإنتاج مطبوعات عالية الجودة بمرونة أكبر.

وتشمل التجربة أيضاً مساحة مخصصة للطباعة داخل المؤسسات، تعرض تطبيقات الطباعة بالأبيض والأسود والألوان والأحجام الكبيرة، إلى جانب نماذج من الطباعة الإنتاجية والصناعية، وركن مخصص لأحبار كانون الأصلية ومساحيق الحبر ووسائط الطباعة. وتحضر الاستدامة في مختلف جوانب الجناح، من خلال التركيز على سياسات الطباعة المسؤولة، وكفاءة استهلاك الموارد، ونهج كانون الأشمل في إدارة دورة حياة المنتجات. ويمكن للزوار كذلك التعرف على مبادرة «عالم غير مرئي» (WORLD UNSEEN)، التي تستكشف دور تقنيات التصوير والطباعة في إتاحة المحتوى البصري لشرائح أوسع من الجمهور.

ومن خلال العروض المباشرة واللقاءات مع المتخصصين والحوارات التي يستضيفها ركن CANON STUDIO LOUNGE، تسعى كانون إلى التواصل مع الشركات والجهات الحكومية ومؤسسات الطباعة الاحترافية وشركائها في مصر، لمناقشة دور التكنولوجيا في تعزيز الإنتاجية ودعم الابتكار وتبني أساليب عمل أكثر استدامة. وتنسجم هذه الموضوعات مع التوجهات الأوسع للدولة المصرية في مجالي التحول الرقمي والتنمية المستدامة ضمن رؤية مصر

نائب محافظ البنك المركزي:

إنستاباي يسجل 2.4 مليار معاملة بقيمة 7 تريليونات جنيه حتى سبتمبر 2026

كتب: حمد عصام

سجلت شبكة المدفوعات اللحظية وتطبيق «إنستاباي» أكثر من 2.4 مليار معاملة مالية بقيمة إجمالية بلغت نحو 7 تريليونات جنيه حتى سبتمبر 2026، فيما تجاوز عدد العملاء المسجلين على المنظومة 24 مليون عميل، بما يعكس التوسع في استخدام خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني بالسوق المصرية.

وقال رامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي المصري، إن هذه المؤشرات تعكس التطور الذي شهده القطاع المصرفي في مجال الخدمات المالية الرقمية خلال السنوات الأخيرة، مدعومًا بالمبادرات التي أطلقها البنك المركزي بالتعاون مع البنوك والجهات المعنية.

جاء ذلك خلال كلمته في افتتاح مؤتمر ومعرض التكنولوجيا المالية «PAFIX 26»، المقام بالتزامن مع الاحتفال بمرور 30 عامًا على انطلاق معرض ومؤتمر «CAIRO ICT»، بمشاركة قيادات القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا المالية.



13 تريليون جنيه قيمة معاملات الإنترنت والموبايل خلال 6 أشهر

واستعرض نائب محافظ البنك المركزي مؤشرات التحول الرقمي بالقطاع المصرفي خلال النصف الأول من عام 2026، موضحًا أن عدد مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول بلغ نحو 24.21 مليون مستخدم، فيما وصلت قيمة معاملاتهم إلى نحو 13 تريليون جنيه خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

وأضاف أن عدد محافظ الهاتف المحمول «ميزة ديجيتال» ارتفع إلى نحو 67 مليون محفظة، وسجلت المعاملات المنفذة من خلالها أكثر من 4 تريليونات جنيه حتى سبتمبر 2026، في مؤشر على اتساع قاعدة مستخدمي وسائل الدفع الإلكتروني. وأشار أبو النجا إلى التوسع في خدمات الدفع اللاتلامسي باستخدام الهواتف الذكية، من خلال المنصة الوطنية لترميز بطاقات الدفع، والتي شهدت إطلاق خدمة «APPLE PAY» في ديسمبر 2024، مع استمرار العمل على توسيع نطاق الخدمة لتشمل أجهزة أندرويد.

ضمن «جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا للذكاء الاصطناعي»

أكاديمية دبي للإعلام تحصد جائزة «الذكاء الاصطناعي في الإعلام العربي»

كتب : رشا حجاج

حصدت أكاديمية دبي للإعلام الإماراتية، التابعة لمؤسسة دبي للإعلام، جائزة «الذكاء الاصطناعي في الإعلام العربي» ضمن «جوائز أفريقيا والشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي»، في القاهرة وقادت مساراً متخصصاً حول مستقبل الإعلام والذكاء الاصطناعي، وذلك خلال مشاركتها في الدورة الثلاثين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «CAIRO ICT 2026»، أحد أبرز الفعاليات المتخصصة في التكنولوجيا والاتصالات والتحول الرقمي بالمنطقة، الذي أقيم في مركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة الجديدة، خلال الفترة من 7 إلى 10 نوفمبر، تحت شعار «AI IN ACTION – تحويل الذكاء إلى أثر».

وقام المهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية مصر العربية باهداء درع تكريم الى منى بوسمرة رئيسة اكاديمية دبي للاعلام الاماراتية تقديرا لدورها الرائد فى النهوض بمستقبل استخدام ادوات الذكاء الاصطناعى لدعم الاعلام.

وجاء التكريم تقديراً لريادة أكاديمية دبي للإعلام ورؤيتها المبتكرة وإسهاماتها النوعية في دعم الابتكار والتحول الرقمي وتعزيز النمو المستدام في المنطقة، إلى جانب دورها في تطوير مستقبل الإعلام العربي من خلال مبادرة «الذكاء الاصطناعي في الإعلام العربي «ع I»»، التي أطلقتها الأكاديمية لتطوير منظومة متكاملة من حلول الذكاء الاصطناعي المتخصصة في الإعلام العربي، انطلاقاً من رؤية تقوم على تطوير تقنيات تفهم اللغة العربية وتعكس هويتها، وتواكب تنوع لهجاتها وخصوصيتها الثقافية والاجتماعية.

وأكد الأستاذ أسامة كمال، رئيس معرض ومؤتمر «CAIRO ICT»، أن الدورة الأولى من «جوائز أفريقيا والشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي» ركزت على تكريم الجهات والمبادرات ذات الإسهامات الاستراتيجية أو الاقتصادية المؤثرة في المنطقة، موضحاً أن مبادرة ««ع I « تمثل نموذجاً لما تحتاج إليه المنطقة، لاهتمامها باللغة والهوية العربية، وتعاونها مع المبرمجين والشركات الإقليمية لتطوير حلول إعلامية ذكية ذات مردود تجاري تراعي خصوصية المنطقة، ودورها في دراسة الفجوة القائمة ومشاركة نتائجها.

من جانبها، قالت منى بوسمرة، رئيسة أكاديمية دبي للإعلام: «تمثل هذه الجائزة تقديراً للدور الذي تضطلع به الأكاديمية في دعم مستقبل الإعلام العربي، وتعكس أهمية المبادرات التي تعزز حضور اللغة العربية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وفي مقدمتها مبادرة «ع I» التي تسعى إلى تمكين الإعلام العربي من الإسهام في تطوير هذه التقنيات بدلاً من الاكتفاء باستهلاك ما تطوره جهات أخرى».



وأضافت: «مستقبل الإعلام العربي يتطلب الانتقال من استخدام التقنيات الحديثة إلى المشاركة الفاعلة في تطويرها، بما يعزز حضور اللغة العربية ولهجاتها، ويدعم إنتاج محتوى موثوق ومبتكر، ويفتح آفاقاً جديدة أمام نماذج الأعمال الإعلامية، إلى جانب الاستثمار في بناء القدرات وتأهيل الكفاءات وهذا التكريم يشكل حافزاً لنا لمواصلة تطوير المبادرات النوعية وبناء الشراكات».

وتوجهت مني بوسمرة بالشكر والتقدير إلى القائمين على معرض ومؤتمر «CAIRO ICT» واللجنة المنظمة لـ«جوائز أفريقيا والشرق الأوسط للذكاء الاصطناعي»، على الدعوة والتكريم وحسن التنظيم والاستضافة في القاهرة، مؤكدة أهمية مواصلة التعاون وتبادل الخبرات بما يدعم تطوير الإعلام العربي.

وقدمت أكاديمية دبي للإعلام، ضمن مشاركتها في المؤتمر، مساراً متخصصاً بعنوان «الإعلام والذكاء الاصطناعي» على منصة التقنية، تضمن ثلاث جلسات تناولت مستقبل اقتصاد الإعلام، وفرص الذكاء الاصطناعي، وتأثيره في الهوية الإعلامية والتنافس على الرواية.

وشاركت مني بوسمرة رئيسة اكاديمية دبي للإعلام متحدثة رئيسية في الجلسة الأولى بعنوان «اقتصاد الإعلام الذكي: كيف يعيد الذكاء الاصطناعي كتابة القواعد»، التي أدارها المهندس حسام مجاهد، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «IP MAGIX»، بمشاركة معالي الدكتور أحمد درويش، وزير الدولة للتنمية الإدارية الأسبق، وسمير عمر، المدير العام لقناة «القاهرة الإخبارية»، إسلام عفيفي ، رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم ، وأحمد أبو الشباب نائب رئيس القسم الإبداعي في «سكاي نيوز عربية».

وناقشت الجلسة تحولات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى وتوزيعه ونماذج الأعمال ومصادر الإيرادات، إلى جانب التحديات التي تواجه الإعلام العربي، وفي مقدمتها محدودية البيانات العربية المتخصصة، والحاجة إلى أدوات تراعي خصوصية اللغة العربية ولهجاتها وهويتها الثقافية.

وتعود فكرة مبادرة «ع I» إلى توصيات خلصت إليها سلسلة من الورش والجلسات المتخصصة التي نظمتها الأكاديمية خلال العام الماضي، ورصدت محدودية الأدوات المتاحة في فهم خصوصية اللغة العربية واستيعاب تنوع لهجاتها وعمقها الثقافي. وتعمل المبادرة على بناء مظلة تعاون تجمع المؤسسات الإعلامية وشركات التكنولوجيا والمبرمجين والمطورين والجامعات والمراكز البحثية، لتطوير أدوات ونماذج ذكاء اصطناعي أكثر قدرة على خدمة الإعلام العربي، ومعالجة ضعف تمثيل اللهجات العربية، وتوفير بيانات تدريبية موثوقة، وتشجيع تطوير تطبيقات إعلامية مبتكرة ذات قيمة ومردود تجاري، بما يعزز حضور الهوية الثقافية العربية في البيئة الرقمية.



www.alamrakamy.com
عالم رقمي
عقول شابة
السنة العشرون - العدد 942
الاثنين 9 نوفمبر 2026 - 29 جمادى الأول 1448 هـ
CAIRO ICT

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل الوظائف ويضع حوكمة المؤسسات أمام تحديات جديدة

الخبراء: الذكاء الاصطناعي أداة مساندة لا بديل عن الإنسان، والقرارات الحاسمة تبقى بيد المختصين

حوكمة الوكلاء: تصنيف الإجراءات إلى ثلاثة مستويات بحسب المخاطر، وتحديد الهوية الرقمية والصلاحيات لكل وكيل

كتب: أمير طه

أكد خبراء ومسؤولو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن الذكاء الاصطناعي أصبح عنصرًا أساسيًا في إعادة تشكيل الوظائف وعمليات التشغيل داخل المؤسسات، مع تزايد الاعتماد عليه في أتمتة المهام الروتينية وتحليل البيانات وتحسين تجربة العملاء. وشددوا على أهمية تحقيق التكامل بين الإنسان والتكنولوجيا، وتأهيل الكوادر البشرية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، ووضع أطر واضحة لحوكمة تطبيقاته وتحديد صلاحياته، بما يضمن الاستفادة من قدراته دون التأثير على دور العنصر البشري أو تعريض البيانات والأنظمة للمخاطر.

جاء ذلك خلال جلسة بعنوان «التعاون بين الإنسان والذكاء الاصطناعي: تحديد مستقبل القوى العاملة وعمليات التشغيل في المؤسسات المدعومة بالذكاء الاصطناعي»، ضمن فعاليات معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «CAIRO ICT 2026».

أدار الجلسة طاهر الشال، مستشار استراتيجية الأعمال بشركة «NEXT TECHNOLOGY DEVELOPMENT»، بمشاركة عدد من قيادات وخبراء شركات التكنولوجيا والاتصالات.

الأتمتة تغيّر طريقة أداء الوظائف الحالية

قال طاهر الشال إن تأثير الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على استحداث وظائف جديدة، بل يمتد إلى تغيير طريقة تنفيذ الوظائف الحالية وآليات أداء المهام داخل المؤسسات. وأوضح أن الأتمتة تتضمن مستويات متعددة، تشمل توفير المعلومات والإرشادات وجمع البيانات، بما يعيد تشكيل طبيعة المهام اليومية للموظفين.

وأشـار إلى أن موظف مركز الاتصال كان يعتمد سابقًا على خبراته ومعلوماته عند التعامل مع العملاء، بينما صار بإمكانه الآن الاستعانة بوكيل الذكاء الاصطناعي للحصول على المعرفة والمعلومات والإرشادات التي تساعده على تقديم الخدمة.

وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى تطور التعاون بين الإنسان والذكاء الاصطناعي داخل فرق التشغيل، وأهمية بناء القدرات البشرية لمواكبة هذه التحولات.

حوكمة بثلاثة مستويات

أوضحت مروة خليل، الشريك المؤسس ورئيس قطاع التسليم بشركة تيكلاين «TECHLINE»، أن وكـلاء الذكاء الاصطناعي يمكنهم أداء دور مساند لموظفي مراكز الاتصال، من خلال الاستماع إلى المحادثات مع العملاء، وتحليل رحلة العميل وفهم احتياجاته، ثم الاستعانة بقواعد المعرفة لتقديم إرشادات ومقترحات فورية للموظف أثناء المكالمة. وأضافت أن هذه الأدوات تتيح دعمًا أكثر دقة وتفاعلًا، عبر تحليل مشاعر العملاء وفهم طبيعة الموقف، بما يساعد الموظف على اختيار الاستجابة المناسبة وتقديم عروض أو حلول تتوافق مع احتياجات كل عميل.

وأشارت إلى أن جهود تبني الذكاء الاصطناعي لا تزال تتم بصورة منفصلة داخل الشركات والمؤسسات، دون جهة حاكمة أو إطار موحد ينظم استخدام هذه التقنيات ويحدد المعايير الواجب الالتزام بها. وأكدت أن الحاجة إلى الحوكمة تزداد في القطاعات الحساسة، خاصة المؤسسات المالية والبنوك.

وأوضحت أن حوكمة الذكاء الاصطناعي تتطلب تحديد المهام والصلاحيات المسموح بها، ووضع حدود واضحة لما يمكن للأنظمة تنفيذه بصورة مستقلة وما يجب أن يظل خاضعًا للمراجعة والتدخل البشري.

وأشـارت إلى أن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع البرمجيات تستطيع تحليل سجلات التشغيل والأحداث والمحفزات وربط البيانات لاكتشاف المشكلات وتقديم توصيات بالإجراءات التصحيحية، لكن تنفيذ هذه الإجراءات تلقائيًا يجب أن يخضع لضوابط تحددهاالمؤسسة.

وأضافت أن مسؤولية الشركات تجاه عملائها تفرض عدم ترك القرارات والإجراءات الحساسة للأنظمة الآلية دون رقابة. وبيّنت أن الشركة تعتمد في حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي على تقسيم الإجراءات إلى ثلاثة مستويات وفقًا لحجم المخاطر:

إجراءات منخفضة المخاطر: يمكن السماح للذكاء الاصطناعي بتنفيذها.

- إجـراءات متوسطة المخاطر: يقتصر دوره فيها على تقديم التوصيات، بينما يتولى الموظف مراجعتها وتنفيذها.

- إجراءات مرتفعة المخاطر: تتولاها الفرق المتخصصة والخبراء مباشرة.

ولفتت إلى أن المستوى الأخير يشمل مهامَّ مثل الاستجابة للحوادث الأمنية والتحقيق فيها، وهي تتطلب تدخلًا بشريًا وخبرة هندسية لمراجعة تفاصيل الحادث والأشخاص المشاركين والإجراءات المتخذة خلال التعامل معه.

وأكـدت أن هذا التصنيف يحدد بوضوح المهام التي يمكن للذكاء الاصطناعي تنفيذها، وتلك التي يقتصر دوره فيها على تقديم التوصيات، والقرارات التي تظل مسؤولية الفرق البشرية المتخصصة.

وكلاء الذكاء الاصطناعي بضوابط الموظفين أنفسهم

قال يوسف شعبان، قائد فريق مهندسي الحلول بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتركيا ورابطة الدول المستقلة (METAC) بشركة سيسكو «CISCO»، إن تبني الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات يرتبط بمدى قدرته على تحقيق قيمة فعلية وتحسين الأداء. وأوضح أن استخداماته امتدت إلى إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات (ITSM)، وتصنيف طلبات الدعم الفني والتذاكر آليًا، إلى جانب اكتشاف الأنماط غير الطبيعية والأعطال المحتملة داخل الأنظمة.

وشدد على أن الذكاء الاصطناعي لا ينبغي أن يكون بديلًا عن العنصر البشري في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بل أداة تساعد الموظفين على إنجاز المهام وتحليل المعلومات بكفاءة أكبر، بما يتيح لهم التركيز على الجوانب التي تتطلب الخبرة والحكم البشري.

توقعات العملاء وبيانات التعاملات التاريخية

أشار شعبان إلى أن توقعات العملاء تغيّرت مع انتشار الخدمات الرقمية، فصاروا يقارنون تجاربهم في مختلف القطاعات بما يحصلون عليه من خدمات سريعة وسهلة عبر منصات مثل «UBER» و«NETFLIX» و«AMAZON». وهو ما يدفع المؤسسات إلى تطوير قنوات التواصل الرقمية والاستفادة من روبوتات المحادثة ووكلاء الذكاء الاصطناعي الصوتيين. وأضاف أن إتاحة البيانات التاريخية للعميل، بما في ذلك سجل التعاملات والمعاملات السابقة، أمام الموظف تساعد على فهم احتياجاته وتقديم استجابات أكثر ملاءمة، مع إمكانية توفير مقترحات وإرشادات للموظف خلال التفاعل مع العميل.

أجيال جديدة ومخاطر تسرب البيانات

أوضح أن المؤسسات والشركات والجهات الحكومية أصبحت مطالبة بتبني أدوات الذكاء الاصطناعي لمواكبة التحولات في سوق العمل، مع دخول أجيال جديدة اعتادت استخدام هذه التقنيات خلال مراحل التعليم وبداية حياتها المهنية، مشددًا على ضرورة وضع ضوابط واضحة لحوكمة هذه الأدوات وتأمين استخدامها.

وأشـار إلى أن أكثر من 60% من سكان مصر تقل أعمارهم عن 30 عامًا، وأن نحو 70% من القوى العاملة تنتمي إلى جيلي «MILLENNIALS» و«GEN Z». ولفت إلى أن أكثر من 70% من العاملين في جيل Z يستخدمون بالفعل أدوات الذكاء الاصطناعي المتاحة للمستهلكين، وهو ما يفرض على المؤسسات توفير أدوات معتمدة وآمنة للعاملين بدلًا من تركهم يعتمدون على تطبيقات خارجية دون ضوابط، بما قد يعرض بيانات الشركات لمخاطر التسرب.

هوية رقمية وصلاحيات محددة

أضاف أن استخدام الذكاء الاصطناعي لم يعد مقتصرًا على إنتاج النصوص أو المساعدة في البحث، بل تطور إلى ما يُعرف بالذكاء الاصطناعي الوكيلي (AGENTIC AI)، القادر على تنفيذ الإجراءات والمهام. وهو ما يتطلب تحديد هويته الرقمية، وضبط واجهات الربط البرمجية (APIS) المسموح له باستخدامها، وتحديد الصلاحيات والمهام التي يمكنه تنفيذها.

وشدد على ضرورة التعامل مع وكلاء الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات وفق ضوابط مماثلة لتلك المطبقة على الموظفين، مع وضع حدود واضحة لصلاحياتهم، خاصة في المهام المرتبطة بالمتطلبات القانونية والمعاملات والمخاطر المالية، أو المواقف التي



تتطلب تقديرًا إنسانيًا وتعاملًا قائمًا على التعاطف. وأوضح أن هناك مهام ينبغي أن يقتصر فيها دور الذكاء الاصطناعي على تقديم المشورة أو اقتراح الإجراءات التصحيحية، على أن يظل القرار النهائي والتنفيذ في يد الموظف المختص، مؤكدًا أهمية امتلاك العاملين الخبرة الكافية لتقييم مخرجات الذكاء الاصطناعي والحكم على ملاءمتها.

البنية التحتية للاتصالات والأمن السيبراني بسرعة الآلات

فيما يتعلق بالبنية التحتية للاتصالات، قال شعبان إن أدوات الذكاء الاصطناعي أصبحت قادرة على تحليل أسباب الأعطال التي تؤثر على التطبيقات، وتحديد ما إذا كانت المشكلة مرتبطة بمكونات الشبكة، مثل أنظمة التحويل والتوجيه الطرفي (EDGE ROUTING)، أو بالخوادم المستضافة على منصات الحوسبة السحابية مثل «AWS». كما تقترح إجـراءات لمعالجة هذه المشكلات، مع ضرورة تحديد حدود تنفيذها بصورة آلية.

وحـذّر من أن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي يفرض تحديات جديدة على الأمن السيبراني. فالمؤسسات كانت تواجه سابقًا ثغرات وتهديدات تتحرك بسرعة بشرية، بينما صارت اليوم أمام مخاطر تتطور وتُستغل بسرعة الآلات. وهو ما يجعل مواجهتها بالوسائل التقليدية وحدها غير كافية، ويستدعي الاعتماد على أدوات أمن سيبراني مدعومة بالذكاء الاصطناعي لرصد الثغرات والتعامل مع التهديدات بالسرعة المطلوبة.

مسؤولية مزدوجة لشركات تكامل الأنظمة

أوضـح عمرو الـدجـوي، مدير أول العمليات بشركة «رايـة لتكنولوجيا المعلومات»، أن شركات تكامل الأنظمة (SYSTEM INTEGRATORS) تتحمل مسؤولية مزدوجة في التعامل مع الذكاء الاصطناعي، تتمثل في تبني هذه التقنيات داخل عملياتها التشغيلية، ومساعدة عملائها على استخدامها والاستفادة منها في تطوير أعمالهم.

وأشار إلى أن تحليل طلبات تقديم العروض (RFPS) الخاصة بالمشروعات الكبرى كان يستغرق أحيانًا أسبوعًا أو أسبوعين، بسبب الحاجة إلى مراجعة المستندات واستخراج المتطلبات وتحديد الفرق المعنية والشروط والأحكام، خاصة أن المشروعات التكنولوجية الكبيرة تتداخل فيها فرق عمل متعددة، قد يصل عددها في بعض الحالات إلى 10 فرق. وأضاف أن أدوات الذكاء الاصطناعي تيسّر هذه العملية، بتحليل المستندات وتحديد المتطلبات وتوزيع الأجـزاء المرتبطة بكل فريق، مستشهدًا باستخدام أداة «ZOHO OPERATIONS CENTER» في دعم العمليات، بما يقلل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المهام.

وتطرق الدجوي إلى أهمية حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة في القطاعات شديدة الحساسية مثل البنوك والمؤسسات المالية. وأوضح أن بعض التطبيقات تستطيع تحليل سجلات التشغيل (LOGS) والأحداث (EVENTS) والمحفزات (TRIGGERS)، وربط البيانات لاكتشاف المشكلات وتحديد أسبابها، ثم تقديم توصيات بالإجراءات التصحيحية المناسبة، لكن السماح لها بتنفيذ هذه الإجراءات يجب أن يخضع لضوابط تحددها المؤسسة. وأوضح أن مسؤولية المؤسسة تجاه عملائها تفرض عليها عدم ترك القرارات والإجراءات الحساسة للأنظمة الآلية دون رقابة، مشيرًا إلى أن الشركة تعتمد في حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي على تقسيم الإجراءات إلى ثلاثة مستويات وفقًا لحجم المخاطر المرتبطة بها:

- المستوى الأول: الإجراءات منخفضة المخاطر، ويمكن السماح للذكاء الاصطناعي فيها بتقديم التوصيات وتنفيذ الإجراء مباشرة.

- المستوى الثاني: الإجراءات متوسطة المخاطر، ويقدم فيها الذكاء الاصطناعي التوصيات، ويتولى الموظف مراجعتها وتنفيذها بنفسه.

- المستوى الثالث: الإجراءات مرتفعة المخاطر، وتتولاها الفرق المتخصصة والخبراء مباشرة، خاصة في عمليات الاستجابة للحوادث الأمنية والتحقيق فيها (INCIDENT RESPONSE AND INCIDENT INVESTIGATION)، التي تتطلب تدخلًا بشريًا وخبرة هندسية لمراجعة تفاصيل الحادث والأشخاص المشاركين وتتبع الإجراءات المتخذة خلال التعامل معه.

وأكد أن هذا التصنيف يمثل أحد أشكال الحوكمة الداخلية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال تحديد المهام التي يمكن للتكنولوجيا تنفيذها، والمهام التي يقتصر دورها فيها على تقديم التوصيات، والقرارات التي تظل مسؤولية الخبراء والموظفين، بما يحقق الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي مع الحفاظ على الرقابة البشرية والمساءلة.

الذكاء الاصطناعي في كل مسار تدريبي

أكد الدكتور أحمد خطاب، مدير المعهد القومي للاتصالات (NTI)، أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مسارًا تدريبيًا مستقلًا، بل أصبح مكونًا أساسيًا في مختلف التخصصات والبرامج التي يقدمها المعهد، بالتوازي مع الأمن السيبراني، في ظل التداخل المتزايد بين هذه التقنيات في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأوضح أن البرامج التدريبية كانت قبل عام ونصف أو عامين تتضمن مسارات منفصلة للذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والاتصالات، أما الآن فمن الصعب وجود مسار تدريبي بالمعهد لا يتضمن مكونًا للذكاء الاصطناعي أو الأمن السيبراني.

وأشار إلى ظهور تطبيقات تجمع بين هذه المجالات، مثل شبكات المحمول المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

وأضاف أن المعهد يعمل على تأهيل المهندسين والخريجين لاستخدام الذكاء الاصطناعي بمختلف تطبيقاته، سواء بوصفه أداة أو مساعدًا أو وسيلة للأتمتة، بما يمكّنهم من الاستفادة منه في إنجاز المهام الروتينية التي لا تتطلب تركيزًا بشريًا مباشرًا، وتوجيه قدراتهم إلى المهام الأكثر تعقيدًا، مثل التصميم وتطوير الأنظمة والعمل على المستويات التكنولوجية الأعلى.

وشدد خطاب على أهمية ألا يؤثر التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي على الإبداع والقدرات الابتكارية للمهندسين، مؤكدًا ضرورة تعليم المتدربين الاستفادة من هذه التكنولوجيا بوصفها أداة فعالة تدعم أداءهم، دون الاعتماد عليها بشكل كامل أو السماح لها بأن تحل محل التفكير والإبداع البشري.

أطر الحوكمة الموحدة لا تزال في بدايتها

أشار إلى أن وضع أطر حوكمة موحدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لا يزال يعتمد إلى حد كبير على جهود فردية داخل المؤسسات، وأن الوصول إلى معايير موحدة سيستغرق وقتًا.

وأوضح أن الشركات المطوّرة للنماذج اللغوية الكبيرة (LLMS) لا تزال لا تشارك أطر الحوكمة والأمن الخاصة بها مع السوق والمؤسسات الأخرى بصورة كافية.

وقال إن كل مؤسسة، وكذلك الأفراد، بحاجة إلى تحديد طبيعة العمليات والمهام التي يمكن إسنادها إلى الذكاء الاصطناعي، والمهام الحساسة التي تتطلب تدخل شخص يمتلك الخبرة الكافية لاتخاذ القرار، بما يضمن التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا والحفاظ على الرقابة البشرية.

جيل Z والفجوة مع بعض القيادات التنفيذية

لفت خطاب إلى أن سوق العمل يشهد دخول أجيال جديدة من الشباب، خاصة جيل Z الـذي نشأ على استخدام الذكاء الاصطناعي ويعتبره أداة طبيعية في حياته اليومية، إلى جانب جيل «MILLENNIALS» الذي واكب تطورات الإنترنت والتحول الرقمي. وهو ما يفرض على المؤسسات الاستعداد لاستيعاب هذه الأجيال وتطوير بيئة العمل بما يتناسب مع مهاراتها وتوقعاتها.

وأشار إلى وجود فجوة في بعض المؤسسات بين الشباب الذين يمتلكون مهارات استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي ويقدمون أفكارًا جديدة لتطوير العمل، وبين بعض القيادات التنفيذية التي لا تزال بحاجة إلى فهم أعمق لأهمية هذه التقنيات وانعكاساتها على الإيرادات وكفاءة التشغيل.

واستشهد بتجارب في القطاع العقاري أظهرت أن بعض القيادات لا تزال بحاجة إلى توعية بأهمية تبني أدوات الذكاء الاصطناعي لدعم أفكار الشباب وتحسين أداء الشركات.

وأضـاف أن برامج التدريب لا ينبغي أن تقتصر على الطلاب والخريجين وحديثي التخرج، بل يجب أن تمتد إلى القيادات التنفيذية والفئات الأكبر سنًا التي لم تواكب التطور التكنولوجي منذ بدايته، حتى تتمكن من فهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستخدامها في مجالات عملها.

برنامج «خـارج الصندوق»: القاضي والطبيب في مقدمة المستفيدين

أوضـح أن المعهد أطلق برنامج «خـارج الصندوق» للذكاء الاصطناعي، بهدف توعية فئات مهنية مختلفة وتدريبها، من بينها القضاة والعاملون في القطاع الطبي، على كيفية الاستفادة من هذه التقنيات في دعم العمل وتحسين الأداء، وتصحيح المفاهيم المرتبطة بها، خاصة المخاوف من أن تحل التكنولوجيا محل الإنسان في اتخاذ القرارات.

واستشهد بالتساؤلات التي طُرحت حول إمكانية ظهور «قاضٍ إلكتروني»، مؤكدًا أن الهدف من استخدام الذكاء الاصطناعي هو مساعدة القاضي وتوفير الأدوات الداعمة لعمله، وليس إصدار الأحكام بدلًا منه. وينطبق الأمر على القطاع الطبي، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة المتخصصين في تحليل المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مع بقاء المسؤولية النهائية لدى الطبيب أو المختص.

وشدد خطاب على أن التحدي لا يقتصر على إعـداد الشباب لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بل يمتد إلى بناء قاعدة معرفية لدى الفئات التي لم تتعامل مع التكنولوجيا بصورة كافية، حتى لا تتحول إلى عائق أمام انتشار التطبيقات الحديثة. وأكد أهمية تحقيق التوازن بين تدريب الأجيال الجديدة وتقليل مقاومة التغيير لدى بعض الفئات داخل المجتمع والمؤسسات.

الإنسان في قلب دورة عمل الذكاء الاصطناعي

قال الدكتور طارق بكري، مدير التحول التجاري بشركة «أونيون ديجيتال سوليوشنز»، إن العنصر البشري يظل صاحب الدور الأساسي في دورة عمل الذكاء الاصطناعي، بدءًا من تحديد المهام المطلوبة وتصميم الوكلاء والعمليات، وصولًا إلى تقييم النتائج واعتماد القرارات النهائية. وشدد على أن استخدام هذه التقنيات يجب أن يتم وفق إطار واضح للحوكمة والصلاحيات.

وأوضح أن دور الإنسان يبدأ من تحديد احتياجات المؤسسة، وصياغة الأوامر والتعليمات (PROMPT ENGINEERING)، وتصميم وكيل الذكاء الاصطناعي (AGENT DESIGN)، وكذلك تصميم العمليات التي سيعمل من خلالها، لافتًا إلى أن هذه المهام تعتمد على الخبرات المتراكمة داخل المؤسسة وخبرات الموظفين أنفسهم. وأضاف أن الإنسان هو من يحدد المهام التي يتولى الذكاء الاصطناعي تنفيذها، ويضع لها إطار العمل والحوكمة والصلاحيات، ثم يتولى تقييم المخرجات بناءً على طبيعة المهمة التي حددها مسبقًا، مؤكدًا أن القرارات المهمة والحاسمة يجب أن تظل خاضعة للمراجعة والاعتماد البشري قبل تنفيذها.

وأشار بكري إلى أن المكوّن الأمني أصبح يمثل نحو 30% إلى 50% من بعض مشروعات الذكاء الاصطناعي الوكيلي (AGENTIC AI)، بما يعكس تزايد أهمية تأمين هذه التطبيقات وحمايتها من الاختراقات والمخاطر المرتبطة باستخدامها.

أكد أن الأمن السيبراني والحوكمة صارا جزءًا أساسيًا من تصميم مشروعات الذكاء الاصطناعي وتنفيذها، لضمان ضبط صلاحيات الوكلاء وحماية البيانات والحد من مخاطر الاختراق أو الاستخدام غير المصرح به.

من جانبه، أكـد مجدي نجيب، مدير التكنولوجيا بشركة «KONECTA»، أن الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات يبدأ من فهم طبيعة النشاط التجاري واحتياجاته، وتحديد المهام المطلوب تنفيذها وكيفية تنفيذها والتوقيت المناسب للاستعانة بهذه التقنيات. وأشار إلى أن متطلبات الأمن السيبراني يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من تصميم سير العمل (WORKFLOW).

وأوضح أن المؤسسات تحتاج إلى تحديد صلاحيات كل وكيل ذكاء اصطناعي (AI AGENT) بدقة، بما يشمل نطاق البيانات والمعلومات التي يمكنه الوصول إليها، والجهات أو الأنظمة التي يمكنه إصدار التنبيهات بشأنها، والظروف التي تسمح له باتخاذ إجراءات تلقائية، بما يضمن التحكم في سلوكه والحد من المخاطر المرتبطة باستخدامه.

وأضاف أن تحديد نطاق الوصول والصلاحيات والسلوك المتوقع لكل وكيل، إلى جانب ضبط معايير أدائه ومراجعته، يساعد المؤسسات على تقليل المخاوف المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتحقيق الاستفادة من قدراته دون السماح له بتجاوز الحدود المحددة له.

وشدد على أهمية تأهيل الشباب حديثي التخرج على إدارة أدوات ووكلاء الذكاء الاصطناعي، وفهم كيفية توظيفها بما يتناسب مع احتياجات المؤسسة وطبيعة عملها. وأكد أن الهدف ليس أن يدير الذكاء الاصطناعي المؤسسة، بل أن يمتلك الموظفون المهارات اللازمة لإدارته وتوجيهه بطريقة تحقق نتائج فعالة وتخدم أهداف العمل.

الجدير بالذكر، أن معرض ومؤتمر CAIRO ICT، يعد أحد أبرز الملتقيات التكنولوجية لصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة، وتُعقد فعاليات دورته هذا العام تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء، مع التركيز على دور التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات، ورفع كفاءة الأعمال، ودعم الابتكار في مختلف القطاعات.

كما تتضمن الفعاليات المصاحبة كلا من الـدورة الثالثة من معرض ومؤتمر الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والحوسبة السحابية AIDC², والدورة الثالثة عشرة من معرض ومؤتمر المدفوعات الرقمية والشمول المالي PAFIX الذي يقام تحت رعاية البنك المركزي المصري، إلى جانب فعالية كونكتا (CONNECTA) في دورتها السادسة للألعاب والأجهزة الذكية وتكنولوجيا الترفيه، كما تتيح ساحة الابتكار INNOVATION ARENA للشركات الناشئة ورواد الأعمال عرض حلولهم ومنتجاتهم والتواصل مع المستثمرين وشركاء الأعمال والجهات الداعمة للابتكار.

المنصة تعليمية بالذكاء الاصطناعي تحاكي الدروس الخصوصية

إطلاق «فهيم» بدعم وزارة التربية والتعليم خلال «CAIRO ICT 2026»

الرئيس التنفيذي لـ«ابينزا»: مدرس بالذكاء الاصطناعي لشرح المناهج والإجابة عن أسئلة الطلاب

كتب: وائل الجعفرى

كشف أحمد عصمت، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة «ابينزا»، عن إطلاق منصة «فهيم» التعليمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. وتهدف المنصة إلى دعم الطلاب وتطوير مهاراتهم التعليمية، وإتاحة تجربة تعليمية تفاعلية تحاكي الدروس الخصوصية.

جاء ذلك خلال جلسة عُقدت في اليوم الثاني من فعاليات معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا «CAIRO ICT 2026»، شارك فيها أحمد يسري، عضو مجلس إدارة ورئيس قطاع الأعمال بالشركة، ورامـي عبيد، المتخصص في إنتاج الفيديو.

مدرس بالذكاء الاصطناعي وإجابات مبسطة

أوضـح عصمت أن «فهيم» تستهدف ربط الطلاب بالمعلمين وتقديم محتوى تعليمي يناسب مختلف المراحل الدراسية، من المرحلة الإعدادية حتى الثانوية العامة. وأشار إلى أن وزارة التربية والتعليم تراجع المحتوى لضمان ملاءمته للمناهج الدراسية.

وأضاف أن المنصة تتيح للطلاب طرح الأسئلة التعليمية والحصول على إجابات واضحة ومبسطة، من خلال أداة ذكاء اصطناعي تعمل بمثابة مدرس متخصص في مختلف المواد، كما توفر مقاطع فيديو وحصصًا تفاعلية متكاملة تحاكي الدروس الخصوصية.

وأشـار إلى أن «فهيم» تعتمد على قاعدة معرفية ومعلوماتية مصرية متخصصة في المناهج التعليمية المحلية، جرى إعدادها وتجميعها خصيصًا للمنصة. ولا تعتمد المنصة في إجاباتها على محرك بحث «جوجل»، بما يساعد على الحد من الأخطاء والمعلومات غير الدقيقة التي قد تنتج عن أدوات الذكاء الاصطناعي العامة.

ولفت إلـى أن إعـداد المحتوى يمر بعدة مراحل، تبدأ بكتابة النصوص التعليمية على يد معلمين متخصصين، ثم تنتقل إلى قسم الإنتاج، قبل أن يعيد المدرسون مراجعتها للتأكد من صحة المعلومات الواردة بها.

وأوضح أن إعداد المحتوى شمل أيضًا المواد التي تتطلب جهدًا أكبر في جمع المعلومات، مثل اللغة العربية.

تحليل الأخطاء والوصول إلى القرى والمناطق البعيدة

أكد عصمت أن المنصة لا تقتصر على تقديم الإجابات، بل تحلل نتائج الطلاب لتحديد أسباب الأخطاء التي يقعون فيها، ثم توجههم وتقدم لهم شروحات أبسط تساعدهم على فهم النقاط التي واجهوا فيها صعوبة وتصحيح إجاباتهم.

وأضـاف أن «فهيم» تستهدف الوصول إلى الطلاب في مختلف أنحاء الجمهورية، بما في ذلك القرى والمناطق البعيدة في جميع المحافظات، لتوسيع فرص الاستفادة من الخدمات التعليمية وتأهيل الطلاب. وأشار إلى أن خدمات المنصة متاحة مجانًا بدرجة كبيرة، وقد يستفيد من التطبيق نحو 5 ملايين طالب.

وأوضح أن المنصة يمكنها العمل دون اتصال بالإنترنت عبر بعض الأجهزة، مع العمل حاليًا على تطوير إمكانية تشغيلها دون إنترنت على الهواتف المحمولة، بما يتيح للطلاب الاستفادة من المحتوى التعليمي.

من جانبه، أكد أحمد يسري أن منصة «فهيم» توظف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم المحتوى التعليمي بأساليب مبتكرة وغير تقليدية، بما يسهم في تبسيط المعلومات وتسهيل وصولها إلى الطلاب.

وأوضح أن المنصة تتيح إنشاء ملف تعليمي مستقل لكل طالب، يتضمن الموضوعات التي درسها، والمحتوى الذي شُرح له، والأخطاء التي وقع فيها، إلى جانب تقييم أدائه ورصد مستواه في مختلف المواد الدراسية.

وأضاف أن «فهيم» تستهدف توطين منصة تعليمية تسهم في تنمية قدرات الأطفال وتعزيز مهاراتهم في الفهم والاستيعاب، مشيرًا إلى وجود دعم كبير من وزارة التربية والتعليم لهذا التوجه.

وأشـار إلى أن المنصة تسهم في معالجة عدد من المشكلات التي تواجه الطلاب، من خلال متابعة أدائهم وتوجيههم باستمرار نحو السلوكيات الصحيحة، وتعزيز أساليب التعلم الإيجابية.

وشدد يسري على أن «فهيم» تستند إلى بنية معلوماتية متخصصة وقاعدة بيانات ضخمة، تخضع محتوياتها للتحديد والمراجعة، مؤكدًا أنها تُغذّى بمعلومات تعليمية صحيحة وموثوقة لضمان جودة المحتوى المقدم للطلاب.

بـدوره، أكد رامـي عبيد أن تقنيات الذكاء الاصطناعي أسهمت في تطوير أساليب تقديم المحتوى التعليمي، عبر إنتاج فيديوهات ومواد بصرية تناسب مختلف الفئات العمرية، بما يساعد الطلاب على استيعاب المعلومات وتثبيتها.

وأوضح أن فريق العمل يستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تصميم شخصيات تاريخية قديمة وتحريكها، لتظهر وهي تشرح المواد الدراسية، خاصة التاريخ، بما يجعل الطالب أكثر تفاعلًا مع الـدروس. وأضاف أن إنتاج المحتوى يعتمد على شرح المدرس لتفاصيل الدرس، بالتوازي مع محتوى بصري مصمم بما يناسب العصر التاريخي أو الموضوع الذي يتناوله، بهدف جذب انتباه الطلاب وتعزيز قدرتهم على التركيز وفهم المعلومات.

وأشار إلى أن الذكاء الاصطناعي يتيح إنتاج أفكار ومواد إعلانية ومحتوى بصري مبتكر للمواد التعليمية، إلى جانب تنفيذ فيديوهات تستهدف تبسيط المعلومات، على أن تخضع المواد المنتجة لمراجعة مدرسين متخصصين للتأكد من دقتها.

ولفت عبيد إلى أن بعض المواد الدراسية كانت تواجه صعوبة في توفير معادلات بصرية تشرح مفاهيمها، موضحًا أن التطور التكنولوجي أتاح إنتاج محتوى بصري لموضوعات كان من الصعب تجسيدها قبل سنوات، مثل كرات الدم الحمراء.

وبيّن أن الإنتاج يبدأ بتحديد الدرس والفكرة المطلوب تقديمها، ثم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لإنشاء الصور ومقاطع الفيديو، بما يضمن التوافق بين المحتوى البصري والشرح الصوتي.

وشدد على أهمية توظيف الذكاء الاصطناعي بصورة تربوية وإيجابية في العملية التعليمية، مؤكدًا أن العقل البشري يجب أن يظل العنصر الأساسي في الإبداع، وأن الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة وليس بديلًا للإنسان. وضرب مثالًا بأدوات مثل «CHATGPT»، موضحًا أنها قد تقدم أفكارًا متشابهة عند طرح الموضوع نفسه من أشخاص مختلفين، وهو ما يعزز أهمية تدخل الإنسان في اختيار الأفكار وتطويرها وإضافة رؤيته الإبداعية.

الجدير بالذكر، أن معرض ومؤتمر CAIRO ICT، يعد أحد أبرز الملتقيات التكنولوجية لصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى المنطقة، وتُعقد فعاليات دورته هذا العام تحت رعاية رئيس مجلس الـوزراء، مع التركيز على دور التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات، ورفع كفاءة الأعمال، ودعم الابتكار في مختلف القطاعات.

كما تتضمن الفعاليات المصاحبة كلا من الدورة الثالثة من معرض ومؤتمر الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والحوسبة السحابية AIDC², والدورة الثالثة عشرة من معرض ومؤتمر المدفوعات الرقمية والشمول المالي PAFIX الذي يقام تحت رعاية البنك المركزي المصري، إلى جانب فعالية كونكتا (CONNECTA) في دورتها السادسة للألعاب والأجهزة الذكية وتكنولوجيا الترفيه، كما تتيح ساحة الابتكار INNOVATION ARENA للشركات الناشئة ورواد الأعمال عرض حلولهم ومنتجاتهم والتواصل مع المستثمرين وشركاء الأعمال والجهات الداعمة للابتكار.



أحمد يسري: ملف تعليمي لكل طالب لرصد مستواه وأخطائه

أحمد عصمت: المنصة تستهدف طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية في كل المحافظات

رامي عبيد، متخصص إنتاج الفيديو: الذكاء الاصطناعي مساعد للإنسان وليس بديلًا عنه

اتصال للاستيراد والتصدير تستعرض تصنيع هواتف HONOR فى مصر

كتب: باسل خالد

أعلنت شركة اتصال للاستيراد والتصدير عن مشاركتها في فعاليات معرض القاهرة الدولي للتكنولوجيا CAIRO ICT 2026، الذي يُقام خلال الفترة من 7 إلى 10 نوفمبر، من خلال جناح مشترك مع العلامة التجارية العالمية HONOR، وذلك لاستعراض قدراتها التصنيعية المتطورة في مجال صناعة الهواتف الذكية، وتسليط الضوء على دورها في دعم التصنيع المحلي وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي واعد للصناعات التكنولوجية.

وتأتي هذه المشاركة تحت شعار "MADE IN EGYPT. POWERED BY HONOR"، لتعكس التعاون بين الشركتين في تصنيع هواتف HONORداخل مصر، في خطوة تؤكد الإمكانات المتنامية للصناعة المصرية وقدرتها على تلبية متطلبات العلامات التجارية العالمية وفق معايير الجودة والتكنولوجيا الحديثة.

مصنع يعمل بالفعل وخطط طموحة للتوسع في الإنتاج

تُجري شركة اتصال للاستيراد والتصدير عمليات تصنيع أجهزة HONORبالفعل داخل مصنعها بمدينة العاشر من رمضان، بما يجسد شراكة صناعية قائمة لدعم توطين صناعة الهواتف الذكية في مصر. وفي إطار خطط التوسع المستقبلية، تستهدف الشركة تطوير المنشأة الصناعية بما يتماشى مع احتياجات الإنتاج والنمو في السوق.

وتشمل الخطط المستقبلية الوصول إلى منشأة صناعية بمساحة إجمالية تبلغ 8,000 متر مربع، منها 5,000 متر مربع مخصصة للإنتاج، مع تطوير القدرة التصنيعية لتشمل خمسة خطوط تجميع متطورة وخطَّي إنتاج بتكنولوجيا التركيب السطحي (SMT)، وفق مراحل تنفيذ خطط التوسع.

كما تستهدف خطط التوسع رفـع الطاقة الإنتاجية السنوية إلى نحو 3 ملايين جهاز، بما يدعم تلبية احتياجات السوق المحلي ويعزز فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية مستقبلًا. وتمثل هذه الأرقام مستهدفات مستقبلية وليست الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع.

وتتضمن الرؤية المستقبلية توفير فرص عمل وتطوير المهارات الفنية المصرية، وصولًا إلى قوة عاملة قد تبلغ 1,000 موظف مع اكتمال مراحل التوسع، دون أن يعكس هذا الرقم عدد العاملين بالمصنع في الوقت الحالي.

شراكة مع HONOR لدعم التصنيع المحلي

ويمثل التعاون بين اتصال للاستيراد والتصدير وHONOR خطوة مهمة نحو تعزيز منظومة التصنيع المحلي للهواتف الذكية في مصر، حيث تقوم الشركة بتصنيع أجهزة تحمل العلامة التجارية HONOR داخل مصنعها بمدينة العاشر من رمضان.

وتعكس هذه الشراكة التكامل بين التكنولوجيا العالمية والقدرات الصناعية المصرية، بما يساهم في تعزيز القيمة المضافة للمنتجات المصنعة محليًا، وتطوير الكفاءات الفنية، وترسيخ الثقة في جودة الصناعة المصرية وقدرتها على مواكبة التطورات العالمية في قطاع الأجهزة الذكية.

كما يؤكد هذا التعاون أهمية الشراكات بين الشركات المحلية والعلامات التجارية العالمية في دعم استراتيجية توطين صناعة الإلكترونيات، وتعزيز تنافسية السوق المصري، وفتح آفاق جديدة للنمو والتوسع في القطاع.

أحمد أبو عوف: التصنيع قائم بالفعل ونعمل على التوسع في قدراتنا الإنتاجية

وفي هذا السياق، قال أحمد أبو عوف، المدير العام لشركة اتصال للاستيراد والتصدير:

"نفخر بمشاركتنا في معرض CAIRO ICT 2026، وبعرض تجربة التصنيع الفعلي لهواتف HONOR داخل مصر. شراكتنا مع HONOR تجسد ثقة العلامات التجارية العالمية في الكفاءات المصرية وقـدرة الصناعة المحلية على تقديم منتجات بجودة عالمية."

وأضاف: "على تطوير قدراتنا التصنيعية على مراحل، ضمن رؤية مستقبلية تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيع البنية الصناعية وخلق فرص عمل جديدة. ونسعى من خلال ذلك إلى الإسهام في ترسيخ مكانة مصر مركزًا إقليميًا لصناعة الأجهزة الذكية، مع استمرار دعم الكوادر المحلية وتعميق التصنيع الوطني."

تجربة تفاعلية تستعرض رحلة تصنيع هواتف HONOR داخل مصر

وخـلال مشاركتها فـي معرض CAIRO ICT 2026، تقدم اتصال للاستيراد والتصدير و HONOR تجربة تفاعلية لزوار الجناح المشترك، تتيح لهم التعرف عن قرب على مراحل تصنيع الهواتف الذكية داخل مصر، بـدءًا من عمليات التصنيع والتجميع وحتى مراحل مراقبة الجودة.

ويضم الجناح شاشة عرض كبيرة تعرض لقطات من العمليات التصنيعية الجارية داخل المصنع، وتسلط الضوء على مراحل الإنتاج والجودة المستخدمة حاليًا في تصنيع الأجهزة.

كما يضم الجناح منطقة عـرض مخصصة للهواتف الذكية المصنعة محليًا تحت العلامة التجارية HONOR، بما يبرز المنتجات التي تحمل شعار «صنع في مصر»، إلى جانب منصات تفاعلية تتيح للزوار تجربة الأجهزة والتعرف على خصائصهاوإمكاناتهاالتكنولوجية.

وسيكون فريق متخصص من خبراء المنتجات وممثلي المصنع حاضرًا طوال أيام المعرض لتقديم شرح حول عمليات التصنيع الحالية وخطط التطوير المستقبلية، والإجابة عن استفسارات الزوار وشركاء الأعمال.



رئيس شركة X-GEN لـ «عالم رقمى»:

نستهدف إنشاء مصنع لإنتاج الدرونز والروبوتات فى مصر باستثمارات 5 مليارات جنيه خلال 3 سنوات

كشف أمير وحيد، الرئيس التنفيذي لشركة X-GEN في مصر، أن شركة X-GEN، تستهدف توطين صناعة الطائرات المسيرة الدرونز والروبوتات في مصر خلال السنوات الثلاث المقبلة، من خلال إنشاء مصنع متخصص باستثمارات تقدر بنحو 5 مليارات جنيه.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة X-GEN في مصر، في تصريحات خاصة لـ عالم رقمي، إن الشركة تعمل على تنفيذ خطط لتوطين إنتاج الدرونز والروبوتات محليًا، مشيرًا إلى أن نسبة المكون المحلي في منتجاتها تتراوح بين 15% و90%، وفقًا لطبيعة المحور والاحتياجات، مع الاعتماد على برمجيات مصرية بالكامل.

وأضاف أن الشركة بدأت العمل في السوق المصرية منذ 9 أشهر فقط، وتستعد لتنظيم تدشينها الرسمي الأكبر خلال الربع الأول من عام 2027.

وأوضح أن تحركات الشركة التوسعية امتدت إلى أسواق السعودية وليبيا، للعمل في مجالات متعددة تشمل تحليل الأراضي والزراعة والتعدين.

وأشار إلى أن الشركة تستعد لإبرام شراكات جديدة خلال 48 ساعة مع عدد من الدول، من بينها الصين وفرنسا والسعودية، بهدف تعزيز عمليات التوريد ونقل التكنولوجيا.

استعرضت X-GEN حلولها المتكاملة في ثلاث بيئات رئيسية: الجو من خلال الطائرات المسيّرة (الدرونز)، والبر من خلال الروبوتات والأنظمة الأرضية ذاتية التشغيل، والماء من خلال الأنظمة والمركبات غير المأهولة فوق سطح الماء وتحته. وتؤكد الشركة أن دورها لا يقتصر على تقديم المعدات، بل يمتد إلى حلول عملية تساعد مؤسسات القطاعين العام والخاص على رفع الإنتاجية، وخفض التكاليف والهدر، وتعزيز السلامة، وتحقيق عائد اقتصادي ملموس. وفي الزراعة، تتيح الدرونز فحص الأراضي والمحاصيل وتحليل بياناتها لتحديد احتياجات الري والتسميد والرش بدقة، بما يدعم ترشيد المياه وتقليل الفاقد من المدخلات الزراعية.

ومع تطبيق حلول متكاملة على مساحات كبيرة، قد يصل الوفر المحتمل في مياه الري إلى ملايين الأمتار المكعبة سنويًا، بحسب حجم المشروع وظروفه ونتائج التطبيق الفعلية.




itida
IT INDUSTRY DEVELOPMENT AGENCY
DETGD
الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا
Digital Economy & Technology
FEDCOC
الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية
Federation of Egyptian Chambers of Commerce
FEDCOC
انضم إلى مستقبل الاقتصاد الرقمي في مصر!
فرص استثنائية لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للانضمام إلى
"الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا"
والاستفادة من الخدمات المقدمة بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا).
لماذا تنضم إلينا؟
تتيح الشعبة فرصاً فريدة للمشاركة في الجناح المصري بالمعارض الدولية المختلفة.
برامج تدريبية متخصصة لتمكين الكوادر وتأهيل الشباب لسوق العمل الرقمي، في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة.
فرص حصرية للمشاركة في مبادرات الابتكار والصناعات الرقمية.
تعزيز الثقافة الرقمية والتجارة الإلكترونية والشمول المالي.
الملتقيات المحلية: المشاركة بالمعارض والملتقيات المحلية الكبرى لخلق فرص تواصل مباشرة بين الشركات والعملاء والجهات الحكومية.
ملتقيات التوظيف: مساعدة الشركات في تلبية احتياجاتهم الوظيفية بكفاءة عالية.
بناء شبكة علاقات قوية مع المستثمرين والشركات العالمية الكبرى.
EGYPT
كن جزءاً من صناعة المستقبل الرقمي في مصر
وابدأ رحلتك نحو الريادة اليوم!
0228105021 - 0228105022 - 0228105023


RAYA INFORMATION TECHNOLOGY
Cisco Partner
Make Every Interaction Count
Cisco Intelligent Workplaces Solutions
raya_it
rayainformationtechnology
www.raya-it.net
Our Brochure
Raya Information Technology


ملف ضريبي ١٢٩-٢٦٥-٠٠٠
TELECOM
BANKING
HEALTH
EDUCATION
TRANSPORT
AVIATION
MEDIA
WATER TECH
ENERGY
SECURITY
تحت رعاية
الدكتور مصطفي مدبولي
رئيس مجلس الوزراء
CAIROICT
AI IN ACTION
30 YEARS
تنظمه
TRADEFAIRS INTERNATIONAL
المتحدة UNITED
الشريك الإعلامي
Forbes MIDDLE EAST
مركز مصر للمعارض الدولية
القاهرة الجديدة
7 - 10 نوفمبر
الراعي الرئيسي
DELL Technologies
الراعي الإستراتيجي
finance Investment Group
الشريك التكنولوجي
HUAWEI
MASTER SPONSOR
MIDAR
الراعي البلاتيني
CIB THE BANK TO TRUST
إيجيبت تراست
الراعي الأمني
FORTINET
راعي البنية التحتية
ICT MISR EDGE OF TOMORROW
IoT MISR The Power Of The Future
الراعي الفضي
NOVENTIQ Global expertise, local outcomes
راعي الإنترنت
orange
REGISTRATION SPONSOR
Canon
الناقل الرسمي
EGYPTAIR STAR ALLIANCE